

Ministry of Higher Education and Scientific
Research

Abbas Laghrou University of khenchela
Faculty of Economics, Commercial and

Department of Finance and Accounting
Specialization: Accounting



جامعة عباس لغرور خنشلة
ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بعنوان:

تأثير تحصيل ديون العملاء على التوازن المالي

– دراسة حالة المديرية العملية للاتصالات الجزائر خنشلة –

إشراف الأستاذ:

د. حجال السعيد

إعداد الطالب (ة):

سعدى ساسية

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	الأستاذ
رئيسا	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ محاضر – أ –	برهوم علية
مشرفا	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ محاضر – أ –	حجال السعيد
مناقشا	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ التعليم العالي	مزاهدية رفيق

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

لروح العلم والمعرفة التي تسكنني، ولشغفي الذي يحرّكني نحو
الاستكشاف والتطور،

أهدي هذه المذكرة لعائلي العزيزة التي كانت دعماً لا يضاهاى
ومصدر قوتي، أهدى هذا العمل

لكل من ساهم في إنجاح هذا المشروع بأي شكل من
الأشكال، سواء كان بالمساهمة في البحث أو بالدعم المعنوي، فأتمنى
جميعاً جزءاً لا يتجزأ من هذا الإنجاز.

أتمنى أن تكون هذه المذكرة إسهاماً متواضعاً في المجال العلمي
وتسهم في تطوير المعرفة والفهم أتمنى أن تلقى قراءتها استحساناً
والهاماً للباحثين والمهتمين في هذا المجال

لذا، أهدى هذه المذكرة لكل الأرواح النيرة التي تسعى للتعلم
والاكتشاف، ولكل من يسعى

إلى تحقيق التقدم والتطور في مجالته العلمي

الشكر والعرفان

أولا وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل على منحي القوة والإرادة لإتمام هذا العمل المتواضع.

وأتوجه بالشكر الخاص لعائتي العزيزة، التي كانت مصدر قوتي ودعمي اللازم في جميع المراحل.

أود أيضا أن أعبر عن الامتنان العميق والشكر الصادق لمشرفي الكريم الأستاذ "د. جمال السعيد"، لقد كان لي الشرف الكبير أن أتلقى إرشاداتكم القيمة والتوجيهات الهامة خلال رحلتي البحثية.

كما أوجه الشكر الجزيل على الأساتذة أعضاء اللجنة، الأستاذة برهوم عليّة والأستاذة مزاهدية رفيق على جهودهم في مراجعة المذكرة، وتكرمهم بالإشراف على مناقشتها.

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر تحصيل ديون العملاء على التوازن المالي للمديرية العملية لاتصالات الجزائر - خنشلة، وذلك بتحليل العلاقة بين متوسط فترة تحصيل الديون وأبعاد التوازن المالي الأربعة: السيولة، الربحية، الملاءة المالية، والاستقلالية المالية، خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023.

اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية السنوية للمؤسسة باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 13، وتم تطبيق نماذج الانحدار، وتحديدًا نموذج الأثر العشوائي بعد التأكد من استقراره، لتحديد طبيعة وقوة العلاقة بين المتغيرات.

أظهرت النتائج الرئيسية للدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتحصيل ديون العملاء على السيولة والملاءة المالية للمؤسسة، مما يعني أن تسريع عملية التحصيل يعزز قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية ويحسن من استقرارها.

لم تظهر النتائج تأثيرًا معنويًا لتحصيل ديون العملاء على الربحية والاستقلالية المالية، على الرغم من وجود اتجاهات طفيفة، ويعزى ذلك جزئيًا إلى عوامل أخرى مؤثرة كالظروف الاقتصادية خلال فترة الدراسة، خصوصاً جائحة كوفيد-19، التي قد تكون أضعفت الروابط المتوقعة.

تؤكد نتائج الدراسة على أهمية إدارة تحصيل الديون بفعالية في دعم السيولة والملاءة المالية للمؤسسة، بناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بتسريع عمليات تحصيل الديون، وتعزيز الرقابة على العمليات المالية، وتنفيذ أنظمة معلوماتية متطورة لإدارة الديون، والاستفادة من التقنيات الحديثة لتعزيز كفاءة التحصيل وتحقيق توازن مالي أفضل.

الكلمات المفتاحية: تحصيل الديون، التوازن المالي، الذمم المدينة، متوسط فترة

التحصيل.

Abstract:

This study aimed to evaluate the impact of customer debt collection on the financial balance of the Operational Directorate of Algeria Telecom - Khenchela. It analyzed the relationship between the average debt collection period and four key dimensions of financial balance: liquidity, profitability, financial solvency, and financial independence, during the period from 2019 to 2023.

The study relied on analyzing the company's annual financial data using the statistical software EViews 13. Regression models were applied, specifically the Random Effects Model after confirming its stability, to determine the nature and strength of the relationship between the variables.

Keywords debt collection, financial performance, accounts receivable, average collection period.

The main findings of the study showed, A positive and significant impact of customer debt collection on the company's liquidity and financial solvency. This means that accelerating the collection process enhances the company's ability to meet its financial obligations and improves its stability. The results did not show a significant impact of customer debt collection on profitability or financial independence, despite slight trends. This is partly attributed to other influential factors, such as the economic conditions during the study period, particularly the COVID-19 pandemic, which may have weakened the expected correlations.

The study's findings emphasize the critical importance of effective debt collection management in supporting the company's liquidity and financial solvency. Based on these results, the study recommends accelerating debt collection operations, strengthening financial oversight, implementing advanced information systems for debt management, and leveraging modern technologies to enhance collection efficiency and achieve a better financial balance.

Keywords: Debt collection, fiscal balance, receivables, average collection period.

فهرس المحتويات

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الاشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الرموز	
جدول الاختصارات	
مقدمة	أ_د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لدراسة	1
تمهيد	1
المبحث الأول: التحليل المالي	2
المطلب الأول: عموميات التحليل المالي	2
المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي	7
المطلب الثالث: بيانات التحليل المالي	11
المبحث الثاني: التوازن المالي	14
المطلب الأول: عموميات حول التوازن المالي	14
المطلب الثاني: أبعاد السيولة والربحية في التوازن المالي	21

37.....	المطلب الثالث: أبعاد الملاءة والاستقلالية المالية في التوازن المالي
45.....	المبحث الثالث: إدارة الذمم المدينة وتحصيل ديون العملاء
45.....	المطلب الأول: ماهية الذمم المدينة
48.....	المطلب الثاني: الاستثمار في الذمم المدينة
58.....	المطلب الثالث: سياسة الائتمان وتحصيل ديون العملاء
66.....	خلاصة الفصل
68.....	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
68.....	تمهيد
71.....	المبحث الأول: الدراسات العربية
79.....	المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية
84.....	المبحث الثالث: التعليق على الدراسات السابقة
84.....	المطلب الأول: التعليق على الدراسات السابقة العربية
Erreur ! Signet	المطلب الثاني: التعليق على الدراسات السابقة الأجنبية .

non défini.

93.....	خلاصة الفصل
95.....	الفصل الثالث: الطريقة والأدوات المستخدمة
95.....	تمهيد:
96.....	المبحث الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة
96.....	أولاً: مجتمع وعينة الدراسة
100.....	ثانياً: متغيرات ونموذج الدراسة
102.....	المبحث الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
102.....	أولاً: أداة الدراسة
102.....	ثانياً: الأدوات الإحصائية المستخدمة

96 خلاصة الفصل
98 الفصل الرابع: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات
99 المبحث الأول: التحليل الإحصائي
99 أولاً: التوصيف المالي للتوازن المالي
100 ثانياً: تحليل نتائج استقرار السلاسل
103 ثالثاً: اختبار التجانس (Heteroskedasticity Test)
105 رابعاً: اختبار الارتباط الذاتي لنماذج الدراسة (Autocorrelation Test)
110 خامساً: تحديد نوع الأثر في بيانات متغيرات الدراسة
133 خلاصة الفصل
135 الفصل الخامس مناقشة نتائج الدراسة
135 تمهيد
136 المبحث الأول: مناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة
140 المبحث الثاني: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة
143 خلاصة الفصل
145 الخاتمة
145 أولاً: النتائج
146 ثانياً: التوصيات
147 ثالثاً: آفاق الدراسة
156 الملاحق

فهرس الجداول

- الجدول رقم 1: متغيرات الدراسة 101
- الجدول رقم 2: التوصيف المالي لنسب التوازن المالي للمديرية للمدة 2019-2023 100
- الجدول رقم 3: معامل التحديد المستقر 101
- الجدول رقم 4: جودة التكيف (QUALITE DE L'AJUSTEMENT) 102
- الجدول رقم 5: نتائج اختبار التجانس للنماذج المقدره باستخدام BREUSCH-PAGAN-GODFREY 103
- الجدول رقم 6: نموذج أثر متوسط فترة التحصيل على نسبة السيولة السريعة 105
- الجدول رقم 7: نتائج اختبار الارتباط الذاتي باستخدام BREUSCH-GODFREY للنموذج الأول ... 106
- الجدول رقم 8: نموذج أثر متوسط فترة التحصيل على العائد على الموجودات 107
- الجدول رقم 9: نتائج اختبار الارتباط الذاتي باستخدام BREUSCH-GODFREY للنموذج الثاني .. 107
- الجدول رقم 10: نموذج أثر متوسط فترة التحصيل على القدرة على سداد الديون 108
- الجدول رقم 11: نتائج اختبار الارتباط الذاتي باستخدام BREUSCH-GODFREY للنموذج الثالث . 108
- الجدول رقم 12: نموذج أثر متوسط فترة التحصيل على نسبة الاستقلالية المالية 109
- الجدول رقم 13: نتائج اختبار الارتباط الذاتي باستخدام BREUSCH-GODFREY للنموذج الرابع . 110
- الجدول رقم 14: نتائج تقديرات المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة 111
- الجدول رقم 15: نتائج تقديرات المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة 117
- الجدول رقم 16: نتائج تقديرات المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة 122
- الجدول رقم 17: نتائج تقديرات المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة 127

فهرس الأشكال

- الشكل رقم 1: نموذج الدراسة ث
- الشكل رقم 2: أدوات التحليل المالي 6
- الشكل رقم 3: مراحل نمو التوازن المالي 18
- الشكل رقم 4: التكاليف المرتبطة بإدارة الذمم المدينة 53
- الشكل رقم 5: مستوى الاستثمار الأمثل في الذمم المدينة 56
- الشكل رقم 6: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقى 115
- الشكل رقم 7: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقى 120
- الشكل رقم 8: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقى 126
- الشكل رقم 9: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقى 131

قائمة الملاحق

- الملحق رقم 1 : الميزانية المالية للأصول لسنة 2019 156
- الملحق رقم 2: الميزانية المالية للخصوم لسنة 2019 157
- الملحق رقم 3: الميزانية المالية للأصول لسنة 2020 158
- الملحق رقم 4: الميزانية المالية للخصوم لسنة 2020 159
- الملحق رقم 5: الميزانية المالية للأصول لسنة 2021 160
- الملحق رقم 6: الميزانية المالية للخصوم لسنة 2021 161
- الملحق رقم 7: الميزانية المالية للأصول لسنة 2022 162
- الملحق رقم 8: الميزانية المالية للخصوم لسنة 2022 163
- الملحق رقم 9: الميزانية المالية للأصول لسنة 2023 164
- الملحق رقم 10: الميزانية المالية للخصوم لسنة 2023 165

قائمة الرموز

الرقم	الرمز	التسمية الكاملة له
1	QAR	Quick-Acid Ratio
2	ROA	Return on Assets
3	ARD	Assets Ratio Débat
4	EAR	Equity to Assets Ratio
5	ACP	Aérage Collection Période
6	R²	R-squared
7	F	F-statistic
8	T	t-statistic

جدول الاختصارات

التسمية الكاملة له	المختصر	الرقم
Autoregressive integrated moving average	ARIMA	1
Root mean squared error	RMSE	2
Mean absolute percentage error	MAPE	3
Probability	Prob.	4
Observations	Obs	5
Constant	Cons.	6
Generalized Least Squares	GLS	7
Ordinary Least Squares	OLS	8
Jarque-Bera	JB	9

مقدمة

توطئة

تنشأ ديون العملاء أو ما يسمى بالحسابات المستحقة أو الذمم المدينة من الائتمان الذي تمنحه الشركة إلى زبائنها عند بيع المنتجات أو الخدمات، وتكون إما على شكل ائتمان تجاري تمنحه الشركة للمؤسسات الأخرى ، أو ائتمان المستهلك ، تمنحه الشركة إلى المستهلكين النهائيين، وتشكل الذمم المدينة نسبة مهمة من إجمالي الأصول المتداولة التي تستثمر فيها الشركة، فبرغم من أن البيع نقداً هو الأفضل لأن التسديد مؤكد وفوري وتكاليف منح الائتمان معدومة، ولكن تلجأ الشركة لمنح الائتمان من أجل التنافس وزيادة المبيعات، ومنح فرصة للزبون بتقييم جودة المنتجات قبل الدفع.

قد تتعرض الشركة الى مخاطر التكاليف منها تكلفة الفرصة البديلة، تكلفة إدارة وتحصيل ديون العملاء، تكلفة الذمم ، تكلفة التمويل والتوسع في التسهيلات الائتمانية للزبائن وخسارة الديون المعدومة، وكذلك فان تمادي الشركة بالاستثمار في الذمم المدينة يؤدي الى ترجيح كفة المخاطر المتأتية من هذه السياسة على كفة المنافع المتحصلة منها فيختل التوازن المالي، ويدفع الشركة للبحث عن الوسائل والطرق لمعالجة مشكلات السيولة وتحقيق الأرباح والتحجيم من المخاطر، فالشركة ملزمة أن تكون لها إدارة فعالة للائتمان والتحصيل ، فمنح الائتمان بشكل مفرط والتحصيل العشوائي يعتبر مكلفاً جداً، وإتباع سياسة ائتمان متشددة وصارمة تؤدي إلى خسارة جزء من المبيعات والأرباح، وبالتالي فإن التوازن المالي يختل مما يتطلب من الشركة إدراك وفهم كيفية إدارة أنشطة الائتمان والتحصيل بشكل فعال.

تحتاج الإدارة الفعالة للتحصيل والائتمان إلى وضع سياسة يتم خلالها دراسة مجموعة من المتغيرات (شروط البيع، معايير الائتمان، سياسة التحصيل) التي تؤثر على المستوى العام لحسابات الذمم المدينة وبالتالي التوازن المالي للمؤسسة.

طرح الإشكالية:

تعد الذمم المدينة من أهم أصول المؤسسات المتداولة، إلا أنها تحمل في طياتها مخاطر متعددة تؤثر على التوازن المالي للمؤسسة. ففي ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة، أصبح تحصيل الديون في الوقت المناسب أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على السيولة وتحقيق الأرباح. لذا تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين فترة تحصيل الديون ومؤشرات التوازن المالي في المديرية العملية لاتصالات الجزائر خنثلة خلال الفترة من [2019 - 2023]، وتسعى الدراسة للإجابة على السؤال التالي :

ما تأثير فترة تحصيل الديون على السيولة، والربحية، والملاءة والاستقلالية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

تساؤلات الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- هل يوجد تأثير بين فترة تحصيل ديون العملاء على مؤشر السيولة النقدية السريعة؟
- هل يوجد تأثير لفترة تحصيل ديون العملاء على مؤشر العائد على الربحية الصافية؟
- هل يوجد تأثير لفترة تحصيل ديون العملاء على مؤشر نسبة الدين إلى الخصوم؟
- هل يوجد تأثير لفترة تحصيل ديون العملاء على مؤشر الاستقلالية المالية؟

فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث سنتعرض للفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

H_0 : لا يوجد تأثير لتحصيل ديون العملاء على التوازن المالي في اتصالات الجزائر خنثلة.

الفرضيات الجزئية:

H_{01} : لا يوجد تأثير لفترة تحصيل ديون العملاء على مؤشر السيولة النقدية السريعة.

H_{02} : لا يوجد تأثير لفترة تحصيل ديون العملاء على مؤشر العائد على الربحية الصافية.

H₀₃: لا يوجد تأثير لفترة تحصيل ديون العملاء على مؤشر نسبة الدين إلى الخصوم.

H₀₄: لا يوجد تأثير لفترة تحصيل ديون العملاء على مؤشر الاستقلالية المالية.

متغيرات الدراسة

تحصيل ديون العملاء هو العامل الذي نعتقد أنه يؤثر على المتغيرات المالية الأخرى، أما السيولة، الربحية، الملاءة والاستقلالية هي جوانب مختلفة من التوازن المالي وهي تتأثر بمدى فعالية تحصيل الديون فتكون المتغيرات مصنفة كما يلي:

المتغير المستقل: تحصيل ديون العملاء

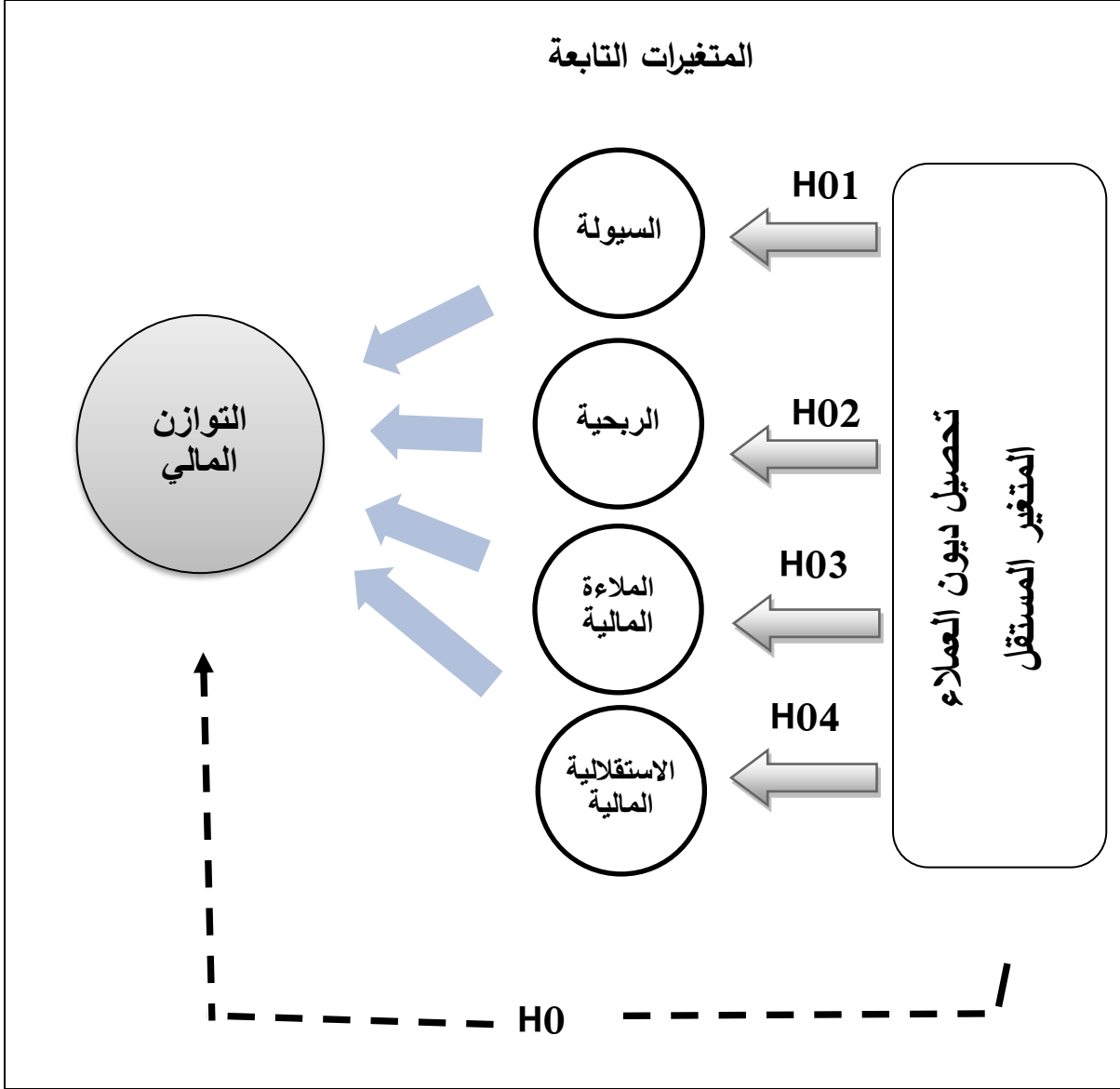
المتغير التابع: التوازن المالي يتفرع عنه

- المتغير التابع الفرعي الأول السيولة
- المتغير التابع الفرعي الثاني الربحية
- المتغير التابع الفرعي الثالث الملاءة المالية
- المتغير التابع الفرعي الرابع الاستقلالية المالية

أنموذج الدراسة

لتبسيط العلاقات المراد دراستها من خلال اختبار الفرضيات في هذه الدراسة، قامت الباحثة بتوضيحها في نموذج الدراسة كما يلي:

الشكل رقم 1: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة

مبررات اختيار الموضوع

تتباين وتختلف مبررات اختيار موضوع بحثنا حسب:

المبررات العلمية والعملية:

- دراسة أبعاد التوازن المالي في أدبيات الإدارة المالية، حيث تناولت مفاهيم حديثة للتوازن المالي تحتاج إلى دراسات متعددة لإثرائها وتبسيط الضوء عليها، وإبراز أهمية التوازن المالي كأداة لتحليل الوضع المالي في القطاع الاقتصادي.
- تحصيل الديون بشكل فعال هو عنصر أساسي لتحقيق التوازن المالي للشركات، هذا الموضوع له تطبيقات مباشرة على إدارة المؤسسات وتحسين أدائها المالي.
- تطوير نماذج توقعيه لتقييم الأداء المالي للشركات بناءً على كفاءة تحصيل الديون.

الفجوة المعرفية:

- نقص الدراسات المعمقة التي تبحث بشكل تفصيلي في تأثير تحصيل الديون على مختلف جوانب التوازن المالي.
- تركيز الدراسات السابقة على جوانب محددة من تحصيل الديون، مثل تحليل المخاطر الائتمانية، دون الاهتمام بتأثيرها الشامل على التوازن المالي.
- تغيرات بيئة الأعمال السريعة، مثل التطور التكنولوجي والتحول الاقتصادي، تتطلب دراسة مستمرة لتأثيرها على تحصيل الديون والتوازن المالي.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يأتي:

- تحديد العلاقة بين كفاءة تحصيل الديون ومختلف مؤشرات التوازن المالي بأبعاده الأربعة حيث يتم قياس هذه العلاقة باستخدام تحليلات إحصائية مناسبة.
- قياس تأثير سرعة تحصيل الديون على السيولة النقدية والربحية سيتم تحليل العلاقة بين الوقت المستغرق لتحصيل الديون ومؤشر السيولة السريعة والربحية.

• تحديد العوامل المؤثرة على كفاءة تحصيل الديون من خلال تحديد العوامل التي تؤثر على كفاءة تحصيل الديون، مثل سياسات الائتمان، إجراءات التحصيل، حجم الشركة، وقطاع النشاط.

• تقديم توصيات عملية بناءً على النتائج التي يتم التوصل إليها، لتحسين كفاءة تحصيل الديون وتعزيز التوازن المالي للشركات.

أهمية الدراسة:

دراسة تأثير تحصيل ديون العملاء على التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية تعد من الدراسات ذات الأهمية الكبيرة، وذلك لأسباب عدة:

1. **صحة الشركة المالية** حيث إن فترة التحصيل الطويلة تعني تأخر تحصيل الأموال المستحقة للشركة، مما يؤثر سلباً على سيولتها. الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب، وبالتالي فإن فهم هذه العلاقة يساعد في تقييم صحة الشركة المالية.

2. **اتخاذ القرارات** حيث تساعد هذه الدراسة المديرين والمساهمين على اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية أفضل فهم يمكنهم تقييم المخاطر المرتبطة بشركات لديها فترات تحصيل طويلة واتخاذ إجراءات وقائية.

3. **تحسين الأداء المالي** من خلال فهم العلاقة بين فترة التحصيل والتوازن المالي، حيث يمكن للشركات تطوير استراتيجيات لتحسين إدارة الديون وتقليل فترة التحصيل، مما يساهم في تحسين أدائها المالي.

4. **تطوير السياسات** فتساعد نتائج هذه الدراسة صناع السياسات في الشركة مالية ونقدية أكثر فعالية.

5. تعتبر هذه الدراسة مهمة بشكل خاص لمؤسسة اتصالات الجزائر خنشة لأن:

- **طبيعة قطاع الاتصالات** يعتمد بشكل كبير على تدفقات نقدية مستمرة، وأي تأخير في تحصيل الديون يمكن أن يؤثر بشكل كبير على قدرة الشركة على الاستثمار في تطوير الشبكات وتقديم خدمات جديدة؛
- **الحجم والتعقيد** كونها مؤسسة كبيرة، فإن تأثيرات أي خلل في إدارة الديون يمكن أن تتضخم وتؤثر على أداء الشركة بشكل كبير؛
- **المنافسة الشديدة** في قطاع الاتصالات، فإن إدارة الديون بفعالية يمكن أن تمثل ميزة تنافسية كبيرة.

حدود الدراسة

- **المحددات الزمنية:** تمثلت بالسنوات التي اعتمدها الدراسة لاختبار متغيراتها والعلاقة بينها وفق سلسلة زمنية من سنة (2019 - 2023) لتوفر البيانات المالية للمؤسسة عينة الدراسة.
- **المحددات الموضوعية:** تناولت الدراسة موضوع تأثير سياسة الائتمان واستراتيجيات تحصيل الديون العملاء على التوازن المالي؛
- **المحددات المكانية:** انحصرت هذه الدراسة على المديرية العملية للاتصالات الجزائر خنشلة.

منهج وأدوات البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية بحثية متكاملة تجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك بهدف تقييم العلاقة بين تحصيل ديون العملاء والتوازن المالي في اتصالات الجزائر - خنشلة من خلال تحليل تأثير المتغيرات فترة التحصيل على مؤشرات التوازن المالي وتحديد العوامل المؤثرة عليها.

في المرحلة الوصفية، تم جمع البيانات من خلال تحليل الكشوفات المالية للمؤسسة، والتي قدمت صورة واضحة عن الأداء المالي المرتبط بعملية التحصيل.

أما في المرحلة التحليلية، فقد تم استخدام الأساليب والبرامج الإحصائية منها Eviews 13 لاختبار التأثير، حيث تم تطبيق تحليل الارتباط والانحدار لتحديد العلاقات بين المتغيرات المختلفة.

صعوبات الدراسة

التوفيق بين متطلبات العمل بدوام كامل، والذي يتضمن ساعات عمل طويلة وبيئة عمل سريعة الخطى، ومتطلبات البحث العلمي الذي يتطلب تركيزاً عميقاً ووقتاً كافياً للتفكير والتأمل، جهداً مضاعفاً؛ هذا التحدي قد أدى في بعض الأحيان إلى الإحساس بالإرهاق والتشتت، مما أثر سلباً على جودة العمل البحثي.

هيكل الدراسة:

شملت الدراسة خمسة فصول من أجل تقديم أجزاء الدراسة، وذلك من خلال العمل على توضيح الإطار النظري لكل من المتغيرين الرئيسيين للدراسة المتمثلين في تحصيل ديون العملاء كمتغير مستقل والتوازن المالي كمتغير تابع والعمل على توضيح العلاقة بينهما بحيث: الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل الأدبيات النظرية، وقسم إلى ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى التحليل المالي، والمبحث الثاني التوازن المالي، وفي المبحث الثالث تناولنا إدارة الذمم المدينة وتحصل الديون.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة تناولنا فيه الدراسات السابقة العربية والأجنبية، وتم التعليق. الفصل الثالث: الطريقة والأدوات، هذا الفصل شرح الأساليب والأدوات التي تم استخدامها في الدراسة والتي أدت إلى الحصول على النتائج المرجوة.

الفصل الرابع: تناولنا فيه التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

الفصل الخامس: تم مناقشة النتائج الدراسة في ضوء فرضيات الدراسة، وفي ضوء الدراسات.

الخاتمة: خلال الدراسة، تم استكشاف تأثير تحصيل ديون العملاء على أبعاد التوازن المالي الأربعة، وذلك عبر تحليل متعمق لبيانات الشركة خلال فترة الدراسة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية

للدراصة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لدراسة

تمهيد

يمثل هذا الفصل العمق النظري لدراستنا أثر تحصيل الديون على التوازن المالي، حيث نسعى إلى عرض المفاهيم الأساسية التي تركز عليها الدراسة سننطلق في المبحث الأول باستعراض شامل لتحليل المالي، سنتناول فيه عموميات التحليل المالي، وأساليبه المختلفة، وسنتعرض مصادر بيانات التحليل المالي، سواء الداخلية أو الخارجية.

في المبحث الثاني، سنتعمق في مفهوم التوازن المالي، سنستكشف تطور هذا المفهوم ونقدم تعريفاً شاملاً له، مع التطرق إلى مراحل التوازن المالي المختلفة وأهميته وشروطه. أما المبحث الثالث، إدارة الذمم المدينة وتحصيل ديون العملاء، مُسلطين الضوء على أهمية هذه الإدارة في الحفاظ على سيولة الشركة وتجنب الخسائر، سنتناول ماهية الذمم المدينة، وأهدافها، وحجم الاستثمار فيها، بالإضافة إلى المخاطر والتكاليف المرتبطة به، كما سنتعرض لسياسات الائتمان المختلفة وكيفية تحصيل ديون العملاء بفعالية.

المبحث الأول: التحليل المالي

يساهم التحليل المالي في فهم الوضع المالي للمؤسسات وتقييم أدائها واتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، حيث يهدف هذا المبحث إلى تقديم نظرة شاملة عن مفهوم التحليل المالي وأهميته، مع التركيز على الأدوات والأساليب المستخدمة في هذا المجال، كذلك تزويد القارئ بأساس متين لفهم مبادئ التحليل المالي، وتمكينه من تطبيق هذه المبادئ في تحليل البيانات المالية للمؤسسات المختلفة.

المطلب الأول: عموميات التحليل المالي

يهدف هذا المطلب إلى استكشاف مفهوم التحليل المالي، وكيف يمكن استخدامه كأداة قوية لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، وسنستعرض الأسس النظرية للتحليل المالي، ونستكشف الأدوات والتقنيات المتاحة لتحليل البيانات المالية، ونناقش أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الاستثمارية.

أولاً: مفهوم التحليل المالي

التحليل المالي أسلوب للتعبير عن الحقيقة الاقتصادية للمؤسسة بلغة عالمية شاملة تسمح بتطوير أدوات متابعة النشاط، يمر هذا الأسلوب عبر ثلاثة مراحل أساسية هي:¹

- تحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الشركة لفهم كيفية توليد واستخدام النقد؛
- تسجيل هذه التدفقات في السجلات المحاسبية مثل الميزانية العمومية وقائمة الدخل؛
- تحليل البيانات المحاسبية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، بما في ذلك الربحية والسيولة والاستقلالية المالية.

¹ Georges Legros, **Mini manuel de finance d'entreprise**, édition Dunod, Paris, 2010, p :1.

كما يقوم التحليل المالي على تقييم الأداء الاقتصادي والمالي بشكل موضوعي قدر الإمكان للمؤسسة، انطلاقا من حسابات قوائمها المالية، فمن الضروري معرفة كيفية قراءة هذه البيانات المالية التي تتألف أساسا:¹

- الميزانية العمومية والتي تعرض الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نهاية فترة معينة؛
- حساب النتائج ويوضح الإيرادات والمصروفات والأرباح أو الخسائر خلال فترة معينة؛
- الملحق ويقدم تفاصيل إضافية وتوضيحات حول البنود المالية.

فمن خلال تحليل هذه البيانات، يمكن تقييم الربحية من حيث قياس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح والملاءة حيث تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية وذمة الشركة من خلال تحليل الوضع المالي العام للمؤسسة.

التشخيص المالي يعتمد على مقارنة البيانات المالية لعدة سنوات لتحديد الاتجاهات والتغيرات في الأداء المالي، ويتوجب على المؤسسات عند إعدادها للقوائم المالية أن تعرض بصفة وافية وضعيتها المالية وناجعتها وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الشركة وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه.²

ثانيا: أهداف التحليل المالي

تمس أهداف التحليل المالي مختلف مكونات السياسة المالية للمؤسسة، من أبرزها:³

1. **التحليل المالي للسيولة:** ويهدف إلى تقييم قدرة الشركة على تلبية التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام أصولها السائلة، ويمكن استخدام نسب مثل نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة لهذا الغرض.

¹ Dov Ogien, *Gestion financière de l'entreprise*, édition Dunod, Paris, 2008, P :2.

² الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009. الجزائر.

³ خميسي شيحة، *التسيير المالي للمؤسسة*، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 47.

2. **التحليل المالي والتوازن المالي:** يركز على تقييم الهيكل المالي للمؤسسة من خلال فحص كيفية تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة (مثل رأس المال والديون طويلة الأجل) والأصول المتداولة بالأموال المتداولة. هذا يساعد في تحديد مدى استقرار الشركة المالي.

3. **التحليل المالي الإجمالي:** يتضمن استخدام أدوات التحليل المالي مثل النسب المالية لتحليل الحالة المالية العامة للمؤسسة. تشمل هذه النسب نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، ونسب الرفع المالي.

4. **التحليل المالي والاستراتيجي:** يهدف إلى تقييم الوضع العام للمؤسسة من منظور استراتيجي، بما في ذلك تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT).

ثالثاً: أطراف وأدوات التحليل المالي

تحليل المالي هو أداة حيوية تُستخدم من قبل مجموعة متنوعة من الأطراف

1. الأطراف المستفيدون من التحليل المالي:

الأطراف الداخلية والخارجية لتقييم الصحة المالية للمؤسسة منهم¹

- **البنكيون والمؤسسات المقرضة** حيث يستخدمون التحليل المالي لتقييم قدرة الشركة على السداد؛
- **المساهمون أو المستثمرون** ويعتمدون على التحليل المالي لدراسة فرص الاستثمار وتقييم العوائد المحتملة؛
- **العمال ومجلس الشركة** ويستخدمون التحليل المالي لتحديد مساهمتهم في تحقيق النتائج وتقييم الأداء المالي للمؤسسة؛
- **المدققون الخارجيون** يعتمدون على التحليل المالي للحكم على مصداقية ودقة المعطيات المحاسبية والتقارير المالية.

¹ Dov Ogien. Op, cit. P3.

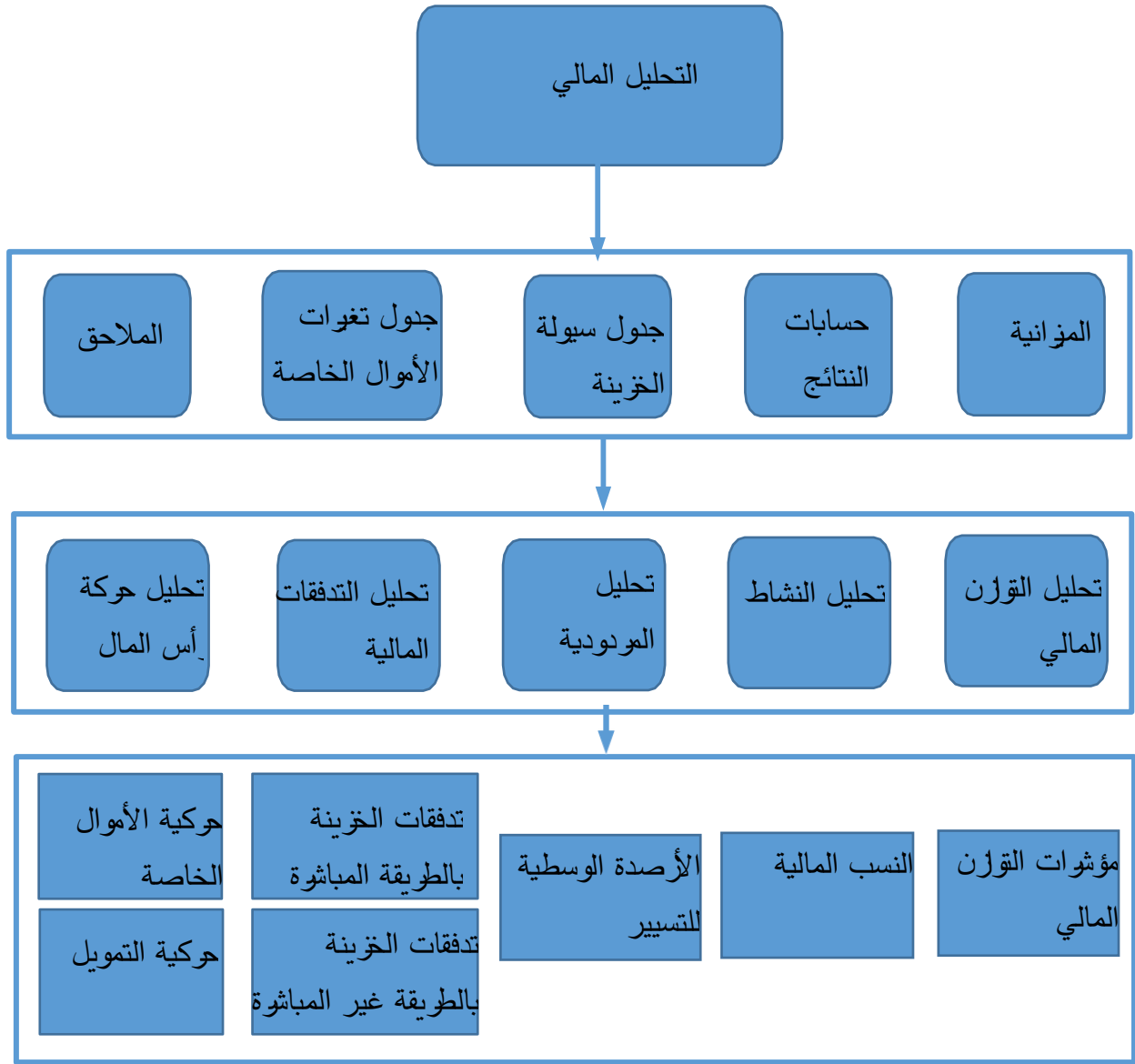
2. أدوات التحليل المالي:

الأدوات توفر معلومات قيمة يمكن استخدامها لاتخاذ قرارات استثمارية وعملياتية مهمة،
ترتكز أساساً على ما يلي:

- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي وتساعد في تقييم قدرة الشركة على تحقيق التوازن بين الموارد المالية والالتزامات؛
 - التحليل بالنسب المالية وتشمل نسب السيولة، الربحية، النشاط، والهيكلية المالية، تُستخدم لقياس العلاقات بين مختلف عناصر القوائم المالية؛
 - تحليل الهيكلية المالية الذي يركز على تحليل الموارد المالية للمؤسسة، ويدرس مدى قدرة الشركة على تحقيق التوازن المالي؛
 - تحليل النشاط الاستغلالي حيث يقوم المحلل المالي بدراسة وتحليل النتائج الوسيطة التي حققتها الشركة في إطار نشاطها الاستغلالي؛
 - تحليل المردودية يسمح بقياس وفهم مدى مساهمة مختلف الوسائل في تحقيق نتائج الشركة ويعتبر مقياساً لأداء الشركة؛
 - تحليل التدفقات المالية ويساعد في دراسة وفهم كيفية تشكل خزينة الشركة، حيث يتابع حركة التدفقات المالية عبر الزمن ويحدد طبيعة التدفقات المؤثرة في تطورها.
- من خلال الشكل رقم (2) نبرز أدوات التحليل المالي لتقييم الوضعية المالية

للمؤسسات:

الشكل رقم 2: أدوات التحليل المالي



المصدر: من إعداد الأستاذ سايج فريد، مطبوعات علمية، السنة الثالثة ليسانس

محاسبة ومالية، السنة الجامعية 2021 - 2022، ص: 23.

المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي على مجموعة متنوعة من الأساليب التي تساعد في تقييم الوضع المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات الاستثمارية، وسنتناول في هذا المطلب أهم أساليب التحليل المالي، بما في ذلك التحليل العمودي والأفقي والمقارن، وأسلوب النسب المالية، والتحليل الإحصائي والرياضي.

أولاً: أسلوب التحليل العمودي والأفقي والمقارن للقوائم المالية

التحليل المالي أداة لفهم الأداء المالي للمؤسسة، وهناك عدة أساليب للتحليل المالي أهمها:

- 1. التحليل العمودي (الرأسي):** يركز على تقييم أداء الشركة من خلال إيجاد العلاقة بين بنود جانب واحد من الميزانية أو جدول حساب النتائج في نفس الفترة المالية، مما يساعد في تحديد الأهمية النسبية لكل بند.¹
- 2. التحليل الأفقي:** يهتم بتقييم الأداء عبر فترتين زمنييتين من خلال مقارنة بنود الميزانية أو جدول حساب النتائج بين الفترتين، مما يساعد في دراسة الاتجاهات والتغيرات.²
- 3. التحليل المقارن للقوائم المالية:** يعتمد على مقارنة قائمتين مالييتين أو أكثر لنفس الشركة في فترات زمنية مختلفة، بهدف التعرف على الاتجاهات والتغيرات التي حدثت بين الفترات.

ثانياً: أسلوب النسب المالية والتحليل بالإسناد إلى رقم قياسي

- 1. أسلوب النسب المالية:** يستخدم لاستخراج مؤشرات متنوعة عن كفاءة الشركة في تنفيذ أعمالها وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات، يتم ذلك من خلال ربط أرقام

¹ وليد ناجي الحياي، محمد عثمان البطمة، التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار حزين للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص: 2.

² حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 22.

القوائم المالية ببعضها البعض لاستخراج نسب مالية يمكن تفسيرها وهو من أكثر الأساليب شيوعاً في التحليل المالي لأنه يوفر مجموعة واسعة من المؤشرات التي تساعد في تقييم أداء المؤسسات في مجالات الربحية والسيولة الرفع المالي والنشاط.

2. أسلوب التحليل بالاستناد إلى رقم قياسي: يعتمد هذا الأسلوب على اختيار سنة أساس للمقارنة، وتعتبر كل عناصرها تمثل 100%؛ تُستخدم هذه الطريقة عندما يشمل التحليل المالي أكثر من سنتين، مما يساعد في دراسة التغيرات النسبية عبر الزمن.

ثالثاً: أسلوب التحليل الإحصائي والرياضي

1. أسلوب التحليل الإحصائي:

يعتمد على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لتحليل البيانات عبر فترات زمنية متعددة، الهدف هو توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة ومقارنتها بمعدلات نفس المؤشرات في فترات زمنية سابقة، أو بمؤشر سنة الأساس.¹

أ. مراحل التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية:²

- اختيار الفترة الزمنية للبيانات أو القوائم المالية المتعلقة بموضوع التحليل؛
- ترتيب البيانات تنظيم العناصر في جدول حسب تطور السنوات؛
- اختيار سنة الأساس التي تنسب إليها قيم العناصر؛
- تحديد التغيرات التي حدثت في كل عنصر وتحليل الاتجاهات باستخدام الرسوم البيانية؛
- تحديد الغاية تحديد الهدف من التحليل المالي وإجراء الدراسات المطلوبة على البيانات المتحققة على شكل نسب مئوية.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

² عبد العزيز فهمي هيكل، مبادئ الأساليب الإحصائية، الطبعة الأولى، دون دار نشر، بيروت، 1999،

ب. أهمية الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية:¹

- الأرقام القياسية تقيس التغيرات في متغير واحد أو مجموعة من المتغيرات خلال الزمن، مثل حجم الإنتاج أو أجور العمال؛
- السلاسل الزمنية تستخدم لدراسة تطور الظواهر عبر الزمن، وتساعد في الكشف عن التغيرات التي تطرأ على البيانات المالية.

ت. فوائد التحليل الإحصائي:²

- يساعد في تسليط الضوء على العناصر ذات التغيرات الشاذة والطبيعية؛
- يفضل عدم تجاوز السلسلة الزمنية خمس سنوات لضمان الدقة وتجنب تأثير التضخم.

2. الأساليب الرياضية:

الأساليب الكمية في التحليل المالي تعتبر أدوات قوية لحل المشاكل المعقدة بسرعة ودقة، هذه الأساليب تشمل الجانب النظري والتطبيقي، وتساعد في دراسة العلاقات بين الظواهر المختلفة مثل الأرباح والمصروفات أو المبيعات والعاملين.

أ. طرق رياضية مستخدمة في التحليل المالي:

- **طريقة الارتباط:** يقصد بالارتباط بين ظاهرتين أو بين متغيرين وجود علاقة بينهما أي أنه إذا تغير أحد المتغيرين في اتجاه معين بالزيادة أو النقصان فإن المتغير الآخر يتغير في اتجاه معين أيضاً، والمتغيران إما أن يتغيرا في نفس الاتجاه فيسمى الارتباط طردياً، وإما أن يتغيرا في اتجاهين مختلفين فإذا اتجه أحدهما نحو الزيادة اتجه الآخر نحو النقص في هذه الحالة يسمى الارتباط عكسياً.³

¹ عبد العزيز فهمي هيكل، نفس المرجع، ص: 382.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

³ عبد العزيز فهمي هيكل، مرجع سبق ذكره، ص: 387.

• تحليل الانحدار: يستخدم على نطاق واسع في مختلف المجالات، يهدف هذا

التحليل إلى فهم العلاقة بين متغيرين أو أكثر، وتحديد كيف يؤثر تغير في قيمة

متغير واحد على قيمة متغير آخر.¹

ب. طريقة البرمجة الخطية:

هي أسلوب رياضي يُستخدم لإيجاد الحل الأمثل لمشكلة معينة تحت مجموعة من

القيود، وتُستخدم عادةً لتوزيع الموارد المحدودة على الأنشطة المختلفة التي تتنافس على

استخدامها، بهدف تحقيق أقصى عائد من الاستثمار، تعتمد البرمجة الخطية على نماذج

رياضية خطية لوصف المشكلة وتحديد الحل الأمثل من بين عدة حلول ممكنة.²

مع تطور التقنيات والبيانات المتاحة، تشهد أساليب التحليل المالي تطوراً مستمراً، فقد

انتقلت من الأساليب التقليدية المعتمدة على النسب المالية إلى أساليب أكثر تعقيداً مثل التحليل

الإحصائي والرياضي، هذا التطور يفتح آفاقاً جديدة أمام المحللين الماليين، حيث يمكنهم الآن

استخدام أدوات أكثر دقة وتقدماً لتحليل البيانات المالية المعقدة، وإن فهم هذه الأساليب وتطبيقها

بشكل صحيح يعتبر مهارة أساسية لأي محلل مالي يسعى إلى اتخاذ قرارات مستنيرة

¹ عبد الله النجار، أسامة حنفي، مرجع سبق ذكره، ص: 188.

² محمد عبد الفتاح، البرمجة الخطية Linear programming، المدونة الإلكترونية، العنوان الإلكتروني:

<https://wwwmohfattah.blogspot.com/2012/04/blog-post.html>

(تاريخ الاطلاع: 2024/08/08).

المطلب الثالث: بيانات التحليل المالي

تشكل البيانات المالية حجر الزاوية في عملية التحليل المالي، فهي توفر الخريطة التفصيلية التي يستخدمها المحللون لفهم أداء الشركة المالية، ويهدف هذا المطلب إلى استكشاف مصادر البيانات المالية.

أولاً: المصادر الداخلية للبيانات

تعد القوائم المالية مصدراً رئيسياً لبيانات التحليل المالي، حيث توفر معلومات دقيقة وموثوقة حول الأداء المالي للمؤسسة، ويمكن تقسيم مصادر بيانات التحليل المالي إلى:

1. القوائم المالية الرئيسية:

تعطي القوائم المالية معلومات مفيدة وضرورية تتصف بأنها ذات علاقة وموثوق بها وفي الوقت المناسب، فهي ضرورية في اتخاذ قرارات التثبيت والائتمان وما يشابههما من القرارات وبذلك تخدم وتلبي أهداف التقرير الإعلام المالي.¹

- قائمة المركز المالي (الميزانية) تعرض الأصول والخصوم وحقوق الملكية؛
- قائمة الدخل تعرض الإيرادات والمصروفات وصافي الربح أو الخسارة؛
- قائمة التدفقات النقدية تعرض التدفقات النقدية الداخلة والخارجة؛
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية: تعرض التغيرات في حقوق المساهمين.

2. ملحق الكشوف المالية:

تتولى الشركة إعدادها سنوياً، وجدول أخرى تفصيلية للحالة المحاسبية للمؤسسة منها:

- جدول الاستثمارات؛
- جدول حركات الأموال؛

¹ عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2014، ص: 49.

² بوعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 345.

- جدول المؤونات؛
- جدول الأموال الخاصة؛
- جدول المخزونات؛
- جدول تفصيلي لمصاريف التسيير؛
- جدول المنتجات الأخرى؛
- جدول الاستهلاكات؛
- جدول الحسابات الدائنة؛
- جدول الديون؛
- جدول استهلاك البضائع والمواد؛
- جدول النتائج على التنازل عن الاستثمارات؛

أما المصادر الأخرى للبيانات نذكر منها:¹

- تقرير محافظ الحسابات ويحتوي على ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية؛
- تقارير مجلس الإدارة وتتناول بيانات مالية وإحصائية وخطط مستقبلية؛
- الموازنات التقديرية.

ثانياً: المصادر الخارجية للبيانات

تعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة، بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل، يمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي وهي:²

- بيانات عن حالة الشركة وسمعتها في الأوساط التجارية؛
- البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسة؛
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية؛
- المراسلات مع العملاء والمجهزين وتأكيدات أرصدة المدينين والدائنين؛
- المكاتب الاستشارية.

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

² محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

تتولى المؤسسات إعداد الكشوف المالية السنوية، وملحق يوضح القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، هذه القوائم تعتبر المصدر الرئيسي للبيانات المستخدمة في التحليل المالي،

ومع ذلك، هناك بعض التحديات التي تواجه المحلل المالي عند استخدام هذه القوائم،
مثل:

- الميزانية التقليدية وتحتوي على بنود فرعية كثيرة، بينما يحتاج المحلل المالي إلى عرضها في مجموعات رئيسية؛
 - الآراء الشخصية تتضمن طرق تقويم الأصول والمعالجات المحاسبية التي قد تؤثر على دقة التحليل؛
 - الاهتمام بالأصول والخصوم فالمحلل المالي يهتم بتصنيف الأصول والخصوم إلى طويلة وقصيرة الأجل، وهو ما لا توضحه الميزانية التقليدية؛
 - مقاييس أخرى: مثل تصنيف الأصول إلى ملموسة وغير ملموسة، ومستغلة وغير مستغلة، وكذلك دوران الأصول ومدى تأكيد الحصول عليها.
- لذلك، يقوم المحلل المالي بإعادة ترتيب هذه القوائم لتناسب أغراض التحليل المالي بشكل أفضل.

الإحصائي والرياضي، من خلال فهم هذه الأسس يمكن للمحللين الماليين تقييم كفاءة الشركة في تحقيق الأرباح، وقدرتها على سداد ديونها، ومرونتها في مواجهة التحديات الاقتصادية.

يعتبر التحليل المالي بمثابة بوابة لدراسة أعمق لمفهوم التوازن المالي، والذي سنتناوله في المبحث القادم، فالتحليل المالي يوفر لنا الأساس اللازم لتقييم هيكل رأس مال الشركة وتوزيع أصولها وخصومها، من خلال فهم العلاقة بين الأصول والخصوم وحقوق الملكية، يمكننا تقييم قدرة الشركة على تحقيق التوازن المالي على المدى الطويل وضمان استدامتها.

المبحث الثاني: التوازن المالي

التوازن المالي ركيزة استمرارية المؤسسات فهو يمثل بوصلة توجه المؤسسات نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية والنمو المستدام، فكما أن صحة الجسد تتطلب توازناً بين مختلف العناصر، فإن صحة الشركة تتطلب توازناً دقيقاً بين عناصرها المالية؛ في هذا المبحث، سنتعمق في مفهوم التوازن المالي، ونستكشف الأبعاد والمؤشرات التي تعكس هذا التوازن، وكيف يمكن للمؤسسات قياسه وتحقيقه. إن فهم التوازن المالي هو أمر بالغ الأهمية لكل من يشارك في إدارة المؤسسات، بدءاً من المديرين التنفيذيين وصولاً إلى المستثمرين.

المطلب الأول: عموميات حول التوازن المالي

تطور مفهوم التوازن المالي بشكل كبير على مر الزمن، فمن مجرد تساوي الإيرادات والنفقات، إلى أن أصبح هذا المفهوم يشمل الصحة المالية بجوانب أكثر تعقيداً تتعلق بقدرة الشركة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، وإدارة المخاطر، وتحقيق النمو المستدام؛ هذا المطلب يسعى إلى استكشاف هذا التطور، وتقديم تعريف شامل لمفهوم التوازن المالي في ضوء التطورات الحديثة في مجال الإدارة المالية.

أولاً: مفهوم التوازن المالي

يعد مفهوم التوازن المالي من المفاهيم التي تباينت حولها آراء الكتاب والباحثين، ولم يعد المفهوم التقليدي القائل بتساوي جملة النفقات والإيرادات صالحاً لتوصيف ماهية التوازن المالي، لأن تساوي النفقات والإيرادات لا يعكس بالضرورة حقيقة الموقف المالي للشركة، ويعتمد هذا التساوي على رؤية آنية للوضع المالي الذي قد يكون عرضة للمخاطر المالية

بسبب انخفاض الأرباح، أو التغيير في أسعار الصرف، أو الارتدادات السلبية للسياسات الحكومية المالية والنقدية، أو ظروف السوق، وغير ذلك من ظروف وعوامل أخرى.¹

حيث يعرف التوازن المالي على أنه: "عبارة عن التوافق المحقق بين التدفقات المحصلة والتدفقات المدفوعة".²

يعني أن الشركة تحقق توافقاً بين التدفقات النقدية التي تحصل عليها والتدفقات النقدية التي تدفعها، هذا التوازن يضمن أن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية دون مواجهة مشاكل في السيولة".³

كما يعرف بأنه: "عملية تحليل فني باستخدام الطرق والأساليب الإحصائية للبيانات والكشوفات والقوائم المالية، الهدف منها تقييم الأداء المالي في الماضي والحاضر والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي، ومساعدة الأطراف المستفيدة من التحليل في اتخاذ القرارات المالية السليمة".⁴

التعاريف الثلاثة تغطي جوانب مختلفة من مفهوم التوازن المالي، التعريف الأول يركز على توافق التدفقات النقدية، والتعريف الثاني يربط التوازن المالي بالتحليل المالي، والتعريف الثالث يشير إلى الطبيعة الديناميكية للتوازن المالي.

من ناحية أخرى، يرى المذهب الحديث أن التوازن المالي مؤقت، ويمكن اللجوء إلى الاقتراض بشرط أن يكون مدروساً ومخططاً له بعناية، ويجب أن تكون الإدارة قادرة على

¹ عبد الجليل عبد المحسن عمران، رافعة إبراهيم الحمداني، التوازن المالي: دراسة حالة لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2004-2019)، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثالث، العدد 02، نيسان 2022، ص: 44.

² A.Marion, Analyse Financiere –Concepts et Methodes– , DUNOD,1998, p 91.

³ P.Conso et F.Hemici, Gestion financiere de l'entreprise, Dunod, 9eme edition, Paris, 2009, p 27.

⁴ بلال، دعماش، التوازن مالي وأثره على نظام الشركة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغاثم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغاثم، الجزائر، 2018/2019.

تحقيق أرباح أعلى من تكاليف الاقتراض عن طريق تقليل الدورة النقدية، فإذا لم تتم إدارة النقدية بكفاءة، فستزداد الأعباء المالية بسبب ضعف التدفقات النقدية الداخلة وزيادة التدفقات النقدية الخارجة، مثل أقساط القروض وفوائدها، مما قد يؤدي إلى انهيار الأنظمة المالية وإفلاسها.¹

من خلال ما سبق يمكن تعريف التوازن المالي على أنه "الحالة التي تكون فيها الشركة تتميز بالتوافق مستمر بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، بحيث تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية على المدى الطويل، مع الحفاظ على مرونة مالية كافية لمواجهة التغيرات في بيئة الأعمال"

ثانياً: مراحل التوازن المالي

يقسم التحليل المالي مراحل التوازن المالي إلى ثلاث مراحل رئيسية، كل مرحلة تعكس مستوى مختلفاً من النضج المالي للمؤسسة.

1. المرحلة الأولى القدرة على البقاء (توازن السيولة):²

الهدف من هذا المستوى ضمان قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل في مواعيدها المحددة.

حيث في هذه المرحلة، تكون الشركة في مرحلة البقاء، حيث تركز على تغطية نفقاتها اليومية والحفاظ على سير العمل؛ مثلاً: المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة غالباً ما تكون في هذه المرحلة، تركز على تأمين التمويل الأولي، وتطوير منتجها، وبناء قاعدة عملاء صغيرة.

وتكون المؤشرات الرئيسية للمرحلة:

نسبة السيولة الحالية: يجب أن تكون أكبر من 1.

¹ عبد الجليل عبد المحسن عمران، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

² عبد الجليل عبد المحسن عمران، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

نسبة السيولة السريعة: يجب أن تكون أكبر من 0.5.

دورة التحويل النقدي: يجب أن تكون قصيرة قدر الإمكان.

2. المرحلة الثانية مواجهة التقلبات الدورية (توازن الربحية والسيولة):¹

الهدف من هذه المرحلة، هو تحقيق نمو مستدام مع الحفاظ على قدرة الشركة على

سداد ديونها،

حيث في هذه المرحلة، تكون الشركة قد تجاوزت مرحلة البقاء، وبدأت في التركيز على

النمو والتوسع؛ ومع ذلك يجب عليها أن تكون قادرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية والدورية

التي قد تؤثر على أعمالها مثلاً: الشركة المتوسطة تهدف إلى زيادة حصتها في السوق،

وتطوير منتجات جديدة، والدخول في أسواق جديدة، والمؤشرات الرئيسية للمرحلة هي:

هامش الربح: يجب أن يكون كافياً لتغطية النفقات وتوفير تمويل للنمو.

عائد على الاستثمار: يجب أن يكون أعلى من متوسط صناعة.

نسبة الدين إلى حقوق الملكية: يجب أن تكون ضمن الحدود المقبولة.

3. المرحلة الثالثة القدرة على تطوير الذات (توازن الملاءة):²

الهدف هو تحقيق نمو مستدام من خلال الاستثمار في المشاريع الجديدة وتطوير

المنتجات والخدمات.

حيث في هذه المرحلة، تكون الشركة قد أصبحت ناضجة ومستقرة، وتركز على تحقيق

نمو طويل الأجل من خلال الاستثمار في الأصول الثابتة والبحث والتطوير.

مثلاً: المؤسسات الكبرى التي تستثمر في التكنولوجيا الحديثة، وتدخل في شراكات

استراتيجية، وتقوم بعمليات استحواذ، والمؤشرات الرئيسية للمرحلة:

- قيمة الأصول الصافية يجب أن تكون مرتفعة؛

¹ عبد الجليل عبد المحسن عمران، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

² عبد الجليل عبد المحسن عمران، مرجع نفسه.

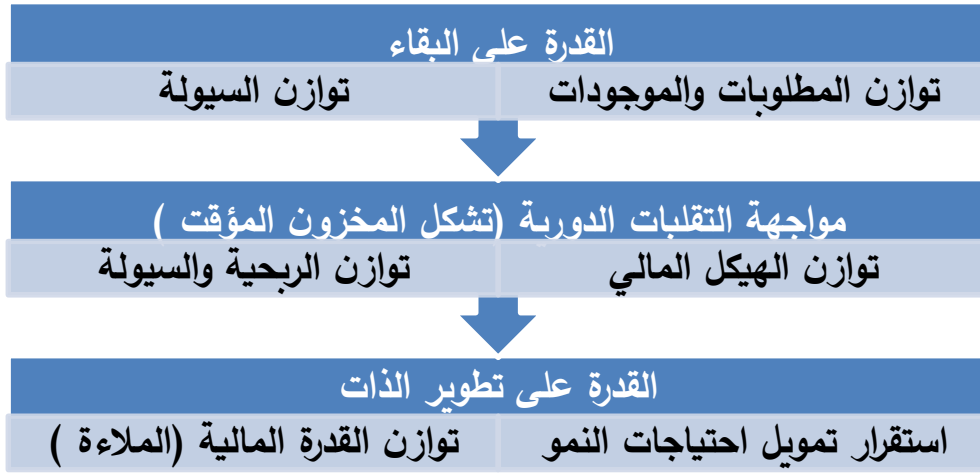
- قدرة الشركة على الحصول على التمويل يجب أن تكون عالية؛
- سمعة الشركة في السوق يجب أن تكون قوية.

4. العوامل المؤثرة في الانتقال بين المراحل:

- البيئة الاقتصادية، كالتقلبات الاقتصادية، التضخم، أسعار الفائدة؛
- السياسات الحكومية كالتغيرات في السياسات الضريبية والتنظيمية؛
- المنافسة وشدة المنافسة في السوق؛
- الابتكار وقدرة الشركة على تطوير منتجات وخدمات جديدة؛
- جودة القيادة ورؤية المدراء التنفيذيين.

فالتوازن المالي رحلة مستمرة تتطلب من المؤسسات التكيف مع التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية والتنافسية؛ من خلال فهم مراحل التوازن المالي، يمكن للمؤسسات تحديد موقعها الحالي وتحديد الخطوات اللازمة لتحقيق أهدافها المالية.

الشكل رقم 3: مراحل نمو التوازن المالي



Source: Yehorycheva, Svitlana, et al, (2020), The role of banking system in supporting the financial equilibrium of enterprise: the case of Ukraine, Banks and Bank Systems Volume 14, Issue 4, 2020, pp 190-202.

ثالثاً: أهمية التوازن المالي

- **ضمان استمرارية الأعمال:** تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة يضمن قدرة الشركة على مواصلة أعمالها على المدى الطويل، وتجنب الإفلاس أو الانهيار المالي.
- **اتخاذ القرارات الاستثمارية** يوفر المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات استثمارية صائبة.
- **تحسين التصنيف الائتماني** يؤدي التوازن المالي إلى تحسين التصنيف الائتماني للمؤسسة، مما يسهل حصولها على التمويل بأسعار فائدة أقل.
- **تحسين الأداء المالي:** يساعد في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
- **القدرة على المنافسة:** المؤسسات المتوازنة مالياً تكون أكثر قدرة على المنافسة في السوق، حيث يمكنها الاستثمار في التطوير والتوسع.
- **تحقيق الأهداف الاستراتيجية:** التوازن المالي يوفر الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، سواء كانت زيادة الحصة السوقية أو تطوير منتجات جديدة.
- **إدارة المخاطر:** يساعد التوازن المالي في الحد من المخاطر المالية التي قد تواجهها الشركة، مثل تقلبات السوق أو التغيرات في أسعار الفائدة.
- **تعزيز الثقة:** يعزز التوازن المالي ثقة الموظفين والعملاء والموردين في الشركة، مما يساهم في بناء علاقات قوية وطويلة الأمد.
- **النمو المستدام:** تحقيق التوازن بين النمو والمرونة يضمن نموًا مستدامًا وقابلية للتكيف.
- **الحرية المالية:** تحقيق الاستقلالية المالية يمنح الحرية في اتخاذ القرارات المالية دون قيود.

تحقيق التوازن المالي يتطلب الاهتمام بعناصر التوازن المالي (السيولة، الملاءة المالية، الربحية، الاستقلالية المالية، المرونة)، وتطوير استراتيجيات مالية طويلة الأجل لتحقيق أهداف الشركة المالية.

رابعاً: شروط التوازن المالي

الشروط هي المعايير التي يجب استيفاؤها لضمان استمرار التوازن المالي، وهي بمثابة القواعد التي تحكم العلاقة بين أبعاد وعناصر التوازن المالي (السيولة، الملاءة المالية، الربحية، الاستقلالية والمرونة المالية)، هذه الشروط تشمل:

1. **التوازن بين العناصر:** يجب أن يكون هناك توازن بين العناصر المختلفة، فمثلاً لا يمكن التركيز على النمو فقط دون الاهتمام بالسيولة والربحية.

2. **الاستمرارية:** يجب أن تكون الشروط المالية مستدامة على المدى الطويل.

3. **التكيف:** يجب أن تكون الشروط مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات في البيئة الاقتصادية. ولتوضيح أكثر وإيصال المعنى وحتى يتحقق التوازن المالي يجب أن تكون:

- الأرباح كافية لتغطية النفقات والاستثمارات؛
- السيولة كافية لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل؛
- خطط النمو واقعية وقابلة للتحقيق؛
- الاستراتيجية المالية مستدامة على المدى الطويل.

فلتحقيق التوازن المالي في الشركة، يجب أن تحقق الشركة أرباحاً جيدة (الربحية)، وأن يكون لديها سيولة كافية لتغطية نفقاتها (السيولة)، وأن تكون قادرة على التكيف مع التغيرات في السوق (المرونة). كما يجب أن يكون لديها خطط للنمو المستقبلي (النمو) وأن تكون مستقلة مالياً قدر الإمكان (الاستقلالية).

المطلب الثاني: أبعاد السيولة والربحية في التوازن المالي

التوازن المالي ليس مجرد مفهوم نظري، بل هو واقع ملموس يتطلب مجموعة من الأدوات والنسب والمؤشرات لقياسه؛ سنستعرض في هذا المطلب أهم الأبعاد التي تشكل التوازن المالي، مثل السيولة والربحية والملاءة المالية، وسناقش مجموعة من المؤشرات المالية التي تستخدم لقياس كل بعد من هذه الأبعاد؛ كما سنتطرق إلى أهمية تحليل هذه المؤشرات في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتخطيط المالي للمؤسسات.

أولاً: السيولة

تعتبر السيولة مقياس حاسم لصحة المالية للمؤسسة، حيث تعكس قدرتها على إدارة أموالها وتلبية التزاماتها في الوقت المناسب، حيث ترتبط بشكل مباشر بقدرة الشركة على توليد الأموال، وطبيعة أصولها، وحجم ديونها القصيرة الأجل.

1. مفهوم السيولة:

تعرف السيولة أنها: " قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل باستخدام النقدية والأصول القابلة للتحويل إلى نقدية بسهولة.¹ بمعنى آخر هي " قدرة الشركة على توفير النقد اللازم لتغطية نفقاتها اليومية والطارئة".

2. أبعاد السيولة:²

- **الوقت:** يشير إلى سرعة تحويل الأصول إلى نقد، فالأصول السائلة يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة، بينما الأصول غير السائلة تتطلب وقتاً أطول.
- **المخاطرة:** ترتبط المخاطرة بفقدان جزء من قيمة الأصول عند تحويلها إلى نقد.

¹ عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، تقييم كفاءة المؤسسات المسجلة في البورصة باستخدام نماذج التحليل التمييزي وأسلوب الشبكات العصبية الصناعية، دار المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2003، ص. 283.

² عبد الجليل عبد المحسن عمران، رافعة إبراهيم الحمداني، مرجع سبق ذكره ص: 47.

- **التكلفة:** تشمل التكاليف المرتبطة بتحويل الأصول إلى نقد، مثل رسوم العمولات.

3. أهمية السيولة:

- سداد الديون من خلال تغطية الديون المستحقة السداد في الوقت المحدد؛¹
- الاستثمار من خلال الاستعادة من الفرص الاستثمارية المتاحة؛
- مواجهة الأزمات والتغلب على الصدمات الاقتصادية المفاجئة؛
- قياس النقدية المتاحة حيث يحدد مقدار النقد السائل والأصول القابلة للتحويل إلى نقد في فترة قصيرة وبأقل خسارة؛²
- الحفاظ على الثقة، وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في الشركة.

4. مصادر السيولة:

مصادر السيولة تمثل خط الدفاع الأول للمؤسسة في تلبية التزاماتها المالية قصيرة

الأجل، أهمها:

أ. **الاحتياطيات النقدية:** هي الأموال النقدية المتوفرة لدى الشركة في خزنتها أو في

الحسابات الجارية لدى البنوك الأخرى.

تمثل الاحتياطيات النقدية أسرع وأسهل شكل من أشكال السيولة، حيث يمكن استخدامها

مباشرة لتسديد الديون أو تغطية النفقات.

إلا أنه قد تكون تكلفة الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقد مرتفعة بسبب الفرص الضائعة

للاستثمار.

ب. **الأوراق المالية قصيرة الأجل:** هي أدوات دين تصدرها الحكومات أو المؤسسات

وتستحق السداد خلال فترة زمنية قصيرة (عادة أقل من سنة)، نذكر منها:

¹ السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 192.

² باصور رضوان، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 135.

- سندات الخزنة تصدرها الحكومات وتعتبر من أكثر الأوراق المالية أماناً؛
 - السندات التجارية تصدرها المؤسسات الكبيرة ذات التصنيف الائتماني الجيد؛
 - الأوراق المالية المتداولة في السوق النقدي مثل شهادات الإيداع.
- من مميزات أنها يمكن بيعها بسهولة في السوق وتحويلها إلى نقد، إلا أن قيمتها قد تتأثر بتغيرات أسعار الفائدة.

ت. الحسابات المستحقة القبض (الذمم المدينة): هي الأموال التي تدين بها الجهات الأخرى للمؤسسة، مثل العملاء الذين لم يسددوا فواتيرهم بعد، تمثل مصدرًا للسيولة المتوقعة، ولكنها ليست سيولة فورية، قد تواجه الشركة صعوبة في تحصيل هذه الأموال في الوقت المحدد، خاصة في حالة وجود ديون متأخرة.

ث. مصادر أخرى للسيولة (غير مباشرة): بالإضافة إلى المصادر الثلاثة الرئيسية، هناك مصادر أخرى يمكن للمؤسسة اللجوء إليها لزيادة سيولتها:

- الائتمان المصرفي يمكن للمؤسسة الحصول على قروض قصيرة الأجل من البنوك لتلبية احتياجاتها التمويلية العاجلة.
- بيع الأصول غير الضرورية يمكن بيع الأصول الثابتة غير المستخدمة أو الأوراق المالية طويلة الأجل لتحويلها إلى نقد.
- إعادة تمويل الديون حيث يمكن إعادة تمويل الديون طويلة الأجل بديون قصيرة الأجل للحصول على سيولة فورية.

5. قياس السيولة:

تستخدم عدة نسب مالية لقياس قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل من خلال تحليل أصولها المتداولة، هذه النسب تساعد في تقييم مدى كفاءة الشركة في إدارة تدفقاتها النقدية وتلبية احتياجاتها اليومية، كما أنها تعمل كإنذار مبكر لتجنب أي مشاكل مالية محتملة، فنفسر بناءً على الهدف من تكوينها والرقم الذي تعطيه، وهذه النسب هي:

أ. نسبة السيولة العامة (التداول، الإجمالية):

تُظهر هذه النسبة قدرة الأصول الجارية (المتداولة)، بما فيها بطيئة التحول إلى سيولة مثل المخزونات، والسريعة التحول إلى سيولة، على تغطية الخصوم الجارية.¹ قراءت هذه النسبة تدلنا على حجم الأصول المتداولة وإمكانية توفير السيولة عن طريقها وكم تغطي من ديون قصيرة الأجل، يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

تفسير نسبة السيولة العامة:

- يتم تفسيرها بمقارنتها بالمعيار الأمثل لها، والذي يتراوح بين 1 و2. إذا كانت النسبة أعلى من 2: فهذا يشير إلى أن الإدارة المالية لن تواجه صعوبة في تسديد التزاماتها المستحقة، يعني أن الأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل بشكل جيد.²
- إذا كانت النسبة أقل من 1: فهذا يشير إلى وجود خلل يتمثل في أن الأصول المتداولة لا تغطي كل الديون قصيرة الأجل.
- غير أننا لا نكتفي بهذه النتيجة لبناء حكم قطعي، إذ لابد من تأكيد ذلك من خلال دراسة بعض العوامل المؤثرة في هذه النسبة لكي نجعل منها أداة مهمة في تقدير كفاءة السيولة.

ب. نسبة السيولة السريعة (المختصرة) :

تُظهر قدرة الأصول السريعة على التحول إلى نقدية (مثل الأوراق المالية والحقوق القابلة للتحقيق) وتغطية الديون قصيرة الأجل، خاصة في المؤسسات ذات المخزون

¹ سيد الهواري، مرجع سبق ذكره، ص: 371.

² حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

بطيء الدوران، تستبعد هذه النسبة المخزونات لأنها قد تحقق خسائر أكبر مقارنة بالأصول المتداولة الأخرى، وأهمية هذه النسبة أنها تقيس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع المخزون، وذلك بافتراض أنه يمكن بيع الأوراق المالية بقيمتها الاسمية وأنه يمكن تحصيل كامل الحقوق وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة الأصول السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

تفسير نسبة السيولة السريعة:

يعتبر المعيار الأمثل لنسبة السيولة المختصرة هو (1:1)²، مما يعني أن الأصول السائلة تساوي بالضبط الالتزامات قصيرة الأجل. أما النطاق المقبول في المجال [0.3: 0.5]، أي أن الأصول السائلة يجب أن تكون مساوية أو أقل من نصف الالتزامات قصيرة الأجل.³

الأصول السائلة هي أصول يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد، مثل النقدية والأوراق المالية قصيرة الأجل، أما الالتزامات قصيرة الأجل هي ديون يجب سدادها خلال فترة زمنية قصيرة، عادةً سنة.

النسبة السريعة تعكس قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتاحة لديها بسرعة، ويكون النطاق المثالي بين 0.3 و0.5:

¹ محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 70.

² محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

³ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

- أقل من 0.3 يشير إلى أن الأصول السائلة لا تكفي لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل، مما يزيد من خطر عدم القدرة على السداد.
- أكثر من 0.5 قد يشير إلى أن الشركة تحتفظ بأصول سائلة أكثر من اللازم، مما قد يقلل من العائد على الاستثمار.

أهمية نسبة السيولة السريعة:

تقييم المخاطر إذ تساعد في تقييم المخاطر المرتبطة بالسيولة، أي قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسبة؛

اتخاذ القرارات حيث تساعد المديرين والمستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تمويل الشركة وتوسيع أعمالها؛

مقارنة الأداء ويمكن استخدام هذه النسبة لمقارنة أداء الشركة بمثيلاتها في نفس الصناعة أو بمعايير صناعية.

ج. نسبة السيولة الحالية (الفورية):

هذه النسبة تعتبر مؤشرًا قويًا على صحة الوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على سداد ديونها قصيرة الأجل بشكل فوري، وهي تقارن بين الأصول السائلة، أصول الخزينة (مثل النقدية والأوراق المالية قصيرة الأجل) والالتزامات قصيرة الأجل، الديون المستحقة السداد خلال فترة زمنية قصيرة، عادةً خلال سنة.¹

نسبة السيولة الحالية أداة مهمة لتحليل السيولة المالية للمؤسسة، ولكنها يجب أن تُستخدم جنبًا إلى جنب مع مؤشرات سيولة أخرى للحصول على صورة شاملة عن الوضع المالي، يعبر عنها بالعلاقة:

¹ عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من جهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 346.

$$\frac{\text{أصول الخزينة}}{\text{الخصوم الجارية}} = \text{نسبة الاصول الفورية}$$

تفسير نسبة السيولة الفورية:

- إذا كانت النسبة أقل من 0.2: فهذا يعني أن الأصول السائلة لا تكفي لتغطية سوى نسبة صغيرة جداً من الالتزامات قصيرة الأجل، مما يشير إلى مشكلة سيولة خطيرة.
- إذا كانت النسبة بين 0.2 و 0.3: فهذا يشير إلى سيولة ضعيفة، ولكن قد تكون مقبولة لبعض الصناعات أو المؤسسات.
- إذا كانت النسبة تساوي أو تزيد عن 0.3: فهذا يشير إلى سيولة جيدة، مما يعني أن الشركة قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل فوراً.

أهمية نسبة السيولة الفورية

- تعكس قدرة الشركة على سداد ديونها فوراً دون الحاجة إلى بيع الأصول الثابتة أو الحصول على تمويل إضافي.
- تساعد في تقييم المخاطر المرتبطة بالسيولة، خاصة في حالة حدوث أزمات مالية مفاجئة.
- تساعد المديرين والمستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إدارة السيولة وتخصيص الأصول.

د. صافي راس المال العامل:

- يعكس قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل، مما يعتبر مؤشراً هاماً على صحتها المالية. حيث يعرف أنه " الفرق بين الأصول المتداولة (الأصول التي يمكن تحويلها

إلى نقد خلال دورة التشغيل) والالتزامات المتداولة (الديون المستحقة السداد خلال دورة التشغيل)¹.

بعبارة أبسط، هو " الفائض النقدي الذي يمكن للمؤسسة استخدامه لتلبية التزاماتها قصيرة الأجل".

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة

$$\text{نسبة صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

تفسير مؤشر صافي رأس المال العامل

- **صافي رأس المال العامل يساوي الصفر:** يعني أن نسبة التداول مساوية للواحد.²
- **صافي رأس المال العامل الموجب:** يشير إلى أن المنشأة لديها ما يكفي من الأصول المتداولة لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل، وهذا يشير إلى صحة مالية جيدة وقدرة على مواجهة التحديات المالية المفاجئة.
- **صافي رأس المال العامل السالب:** يعني أن الالتزامات المتداولة تفوق الأصول المتداولة، مما قد يشير إلى مشاكل في السيولة وقدرة المنشأة على سداد ديونها في الوقت المحدد.

العوامل المؤثرة في صافي رأس المال العامل

- **دورة التشغيل:** طول دورة التشغيل يؤثر على حجم المخزون وحسابات العملاء، وبالتالي على صافي رأس المال العامل.
- **سياسة الائتمان:** سياسة منح الائتمان للعملاء تؤثر على حجم الحسابات المستحقة القبض.

¹ محمد الخلايلة، التحليل المالي، دار المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2003، ص. 283.

² عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

- سياسة الشراء: سياسة شراء المخزون تؤثر على حجم المخزون.
- الظروف الاقتصادية: التغيرات في الظروف الاقتصادية تؤثر على مبيعات المنشأة وتحصيل الديون.

أهمية نسبة صافي رأس المال العامل

- كشف المشاكل: يمكن أن تساعد التغيرات في صافي رأس المال العامل في الكشف عن مشاكل في إدارة الأصول المتداولة والالتزامات.
- تقييم الأداء: يمكن مقارنة صافي رأس المال العامل بفترات سابقة أو بمنشآت أخرى في نفس الصناعة لتقييم الأداء.
- تخطيط المستقبل: يمكن استخدام تحليل التغيرات في صافي رأس المال العامل لتخطيط احتياجات التمويل المستقبلية.

ثانياً: الربحية

الربحية محصلة مختلف السياسات المتخذة في إدارة شؤون الشركة، فهي العلاقة بين ما تحققه الشركة من أرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.

1. مفهوم الربحية:

تعرف الربحية أنها "العلاقة بين استثمارات الشركة والأرباح المتحققة من هذه الاستثمارات، ويمكن اعتبارها هدفاً تسعى المؤسسات إلى تحقيقه من خلاله يمكن الحكم على كفاءة أدائها بشكل عام، وكفاءة أداء وحداتها الفرعية بشكل خاص".¹

تعرف أنها "مقياس أساسي لنجاح الشركة، فهي تعكس قدرتها على تحقيق أرباح من خلال استغلال مواردها بكفاءة".²

¹ عبد الجليل عبد المحسن عمران، رافعة إبراهيم الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

² عدنان تائه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

مما سبق يمكن القول إن الربحية عبارة عن مؤشر يدل على مدى فعالية الإدارة في تحقيق أهداف الشركة المتمثلة في تعظيم قيمة الشركة.

2. أهمية الربحية:¹

- يساعد في تقييم الأداء الفوري (المدى القصير) للمؤسسة واتخاذ قرارات تصحيحية سريعة؛
- يساعد في تقييم الاستدامة (المدى الطويل) للمؤسسة واتخاذ قرارات استراتيجية طويلة الأجل؛
- الربحية كمؤشر للأداء تُعتبر مرآة لكفاءة الشركة في إدارة مواردها وتحقيق أهدافها؛
- الربحية كمصدر للتمويل فالأرباح المتحققة تساهم في تمويل النمو والتوسع المستقبلي للشركة، وتشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم؛
- الربحية وثقة المستثمرين إذ ترتبط الربحية بشكل مباشر بثقة المستثمرين في الشركة، حيث يعكس ارتفاع الأرباح قوة الشركة واستقرارها؛
- تساعد الربحية المؤسسات على مواجهة الأزمات المالية وتجاوزها بنجاح؛
- الربحية مؤشراً على كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف؛
- تساهم الربحية في تعزيز ثقة المودعين والجمهور العام بالشركة، خاصة في حالة المصارف.

3. أهداف الربحية

- تعظيم الأرباح وتحقيق أعلى مستوى ممكن منها؛
- تحسين الكفاءة من خلال زيادة كفاءة استخدام الموارد؛
- تحديد الفرص واكتشاف فرص جديدة لزيادة الأرباح؛
- تقييم المخاطر المرتبطة بالأنشطة المختلفة.

¹ عبد الجليل عبد المحسن عمران، رافعة إبراهيم الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

4. العوامل المؤثرة في الربحية:

- الظروف الاقتصادية العامة تؤثر بشكل كبير على الربحية؛
- التغييرات في السياسات الحكومية (مثل الضرائب واللوائح) تؤثر على تكاليف الإنتاج والأرباح؛
- شدة المنافسة تؤثر على القدرة على تحديد الأسعار وتحقيق هوامش ربح جيدة؛
- الكفاءة الإدارية وجودة القيادة واتخاذ القرارات تؤثر بشكل كبير على الربحية؛
- الابتكار القدرة على تطوير منتجات وخدمات جديدة تساهم في زيادة الأرباح.

5. قياس الربحية

تمثل الربحية مؤشراً يبين مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح من استثماراتها، هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس الربحية، نذكر أهمها:

أ. العائد على الأصول (ROA):

نسبة العائد على الأصول (الموجودات) هي "مؤشر مالي يقيس مدى كفاءة الشركة في توليد الأرباح من الموجودات التي سواء كانت هذه الأصول مملوكة للمساهمين أو مستدانة."¹ بعبارة أخرى، هي "نسبة الربح الذي تحققه الشركة مقارنة بقيمة الأصول التي استخدمتها لتحقيق هذا الربح". ويمكن صياغتها بالعلاقة التالية:²

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{العائد على الأصول}$$

حيث إن: النتيجة الصافية هو نتيجة الشركة بعد خصم جميع التكاليف والمصاريف والضرائب. إجمالي الأصول هو القيمة الإجمالية لجميع الممتلكات والحقوق التي تمتلكها الشركة.

¹ عبد الجليل عبد المحسن عمران، رافعة إبراهيم الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

² بوطويل هند، أثر إدارة الذمم المدينة على ربحية المؤسسات الصناعية لإنتاج البلاط بولاية سطيف، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد: 12، العدد: 02، ص: 216.

تفسير العائد على الأصول:

كلما ارتفع معدل العائد على الأصول، دل ذلك على أن الشركة تستخدم أصولها بشكل فعال في تحقيق الأرباح، يعني ذلك أن الشركة قادرة على توليد أرباح أكبر من كل دينار تستثمره في الأصول.¹

أهميته العائد على الأصول:

- قياس الكفاءة التشغيلية حيث يعكس مدى كفاءة العمليات التشغيلية للشركة؛
- مقارنة الصناعات إذ يمكن مقارنة العائد على الأصول لشركات في قطاعات مختلفة لتقييم الكفاءة النسبية لكل قطاع؛
- تحليل الأداء حيث يمكن استخدام العائد على الأصول لتحليل أسباب التغيرات في الربحية، مثل تحسين الكفاءة التشغيلية أو زيادة المبيعات.
- تحديد نقاط القوة والضعف، يمكن استخدام العائد على الأصول لتحديد الأنشطة التي تساهم بشكل كبير في الأرباح والأنشطة التي تحتاج إلى تحسين.

العوامل المؤثرة في العائد على الأصول:

- كفاءة العمليات حيث إن تحسين الكفاءة التشغيلية يؤدي إلى زيادة الأرباح وخفض التكاليف، وبالتالي زيادة العائد على الأصول؛
- هيكل رأس المال إذ أن نسبة الديون إلى حقوق الملكية تؤثر على العائد على الأصول، حيث إن الديون تزيد من الأصول وتقلل من حقوق الملكية، مما يؤثر على المقام والبسط في معادلة العائد على الأصول.
- جودة الأصول فكلما كانت الأصول أكثر إنتاجية، زاد معدل العائد على الأصول؛
- البيئة الاقتصادية فالتغيرات في البيئة الاقتصادية، مثل التضخم وأسعار الفائدة، تؤثر على العائد على الأصول.

¹ بوطويل هند، المرجع نفسه.

ب. العائد على حقوق الملكية (ROE):

العائد على حقوق الملكية هو "مؤشر مالي يقيس العائد الذي يحققه المساهمون على استثماراتهم في الشركة".¹ بعبارة أخرى، هو "نسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين".
ويمكن صياغتها بالعلاقة التالية:²

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

تتمثل حقوق الملكية في مجموع الأرباح المحتجزة والاحتياطات ورأس مال الأسهم، وتعتبر النسبة المرتفعة عن مدى تحقيق الأرباح من طرف الشركة من خلال استخدام مصادر التمويل الداخلية، أما النسبة المنخفضة فهي تعبر عن فشل أو ضعف الشركة في ذلك.³
هو مقياس الأداء الداخلي لقيمة المساهمين وهو إلى حد بعيد المقياس الأكثر شيوعاً للأداء، لأنه يقترح تقييماً مباشراً للعائد المالي لاستثمار المساهم، أي أن حسابه متاح بسهولة للمحللين بالاعتماد على المعلومات العامة.

تفسيره العائد على حقوق الملكية:

كلما ارتفع معدل ROE، دل ذلك على أن الشركة تستخدم أموال المساهمين بكفاءة عالية في توليد الأرباح. يعني ذلك أن الشركة تحقق عائداً جيداً على الاستثمارات التي قام بها المساهمون.⁴

أهمية العائد على حقوق الملكية:

¹ صباح حسن عبد العكيلي، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية: تأثير السيولة على الربحية وقيمة المصارف المدرجة في سوق العراق لألوارق المالية، المجلد 26، العدد124، كلية الإمام الكاظم، العراق2020، ص423.
² محمد فخري محمد، " مدى تأثير الذمم المدينة على الربحية: دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات المدرجة في سوق عمان المالي"، مقالة علمية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، العدد02، نيسان 2021، ص: 05.
³ مؤيد راضي خنفر، وغسان فلاح المطارنة. تحليل القوائم المالية. دار المسيرة. عمان،2006، ص:144.
⁴ محمد فخري محمد، " مدى تأثير الذمم المدينة على الربحية: دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات المدرجة في سوق عمان المالي"، مقالة علمية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، العدد02، نيسان 2021، ص: 05.

قياس الأداء، يعكس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أموال المساهمين؛ يمكن مقارنة العائد لمؤسسة معينة بشركات أخرى في نفس الصناعة لتقييم أدائها النسبي؛

يساعد في اتخاذ قرارات استثمارية، حيث يشير العائد المرتفع إلى أن الشركة قد تكون استثمارًا جيدًا.

العوامل المؤثرة في العائد على حقوق الملكية:

كفاءة التشغيل: تحسين الكفاءة التشغيلية يؤدي إلى زيادة الأرباح وبالتالي زيادة ROE. **هيكل رأس المال:** نسبة الديون إلى حقوق الملكية تؤثر على ROE، حيث أن زيادة الديون قد تزيد من ROE بشكل مؤقت، ولكنها تزيد أيضًا من المخاطر. **جودة الأصول:** كلما كانت الأصول أكثر إنتاجية، زاد ROE. **البيئة الاقتصادية:** التغيرات في البيئة الاقتصادية، مثل التضخم وأسعار الفائدة، تؤثر على ROE.

ح. هامش الربح:

تقيس هامش الربح قدرة الشركة على توليد الأرباح من المبيعات، ويتم احتساب هامش الربح بقسمة الأرباح على المبيعات، وبالتالي فإن هامش الربح تعتبر كنسبة من المبيعات، وهناك أنواع عدة لنسب هامش الربح، ويمكن تلخيص أهم نسب الهوامش كما يلي:

• هامش الربح الإجمالي:

يعرف هامش الربح الإجمالي أنه "الفرق بين الإيرادات وتكلفة البضاعة المباعة مقسومًا على الإيرادات".

حيث يعكس هذا الهامش الكفاءة في إدارة تكاليف الإنتاج المباشر، كلما زاد الهامش، دل ذلك على أن الشركة تحقق ربحًا أعلى من كل دينار يبيعه. ويمكن صياغته بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{المبيعات}} \text{ هامش الربح الإجمالي}$$

يتأثر ب جودة المنتجات، قوة التفاوض مع الموردين، كفاءة عمليات الإنتاج، التغيرات في أسعار المواد الخام.

• هامش الربح التشغيلي:

يعرف انه "الربح قبل خصم الفوائد والضرائب، مقسومًا على الإيرادات". ويكون وفق العلاقة التالية:¹

$$\frac{\text{الربح التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}} \text{ هامش الربح التشغيلي}$$

يعكس هذا الهامش الكفاءة الإجمالية للمؤسسة في إدارة عملياتها التشغيلية، بما في ذلك التكاليف الثابتة والمتغيرة. ويتأثر ب كفاءة الإدارة، فعالية التسويق والمبيعات، حجم العمليات، هيكل التكاليف الثابتة.

• هامش الربح الصافي:

يعرف أنه "صافي الربح مقسومًا على الإيرادات".

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} = \text{هامش الربح الصافي}$$

حيث يعكس هذا الهامش الربحية النهائية للمؤسسة بعد خصم جميع التكاليف والمصاريف.

¹ معاش أمينة دلال، بن تريح بن تريح، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة: أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على تحسين الربحية - دراسة حالة مطاحن الأغواط، المجلد 05، العدد 02، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 2021، ص93.

يتأثر بـ جميع العوامل التي تؤثر على الهامشين السابقين، بالإضافة إلى الضرائب والفوائد والتكاليف غير التشغيلية.

أهمية هامش الربح:

- تساعد هامش الربح في تقييم أداء الشركة على مر الوقت ومقارنته بأقرانها في الصناعة؛
- اتخاذ القرارات الاستثمارية، يستخدم المستثمرون هامش الربح لتقييم جاذبية الاستثمار في الشركة؛
- يمكن للمؤسسة تحديد نقاط قوتها وضعفها من خلال تحليل هامش الربح المختلفة؛
- وضع الميزانيات والتخطيط: تساعد هامش الربح في وضع الميزانيات وتخطيط النمو المستقبل.

المطلب الثالث: أبعاد الملاءة والاستقلالية المالية في التوازن المالي

المؤسسات الناجحة هي تلك التي تتمتع بقدرة قوية على الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية، هذه القدرة التي تعرف بـ "الملاءة المالية طويلة الأجل"، تعتمد على عدة عوامل.

أولاً: الملاءة المالية

1. مفهوم الملاءة المالية:

تشير كلمة الملاءة المالية بشكل عام إلى القدرة أو الجدارة أو الكفاءة اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية بصورة كاملة عند مواعيد استحقاقها.¹

تعرف الملاءة المالية أنها "القدرة التي تتمتع بها الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية في مواعيد استحقاقها".² بعبارة أخرى، هي "قدرة الكيان على سداد ديونه والوفاء بواجباته المالية، تتعكس هذه القدرة على إيجاد توازن بين المخاطر المحتملة أو العسر المتوقع".³، فهي بمثابة "صحة مالية" للمؤسسة، حيث تعكس قدرتها على الاستمرار في العمل وتحقيق أهدافها.

تعرف أيضاً أنها: "الهامش المالي الذي يمكن الشركة من إجراء تدابير تصحيحية في الوقت المناسب، ويمثل الفرق بين رأس المال المتوفر ورأس المال المطلوب".⁴ تتفق جميع العريفات على جوهر واحد للملاءة المالية وهو القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية الحالية والمستقبلية، وهي تعكس الصحة المالية العامة للمؤسسة وقدرتها على الاستمرار في العمل على المدى الطويل.

¹ عبد الجليل عبد المحسن عمران، رافعة إبراهيم الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

² عبد الجليل عبد المحسن عمران، المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

⁴ الغصين، راغب وزاهر، لاتا نبيل، أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين:

دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية الخاصة. مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 3، سوريا، ص: 243-263.

2. أهمية الملاءة المالية:¹

تحقيق الاستقرار المالي فالملاءة المالية تساعد الشركة على تجنب الدخول في حالة العسر المالي؛
تلبية احتياجات العملاء فتضمن الملاءة المالية أن الشركة قادرة على تلبية احتياجات عملائها بشكل مستمر؛
المرونة المالية بمنح الشركة القدرة على الاستجابة للتغيرات المفاجئة في السوق أو الاقتصاد، مثل انخفاض المبيعات أو ارتفاع تكاليف الإنتاج؛
إدارة المخاطر حيث تساعد الملاءة المالية في إيجاد توازن بين المخاطر المحتملة والقدرة على تخطيها مثل خطر الإفلاس أو التصفية.

3. العلاقة بين السيولة والملاءة المالية:

السيولة تشير إلى قدرة الشركة على تحويل أصولها إلى نقدية لتسديد التزاماتها قصيرة الأجل، الهامش المالي العالي يدل على سيولة جيدة، أما الملاءة المالية تشير إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها على المدى الطويل أي الهامش المالي القوي يساهم في تعزيز الملاءة المالية للشركة.

4. مؤشرات قياس الملاءة المالية:

تسمى أيضا (نسبة رأس المال)، أو (نسبة الرفع المالي)، تساعد هذه النسب على كشف حجم المديونية طويلة الأجل، ومدى مساهمتها في تكوين رأس المال، كما أنها تعطي قدرة المنظمة على تسديد أقساط الديون والفوائد المترتبة عليها، وبما في ذلك مؤشراً مهماً حول

¹ حائق، ميرفا جورج،، "العوامل المؤثرة في الملاءة المالية بالمصارف التجارية السورية الخاصة"، رسالة ماجستير منشورة، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سوريا، 2017، ص: 15.

التوازن المالي في المنظمة وتساعد على التنبؤ بمدى القروض المصرفية والسندات ونسب المديونية نقيس مقدار مساهمة الديون ورأس المال في تمويل شراء الموجودات.¹

أ. نسبة إجمال الديون إلى إجمال الأصول:

ويطلق عليها أيضاً (معدل التمويل بالقروض، وهي تقيس مدى مساهم الأموال

المقترضة في إجمالي الموجودات، سواء كانت ديون طويلة الأجل أو قصيرة وتحسب

بالعلاقة التالية:²

$$\frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{نسبة الدين إلى الأصول}$$

تفسير نسبة الدين إلى الأصول:

إذا كانت النسبة أقل من 50% هذا يعني أن الشركة تعتمد بشكل أكبر على تمويل أصول الشركة وليس على الديون، مما يجعلها أقل عرضة للمخاطر.

إذا كانت النسبة أعلى من 50% هذا يشير إلى أن الشركة تعتمد بشكل كبير على الديون، مما يزيد من مخاطرها المالية. ففي حالة حدوث أي مشاكل، قد تجد الشركة صعوبة في سداد ديونها.

أ. نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال

هي نسبة تقيس مدى اعتماد الشركة على التمويل الطويل الأجل (الديون التي تستحق سدادها بعد سنة) مقارنة برأس مالها. "بعبارة أخرى، هي "مؤشر يبين حجم الديون المستحقة على المدى الطويل بالنسبة إلى رأس مال المساهمين". يقاس بالعلاقة التالية:³

¹ عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، جامعة العلوم التكنولوجية، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الثانية، صنعاء، 2013 ص: 190.

² محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 227-229.

³ باصور رضوان، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات: حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2017 - 2018، ص: 201.

$$\frac{\text{ديون طويلة الاجل}}{\text{إجمالي رأس المال}} = \text{نسبة الديون إلى إجمالي رأس المال}$$

التفسير:

عندما تكون هذه النسبة مرتفعة، فإنها تشير إلى اعتماد كبير على التمويل بالدين، مما يزيد من مخاطر العسر المالي، خاصة إذا انخفضت الأرباح قبل الفائدة والضريبة.

أهمية النسبة الديون على إجمالي رأس المال:

- تقييم المخاطر فكلما ارتفعت هذه النسبة، زادت أخطار الشركة، فالشركة التي تعتمد بشكل كبير على الديون طويلة الأجل تكون أكثر عرضة للمخاطر الاقتصادية، مثل ارتفاع أسعار الفائدة أو انخفاض المبيعات.
- قدرة الشركة على السداد هذه النسبة تعطي مؤشراً عن قدرة الشركة على سداد ديونها طويلة الأجل. فالشركة التي لديها نسبة دين طويل الأجل إلى أصول مرتفعة قد تواجه صعوبة في سداد ديونها في حالة حدوث أي مشاكل مالية.
- جذب المستثمرين المستثمرون يفضلون المؤسسات التي لديها نسبة دين طويل الأجل إلى أصول منخفضة، لأنها تعتبر أقل مخاطرة.

ت. مرات اكتساب الفائدة (تغطية الفائدة):

تغطية الفائدة هي " نسبة مالية تُستخدم لقياس قدرة الشركة على تغطية تكاليف الفوائد المستحقة على ديونها من الأرباح التي تحققها قبل خصم الفوائد والضرائب".¹ بعبارة أخرى، "هي مؤشر يبين عدد المرات التي يمكن للمؤسسة فيها تغطية تكاليف الفائدة من أرباحها التشغيلية". وتحسب بالعلاقة الآتية:²

¹ عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، جامعة العلوم التكنولوجية، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الثانية، صنعاء، 2013 ص: 190.

² باصور رضوان، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات: حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2017 - 2018، ص: 201.

$$\text{نسبة تغطية الفائدة} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{الفوائد}}$$

تفسير نسبة تغطية الفوائد:

النسبة المرتفعة تشير إلى قدرة الشركة على تغطية تكاليف الفوائد بسهولة، حتى في حالة انخفاض الأرباح.

النسبة المنخفضة تشير إلى أن الشركة تكافح لتغطية تكاليف الفوائد، مما يجعلها معرضة للمخاطر.

أهمية نسبة تغطية الفائدة:

- القدرة على تحمل الديون حيث تعكس هذه النسبة قدرة الشركة على تحمل عبء الديون، كلما زادت هذه النسبة، دل ذلك على قدرة أكبر للمؤسسة على تغطية تكاليف الفوائد حتى في حالة انخفاض الأرباح؛
- المخاطر المالية فكلما قلت هذه النسبة، زادت المخاطر التي تواجهها الشركة. فإذا كانت الأرباح لا تغطي الفوائد بشكل كافٍ، فإن الشركة قد تواجه صعوبة في سداد ديونها، مما يعرضها لخطر الإفلاس؛
- جذب المستثمرين إذ أنهم يفضلون المؤسسات التي لديها نسبة تغطية فائدة مرتفعة، لأنها تعتبر أقل مخاطرة.

ثانياً: الاستقلالية المالية

1. مفهوم الاستقلالية المالية:

إن لجوء الشركة لتمويل احتياجاتها من الدائنين الخارجيين، يقلص من حريتها في اتخاذ القرارات المالية بفعل الالتزامات التي عليها ولكي تتفادى الشركة آثار التمويل الخارجي، تحاول الرفع من تمويلها الذاتي واللجوء إلى مصادرها الداخلية كلما سمحت الفرصة بذلك. ويرتبط هذا الهدف بتحقيق الملاءة الذي يرتبط بدوره بهدف السيولة.

تعرف الاستقلالية المالية هي " قدرة الشركة على تمويل عملياتها وأنشطتها بشكل مستقل ودائم، دون الحاجة إلى الاعتماد بشكل كبير على مصادر تمويل خارجية مثل القروض". بعبارة أخرى، "هي قدرة الشركة على توليد إيرادات كافية لتغطية نفقاتها وتوسيع أعمالها".

وتعرف أيضا أنها " مؤشر مالي يقيس مدى قدرة الشركة على تمويل عملياتها من خلال مواردها الذاتية (أي أموال المساهمين) وليس عن طريق الاقتراض".¹

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} = \text{نسبة الإستقلالية المالية}$$

أو

$$\frac{\text{صافي الأصول}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة الإستقلالية المالية}$$

حيث صافي الأصول هو الفرق بين إجمالي أصول الشركة وإجمالي التزاماتها، يمثل صافي الأصول القيمة التي تعود لمساهمي الشركة.

مجموع الموجودات هو القيمة الإجمالية لجميع الأصول التي تمتلكها الشركة.

2. تفسير نسبة الاستقلالية المالية:

نسبة عالية: تشير إلى أن الشركة تعتمد بشكل كبير على تمويل نفسها من خلال أموال المساهمين، مما يعني أنها تتمتع باستقلال مالي أكبر وقدرة أعلى على تحمل المخاطر.

¹ يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006،

نسبة منخفضة: تشير إلى أن الشركة تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي (الاقتراض) لتمويل عملياتها، مما يزيد من مخاطرها المالية.

الحدود الدنيا والقصى:

الحد الأدنى (20%): يشير إلى أن الشركة يجب أن تمتلك نسبة معينة من الأصول التي تم تمويلها من خلال أموال المساهمين لضمان استقرارها المالي.

الحد الأقصى (60%): يشير إلى أن الشركة لا يجب أن تعتمد بشكل كامل على تمويل نفسها من خلال أموال المساهمين، بل يجب عليها استغلال فرص التمويل الخارجي لتحقيق النمو والتوسع.

3. أهمية نسبة الاستقلالية المالية:

القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية حيث تستطيع الشركة اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل دون القلق من ضغوط الدائنين أو المستثمرين؛

الحد من المخاطر المالية، فاعتماد الشركة على مصادر تمويل داخلية يقلل من تعرضها لمخاطر التمويل الخارجي مثل تقلبات أسعار الفائدة وارتفاع تكاليف الاقتراض؛

زيادة المرونة، فالشركة المستقلة ماليًا تكون أكثر مرونة في مواجهة التحديات الاقتصادية والتغيرات في السوق،

تعزيز الثقة، تزيد الاستقلالية المالية من ثقة المستثمرين والعملاء والموردين في الشركة. بعد أن استعرضنا في هذا المطلب الأبعاد والمؤشرات المختلفة التي تشكل التوازن

المالي، أصبحنا ندرك أهمية التحليل المالي الشامل في تقييم صحة الشركة واتخاذ القرارات الاستراتيجية. ومع ذلك، فإن البيئة الاقتصادية المتغيرة باستمرار تفرض تحديات جديدة على

المؤسسات، مما يستدعي تطوير أدوات تحليلية أكثر مرونة ودقة، كما أن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات لتقييم تأثير العوامل غير المالية، مثل العوامل البيئية والاجتماعية، على

التوازن المالي للمؤسسات.

في ختام هذا المبحث، يتضح لنا أن التوازن المالي هو هدف يسعى إليه كل مؤسسة، ولكنه يتطلب جهداً مستمراً ومتابعة دقيقة. إن تحقيق التوازن المالي يتطلب فهماً عميقاً للأبعاد والمؤشرات التي تعكس هذا التوازن، واتخاذ قرارات مدروسة تستند إلى تحليل دقيق لهذه المؤشرات. ومع تزايد تعقيد البيئة الاقتصادية، يصبح الحفاظ على التوازن المالي أكثر تحدياً، مما يستدعي تطوير أدوات تحليلية جديدة وأساليب إدارة أكثر مرونة. إن التوازن المالي ليس مجرد رقم في القوائم المالية، بل هو مؤشر على صحة الشركة وقدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية، فالتوازن المالي هدف دائم وتحد مستمر.

المبحث الثالث: إدارة الذمم المدينة وتحصيل ديون العملاء

إن كل من خطر فشل الزبائن في الدفع، وخطر عدم القدرة على تحصيل الأموال المستحقة، والتأخر في الدفع؛ تمثل خسائر تؤثر على خزينة الشركة، مما يجعل من الضروري إدارة هذه الحسابات بعناية والتحكم في حجمها وفترة تحصيلها من خلال سياسات منح الائتمان والعمل على عدم التراخي في التحصيل وتقليل الفجوة في المبيعات الآجلة.

المطلب الأول: ماهية الذمم المدينة

تعتبر الذمم المدينة جزءاً أساسياً من النشاط التجاري، حيث تعكس العلاقات الدائنة بين المؤسسات وعملائها، في هذا المطلب سنتعرف على مفهوم الذمم المدينة بشكل تفصيلي، وكيف تنشأ، وأهدافها في الإدارة المالية، هذا الفهم المتعمق للذمم المدينة يمثل حجر الأساس لاتخاذ قرارات استثمارية سليمة، وهو ما سنتناوله.

أولاً: عموميات حول الذمم المدينة

أغلب تعامل المؤسسات مع بعضها لا يتم نقداً وإنما بالأجل فالشركة تشتري بالأجل من الموردين وتبيع بالأجل للعملاء، فينشئ عن هذا التعامل الذمم المدينة، إذ أنها تعتبر أصلاً من الأصول المتداولة، ويصطلح عليهم أيضاً المدينون، الحقوق، المستحقات المدينة، أو الائتمان التجاري.

1. مفهوم الذمم المدينة:

تعرف الذمم المدينة بأنها "مجموعة من حقوق الشركة لدى الغير، والناجئة عن بيع السلع وتقديم خدمات لأجل دون تحصيل قيمتها، كما تترتب عنها تدفقات نقدية داخلة للمؤسسة في المستقبل القريب".¹

¹ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الأعمال، دار الجامعة، مصر، 2005، ص

فالذمم المدينة هي حسابات غير مسددة (ديون على العميل يجب أن يسدها للمؤسسة) والتي تكوّنت نتيجة بيع آجل حصل عليه العميل من الشركة، بمعنى أنها قدمت ائتمان تجاري للعميل ترتب عليه ذمم مدينة؛ ويعرف الائتمان التجاري الناجم عن البيع لأجل بأنه "سماح الشركة لربائنها بتسديد قيمة السلع أو الخدمات التي تقوم بإنتاجها أو تقديمها بعد مدة زمنية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين تعقب استلامهم للسلع أو استفادتهم من الخدمات".¹ من التعريفين يتضح لنا أن الائتمان التجاري هو الاتفاق العام على منح مهلة للدفع، بينما الذمم المدينة هي النتيجة المحاسبية لهذا الاتفاق، وهي تمثل الحقوق المالية للمؤسسة على عملائها.

2. فوائد البيع بالأجل:

تجني الشركة فوائد من تقديم آجال الدفع لعملائها أهمها:²

- أ. زيادة معدل نمو المبيعات: المؤسسات المشتريّة تفضل الانتظار حتى تقوم ببيع المواد المشتراة ثم تقوم بالسداد بعد ذلك، مما يؤدي إلى جلب الزبائن وتنشيط المبيعات.
- ب. زيادة الأرباح: إذا لم تكن الزيادة في الربح أكبر من التكاليف، فمن الأفضل أن تتبع الشركة سياسة البيع النقدي.
- ت. مواجهة المنافسة: عادة ما تكون شروط منح الائتمان للعميل واحدة داخل إطار الصناعة الواحدة، وتحرص المؤسسات على الالتزام بهذه الشروط حتى لا تفقد عملائها.

¹ محمد علي إبراهيمي، الإدارة المالية، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 293.

² محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

ثانياً: أهداف الذمم المدينة

تعتبر الذمم المدينة من العناصر الأساسية في الإدارة المالية لأي مؤسسة، ولها أهمية كبيرة في عدة جوانب:¹

1. تحسين التدفق النقدي: تُسهم الذمم المدينة في تحسين التدفق النقدي للمؤسسة من خلال تحويل المبيعات الآجلة إلى نقدية عند تحصيلها، مما يساعد في تلبية الالتزامات المالية اليومية.

2. تعزيز الملاءة المالية: تُمثل الذمم المدينة جزءاً من الأصول المتداولة، وبالتالي تساهم في تعزيز الملاءة المالية للمؤسسة من خلال زيادة الأصول المتاحة لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل.

3. تحقيق التوازن المالي: إدارة الذمم المدينة بشكل فعال يساعد في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة، حيث يتم تقليل الفجوة بين المبيعات الآجلة والتحصيل النقدي، مما يضمن استقرار التدفقات النقدية.

4. تحسين العلاقات مع العملاء: من خلال تقديم شروط ائتمانية مرنة، يمكن للمؤسسة تعزيز العلاقات مع العملاء وزيادة رضاهم، مما يؤدي إلى زيادة الولاء وتحقيق مبيعات مستقبلية.

5. تقييم الأداء المالي: تُستخدم الذمم المدينة كمؤشر لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث يمكن من خلال تحليلها تحديد مدى فعالية سياسات الائتمان والتحصيل، وكذلك تحديد نسبة الديون المعدومة.

6. تخفيض التكاليف: إدارة الذمم المدينة بفعالية يمكن أن تساعد في تخفيض التكاليف المرتبطة بالتحصيل، مثل تكاليف المتابعة القانونية وتكاليف التحصيل الخارجي.

¹ محمد فخري محمد، "مدى تأثير الذمم المدينة على الربحية: دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات المدرجة في سوق عمان المالي"، مقالة علمية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، العدد 02، نيسان 2021، ص: 4.

المطلب الثاني: الاستثمار في الذمم المدينة

الذمم المدينة في الأساس أموال مستحقة للمؤسسة من العملاء، لم يتم تحصيلها بعد، وتعتبر استثماراً، حيث تستثمر الشركة أموالها في منح العملاء فترة ائتمان، أمله في تحقيق أرباح إضافية من خلال زيادة المبيعات وتقوية العلاقات التجارية.

أولاً: حجم الاستثمار في الذمم المدينة

حجم الاستثمار في الذمم المدينة هو " المبلغ الإجمالي للأموال التي تستحق الشركة استردادها من عملائها الذين اشتروا بضائع أو خدمات بالآجل ".¹ هذا المبلغ يمثل استثماراً للشركة، حيث تقدم منتجاتها أو خدماتها الآن على أمل استرداد قيمتها في المستقبل، ويتحدد حجم الاستثمار في الذمم المدينة بشكل مباشر بعاملين رئيسيين هما:

1. حجم المبيعات الآجلة: كلما زاد حجم المبيعات التي تتم على الأجل، زاد حجم الذمم المدينة، هذا يعني أن الشركة تمنح عملاءها مبالغ أكبر على شكل ائتمان، وبالتالي يرتفع حجم الأموال المستحقة لها، تحسب بضرب المعدل اليومي للمبيعات الآجلة ومتوسط فترة التحصيل بالعلاقة:

ا : تمثل قيمة الذمم المدينة، وهي المبلغ الذي نريد حسابه

S : يمثل المعدل اليومي للمبيعات الآجلة = S / المبيعات الآجلة السنوية ÷ 365 يوم

P : يمثل متوسط فترة التحصيل يتم حسابها عادة بالأيام

¹ محمد فخري محمد، " مدى تأثير الذمم المدينة على الربحية: دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات المدرجة في سوق عمان المالي"، مقالة علمية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، العدد 02، نيسان 2021، ص ص:

2. متوسط فترة التحصيل: هي " المدة التي تستغرقها الشركة لجمع أموالها من زبائنها الناتجة عن بيع السلع أو تقديم الخدمات على الائتمان".¹
طول هذه المدة تشير الى أن الشركة تضع شروط متساهلة لمنح الائتمان، ويدل أيضا على عدم كفاءة الشركة في تحصيل ديونها أما إذا كانت المدة قصيرة هذا يدل على أن الشركة تتبع سياسة التشدد في منح الائتمان ويتم حسابها بالغلاقة التالي:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{الذمم المدينة}}{\text{المبيعات}} \times 365$$

3. معدل دوران الذمم المدينة: هو "مؤشر لمدى ملاءمة حجم الاستثمار في الذمم المدينة وتقيس كم مرة يتم تحصيل الذمم المدينة خلال السنة".²
إن ارتفاع هذا المؤشر يعني زيادة كفاءة إدارة الذمم المدينة وهذا يعني اتباع سياسة متشددة في منح الائتمان، أما انخفاض هذا المؤشر فإنه يعني التساهل في منح الائتمان ويقاس معدل دوران الذمم المدينة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{المدينين}} \times 365$$

ثانيا: تحقيق التوازن

إن إدارة حجم الذمم المدينة تتطلب إيجاد توازن دقيق بين عدة عوامل:

1. زيادة المبيعات: منح الائتمان للعملاء يمكن أن يجذب عملاء جدد ويزيد من حجم المبيعات، ولكن يجب أن يتم ذلك بحذر لتجنب المخاطرة بعدم التحصيل.
2. تقليل التكاليف: يمكن أن يؤدي الإسراع في تحصيل الذمم المدينة إلى تقليل التكاليف المرتبطة بالتحصيل، مثل رسوم الفائدة والتكاليف الإدارية.

¹ محمد فخري محمد، المرجع نفسه.

² محمد فخري محمد، المرجع نفسه.

3. **الحفاظ على السيولة:** يجب على الشركة أن تحافظ على مستوى كافٍ من السيولة لتلبية احتياجاتها التشغيلية، وبالتالي يجب أن تتجنب تراكم ذمم مدينة كبيرة جداً.
4. **تقليل أخطار عدم التحصيل:** يجب على الشركة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل خطر عدم قدرة العملاء على سداد ديونهم، مثل إجراء دراسات ائتمانية دقيقة للعملاء قبل منحهم الائتمان.
5. **عوامل أخرى مؤثرة مثل:** طبيعة الصناعة، سياسة الائتمان، الأوضاع الاقتصادية.

ثالث: أهمية إدارة الذمم المدينة

- إدارة الذمم المدينة بشكل فعال أمر حيوي لنجاح أي شركة. فهي تساهم في:¹
- **تحسين التدفقات النقدية** من خلال تقليل فترة التحصيل، يمكن للمؤسسة تحسين تدفقاتها النقدية واستخدام الأموال بشكل أكثر فعالية؛
 - **تقليل التكاليف** حيث يمكن أن تؤدي الإدارة الفعالة للذمم المدينة إلى تقليل التكاليف المرتبطة بالتحصيل، مثل رسوم الفائدة والتكاليف الإدارية؛
 - **تحسين العلاقة مع العملاء** من خلال تقديم خدمة عملاء جيدة ومتابعة تحصيل الديون بشكل مهني، يمكن للمؤسسة تعزيز علاقتها مع العملاء؛
 - **تقليل المخاطر** من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بكل عميل، يمكن للمؤسسة تقليل خطر عدم التحصيل.

رابعاً: أنواع الذمم المدينة ومدى سيولتها

- حسب النظام المحاسبي المالي فإن أنواع الديون على العملاء يمكن تصنيفها إلى:
1. **ديون جيدة:** هي الديون التي يتوقع تحصيلها من زبائن يتمتعون بوضع مالية جيدة تسمح لهم بتسديد ديونهم في الآجال المتفق عليها. هذه الديون تعتبر آمنة ولا تشكل خطراً على الشركة، مما يعزز الثقة في التدفقات النقدية المستقبلية.

¹ محمد فخري محمد، مرجع سبق ذكره، ص:4.

2. **ديون معدومة:** هي الديون التي لا أمل في تحصيلها من الزبائن بسبب إفلاسهم أو عدم قدرتهم على تسديد جزء من دينهم أو كله. هذه الديون تعتبر خسارة للمؤسسة ويجب طرحها من رصيد المدينين وتسجيلها ضمن أعباء الشركة.

3. **ديون مشكوك في تحصيلها:** هي الديون التي يتوقع عدم تحصيلها في الفترة المالية الحالية نظراً لأن الزبائن في حالة عسر مالي ويحتمل أن لا يتمكنوا من تسديد جزء من ديونهم أو كلها في الآجال المحددة. يتم الاحتياط لهذه الديون بتكوين مخصص ديون مشكوك فيها، تطبيقاً لمبدأ "الحيطة والحذر" الذي يقضي بضرورة الأخذ في الاعتبار الخسائر المحتملة مستقبلاً.

4. **مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:** هو مخصص يتم تكوينه لتغطية الخسائر المحتملة من الديون المشكوك في تحصيلها، يساعد في حماية الشركة من الخسائر المالية المحتملة ويعكس التزامها بمبدأ الحيطة والحذر في إدارة حساباتها.

خامساً: أخطار الاستثمار الذمم المدينة

تتضمن المخاطر الناجمة عن الذمم المدينة عدة جوانب يمكن أن تؤثر على الوضع المالي للمؤسسة منها:¹

1. **خطر عدم السداد:** قد يواجه العملاء صعوبات مالية تمنعهم من سداد الديون المستحقة، مما يؤدي إلى خسائر مالية للمؤسسة.

2. **خطر التأخر في السداد:** التأخر في تحصيل الديون يمكن أن يؤثر على التدفقات النقدية للمؤسسة، مما يضعف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب.

3. **خطر التركيز الائتماني:** إذا كانت الشركة تعتمد بشكل كبير على عدد قليل من العملاء، فإن فشل أحد هؤلاء العملاء في السداد يمكن أن يكون له تأثير كبير على الوضع المالي للمؤسسة.

A. Labadie, O. Rousseau, Crédit Management : Gérer le risque clients, Édition ¹
.Economica, Paris 1996, p. 11

4. **خطر التغيرات الاقتصادية:** التغيرات في الظروف الاقتصادية العامة، مثل الركود الاقتصادي، يمكن أن تؤثر على قدرة العملاء على السداد.

5. **خطر التقييم غير الدقيق:** تقييم غير دقيق للجدارة الائتمانية للعملاء يمكن أن يؤدي إلى منح ائتمان لعملاء غير قادرين على السداد.

سادسا: التكاليف المرتبطة بالذمم المدينة

شمل مجموعة من التكاليف المرتبطة بإدارة وتحليل وتحصيل الذمم المدينة، هذه التكاليف:

تكلفة منح آجال للتسديد: هي التكاليف التي تترتب على الشركة نتيجة منح العملاء آجالاً لتسديد مستحقاتهم. تجميد الأموال في حسابات المدينين بدلاً من استثمارها في مجالات أخرى مربحة.

• **تكلفة إدارة وتحصيل الذمم المدينة:** تشمل التكاليف المرتبطة بإدارة السجلات، متابعة الحسابات، وزيادة الأعمال الورقية، تشمل المصاريف الإدارية، إيجار المكاتب، وتوظيف العاملين أو الاستعانة بأطراف أخرى لتحصيل الديون. تكاليف الإجراءات القانونية.

• **تكلفة الديون المعدومة:** هي التكاليف التي تتحملها الشركة نتيجة عدم قدرة الزبائن على سداد ديونهم.

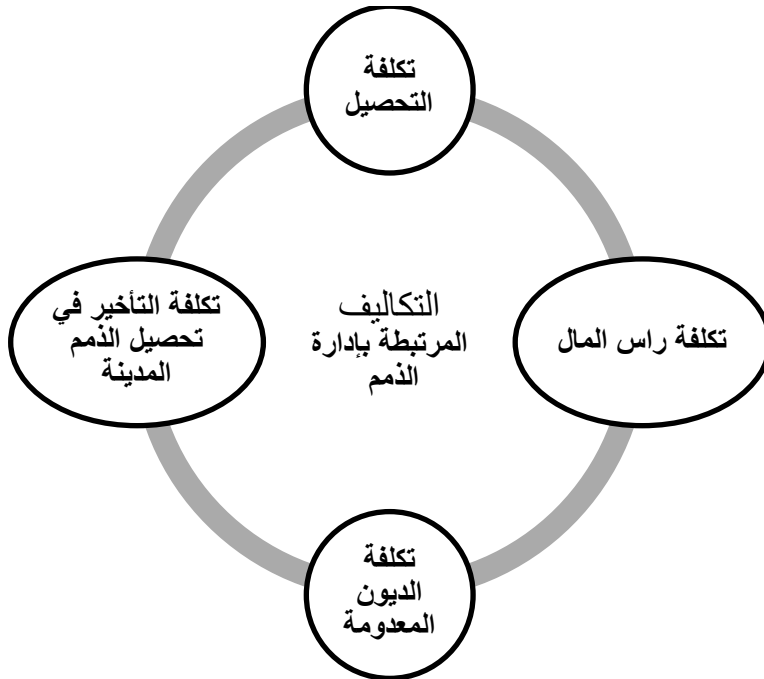
• **الخسارة المباشرة:** تمثل الديون المعدومة خسارة مباشرة للأرباح، حيث تفقد الشركة جزءاً من إيراداتها.

• **التأثير على التدفقات النقدية:** تؤثر الديون المعدومة سلباً على التدفقات النقدية للشركة، مما قد يجعل من الصعب عليها تلبية التزاماتها المالية.

• **التأثير على القوائم المالية:** تؤدي الديون المعدومة إلى تقليل الأرباح الصافية، مما يؤثر سلباً على القوائم المالية للمؤسسة ويقلل من جاذبيتها للمستثمرين.

- **تكلفة الديون المشكوك في تحصيلها:** التكاليف المرتبطة بالديون المتوقع عدم تحصيلها في الفترة المالية الحالية، يتم الاحتياط لها بتكوين مخصص ديون مشكوك فيه.
- **تكلفة رأس المال:** الوقت والجهد المبذولان في متابعة تحصيل الديون يبعدان الموظفين عن القيام بأعمال أخرى ذات قيمة مضافة للشركة.
- **تكلفة الفرصة البديلة:** تمثل الأموال المستثمرة في الذمم المدينة تكلفة فرصة بديلة، حيث يمكن للمؤسسة استخدام هذه الأموال في استثمارات أخرى تحقق عائداً أعلى.
- **تكلفة التمويل:** إذا قامت الشركة بتمويل عملياتها من خلال الاقتراض، فإن تكلفة الفائدة على هذه القروض تعتبر جزءاً من تكلفة رأس المال المستثمر في الذمم المدينة.
- **تكلفة المخزون:** إذا كانت الشركة تمنح عملاءها فترة ائتمان طويلة، فقد تضطر إلى الاحتفاظ بمخزون أكبر من المنتجات، مما يزيد من تكاليف التخزين والتأمين.
- **تكلفة التخفيضات:** قد تقدم الشركة تخفيضات للعملاء الذين يسددون ديونهم مبكراً، مما يقلل من قيمة الذمم المحصلة.

الشكل رقم 4: التكاليف المرتبطة بإدارة الذمم المدينة



المصدر: محاضرات الأستاذة سعيدي وصاف للعام الدراسي 2016/2015

سابعاً: مستوى الاستثمار الأمثل في الذمم المدينة

إن جوهر إدارة الذمم المدينة بفعالية يتمثل في العلاقة الموجودة بين سياسة الائتمان والتحصيل ومعدلات العائد في هذا الاستثمار.

1. العلاقة بين معدل العائد الإضافي المتوقع وسياسة الائتمان

معدل العائد الإضافي هو الزيادة المتوقعة في الأرباح نتيجة منح الائتمان للعملاء، مما

يؤدي إلى زيادة المبيعات ويتأثر بعدة عوامل هي:

- حجم المبيعات الآجلة فكلما زادت، زاد العائد المتوقع؛
- هامش الربح على المنتج كلما كان أعلى، زاد العائد المتوقع؛
- تكلفة تحصيل الديون كلما كانت أقل، زاد العائد المتوقع.

أما علاقته بسياسة الائتمان فهي تتغير إذا كانت:

- سياسة متساهلة تؤدي إلى زيادة المبيعات والعائد المتوقع، ولكنها تزيد من خطر عدم التحصيل؛
- سياسة متشددة تؤدي إلى انخفاض المبيعات والعائد المتوقع، ولكنها تقلل من خطر عدم التحصيل.

2. معدل العائد المطلوب على الاستثمار في الذمم المدينة:

هو العائد الذي تتوقعه الشركة من استثمارات بديلة لو استثمرت أموالها في مكان آخر

بدلاً من تجميدها في الذمم المدينة، ويتأثر بعدة عوامل هي:

- كلما كانت هناك فرص استثمارية أخرى ذات عائد مرتفع، زاد العائد المطلوب.
 - كلما كانت تكلفة رأس المال مرتفعة (مثل فوائد القروض)، زاد العائد المطلوب.
- أما علاقته بسياسة الائتمان فهي تتغير إذا كانت:
- سياسة متساهلة تؤدي لانخفاض العائد المطلوب، فالأموال مقيدة لفترة أطول.

- سياسة متشددة تؤدي إلى زيادة العائد المطلوب، لأن الأموال تكون متاحة للاستثمار في فرص أخرى.

3. نقطة التوازن (التقاء العائدين):

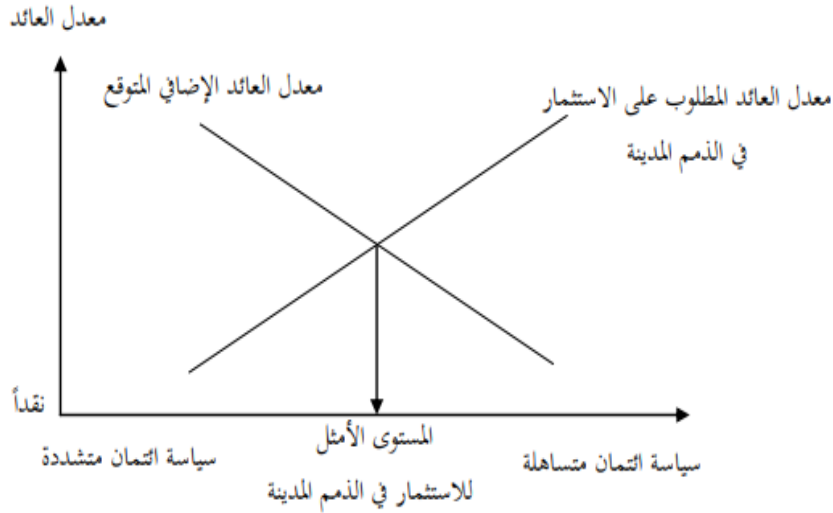
هي النقطة التي يتساوى فيها العائد المتوقع والعائد المطلوب، تمثل المستوى الأمثل للاستثمار في الذمم المدينة، وتحقق الشركة أعلى عائد ممكن مع تقليل المخاطر، ومن أجل تحديد هذه النقطة بدقة يتطلب تحليلاً دقيقاً للعديد من العوامل، مثل:

- خصائص العملاء وقدرتهم على السداد، تاريخهم الائتماني؛
- الأوضاع الاقتصادية والتوقعات معدلات الفائدة؛
- سياسات الشركة من أهداف واستراتيجية، وتحملها للمخاطر.

4. العوامل الأخرى التي تؤثر على القرار

- تكلفة التحصيل ومتابعة الديون، رسوم المحاماة، ... الخ؛
- أخطار عدم السداد واحتمال عدم قدرة العملاء على سداد ديونهم؛
- تكلفة التمويل كتكلفة الاقتراض لتمويل العمليات؛
- الحاجة إلى السيولة لتلبية الالتزامات المالية.

الشكل رقم (5): مستوى الاستثمار الأمثل في الذمم



المصدر: محاضرات الأستاذة سعيدي وصاف للعام الدراسي 2016/2015

- فهم العناصر الأساسية:
- المحور الرأسي (العائد على الاستثمار) يمثل النسبة المئوية للمكسب الذي تحققه الشركة من استثماراتها، كلما ارتفع هذا المحور، زاد العائد المتوقع على الاستثمار.
- المحور الأفقي (سياسة الائتمان) يشير إلى مدى تيسير المؤسسات لمنح الائتمان للعملاء كلما تحركنا نحو اليمين على المحور، تكون سياسة الائتمان أكثر تساهلاً، مما يعني منح ائتمان أكبر لأعداد أكبر من العملاء.
- تفسير العلاقة:
- الشكل البياني يُظهر علاقة عكسية بين العائد على الاستثمار وسياسة الائتمان، هذا يعني أنه كلما زادت تساهل الشركة في منح الائتمان (تحركنا نحو اليمين)، قلت نسبة العائد على الاستثمار (انخفضنا على المحور الرأسي).
- إن زيادة سياسة الائتمان تعني زيادة المخاطر، فمن المحتمل أن يزيد عدد العملاء الذين يتعثرون في سداد ديونهم، مما يؤثر سلباً على الربحية ويقلل من العائد على الاستثمار.

- إن نقطة التوازن نقطة تقاطع الخطين تمثل النقطة المثلى حيث يكون هناك توازن بين تحقيق عائد مرتفع وتجنب المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان.

إدارة الذمم المدينة هي عملية معقدة تتطلب اتخاذ قرارات مدروسة بناءً على تحليل دقيق للمعلومات المتاحة، الهدف هو تحقيق التوازن الأمثل بين زيادة المبيعات وتقليل المخاطر والحفاظ على السيولة، أما تحديد حجم الاستثمار الأمثل في الذمم المدينة يتطلب تحليلاً دقيقاً للعديد من العوامل، بما في ذلك حجم المبيعات، ومتوسط فترة التحصيل، وسياسة الائتمان للشركة، والأوضاع الاقتصادية، الهدف هو تحقيق توازن بين زيادة المبيعات وتقليل المخاطر والحفاظ على السيولة.

المطلب الثالث: سياسة الائتمان وتحصيل ديون العملاء

تعتبر سياسة الائتمان والتحصيل ركيزة أساسية لأي منشأة تسعى إلى تحقيق الاستقرار المالي وزيادة أرباحها، فمن خلال وضع سياسة واضحة لمنح الائتمان وتحصيل الديون، تستطيع المنشأة إدارة مخاطرها الائتمانية بشكل أفضل، وتحسين تدفقاتها النقدية، وتعزيز علاقاتها مع العملاء.

أولاً: سياسة الائتمان

طالما أن المنشأة تقوم باستثمار مهم وكبير من خلال البيع الآجل إلى العملاء، فإنها تحتاج إلى سياسة ائتمان فعالة تمكنها من إدارة هذا الاستثمار، وسياسة الائتمان هي " مجموعة من القواعد التي توجه عملية منح الائتمان للزبائن".¹ وتهتم هذه السياسة بثلاث متغيرات أساسية.

1. معايير الائتمان:

- تمثل مجموعة القواعد والشروط التي تحددها المنشأة لتقييم طلبات الحصول على الائتمان، ومدى أهلية العملاء للحصول عليه وتحدد وفق ما يلي:
- **نطاق الخيارات:** المنشأة تمتلك مجموعة واسعة من الخيارات في تحديد معايير الائتمان، يمكن أن تتراوح هذه الخيارات بين التشدد الشديد في منح الائتمان، حيث لا يتم منح الائتمان إلا للعملاء ذوي التصنيف الائتماني الممتاز، وبين التساهل الشديد، حيث يتم منح الائتمان لجميع العملاء بغض النظر عن وضعهم المالي.
 - **التوازن المطلوب:** تتبع معظم المنشآت نهجاً وسطاً بين هذين الطرفين، حيث يتم تحديد معايير الائتمان بأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل مثل:

¹ إسماعيل إحسان كلاش، إدارة راس المال العامل وتأثيرها على ربحية المنشأة - دراسة تحليلية على المنشآت الصناعية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، 2010، ص: 75.

- التصنيف الائتماني للعميل: يقيس قدرة العميل على سداد ديونه في المستقبل؛
- تاريخ السداد، يدل على مدى التزام العميل بسداد ديونه السابقة؛
- الدخل، يعكس قدرة العميل على تحمل أقساط القرض؛
- الأصول، تمثل الضمانات التي يمكن للعميل تقديمها للقرض.

• **آثار المعايير:** التأكد من اختيار معايير ائتمان لها آثار مباشرة على أداء المنشأة، فمعايير ائتمان متساهلة قد تؤدي إلى زيادة المبيعات، ولكنها قد تزيد أيضًا من نسبة الديون المعدومة والتكاليف المرتبطة بتحصيل الديون. من ناحية أخرى، فإن معايير ائتمان صارمة قد تؤدي إلى فقدان بعض العملاء، ولكنها قد تقلل من المخاطر الائتمانية.

• **الأهداف المتضاربة:** هناك تضاربًا بين هدف زيادة المبيعات وتقليل المخاطر الائتمانية لذلك، يجب على المنشأة أن تجد التوازن المناسب بين هذين الهدفين.

تجدر الإشارة إلى أنه يجب أن تكون معايير الائتمان مخصصة لكل منشأة، حيث تختلف احتياجات وقدرات كل منشأة عن الأخرى، كما يجب مراجعة وتحديث معايير الائتمان بشكل دوري، وذلك لتناسب مع التغيرات في بيئة الأعمال والظروف الاقتصادية.

• **تحليل الأرباح والتكاليف عند تحديد معايير الائتمان:** الأرباح والتكاليف تشير إلى الجانب المالي للقرار، أي تغيير في معايير الائتمان سيؤثر على الإيرادات والتكاليف التي تحققها المنشأة، حيث تشمل التأثيرات المباشرة الزيادة في المبيعات والتكاليف الإضافية المرتبطة بمنح الائتمان، بينما تشمل التأثيرات غير المباشرة التغيرات في صورة المنشأة لدى العملاء، والمخاطر الائتمانية.¹

¹ إسماعيل إحسان كلاش، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

2. منح الائتمان:

مجموعة القواعد تضعها المنشأة لتحديد كيفية سداد العملاء لقيمة المشتريات وتتمثل

في:

- **فترة الائتمان:** هي المدة الزمنية التي يمنحها البائع للمشتري لسداد قيمة المشتريات، وتؤثر فترة الائتمان بشكل كبير على قرارات الشراء والبيع، وعلى أداء المنشأة بشكل عام، فمن جهة تشجع الفترات الطويلة للائتمان العملاء على الشراء، مما يزيد من المبيعات، ومن جهة أخرى فإنها تزيد من خطر عدم سداد الديون وتؤدي إلى زيادة التكاليف المالية.

• العوامل المؤثرة على تحديد فترة الائتمان:¹

- طبيعة المنتجات الاستهلاكية عادة ما ترتبط بفترات ائتمان قصيرة، بينما المنتجات الرأسمالية أو المشاريع الكبيرة قد تتطلب فترات ائتمان أطول؛
- قوة الملاءة المالية للعملاء يحصلون عادة على فترات ائتمان أطول؛
- المنافسة في السوق تتأثر بشروط الائتمان والممارسات المتبعة في السوق.
- تساهم شروط الائتمان في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنشأة مثل زيادة حصتها السوقية أو تحسين السيولة النقدية.

3. الخصم النقدي:²

هو تخفيض في المبلغ المستحق الدفع على فاتورة ما، بشرط أن يتم الدفع قبل تاريخ

محدد، بمعنى آخر، هو حافز مادي يشجع العملاء على تسديد دفعاتهم بشكل أسرع.

• أسباب استخدام الخصم النقدي:

- يشجع العملاء على الدفع مبكرًا، مما يساعد المؤسسات على تحسين تدفقها النقدي؛
- تقليل تكاليف التحصيل من خلال يقلل من الحاجة إلى متابعة العملاء لتسديد فواتيرهم؛

¹ إسماعيل إحسان كلاش، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

² J. Fred Weston, et al, Essentials of managerial finance, 11th ed, 1996, op. cit, p 405.

- جذب عملاء جدد: يمكن أن يكون الخصم النقدي عاملاً جاذباً للعملاء الجدد.

• فوائد الخصم النقدي للشركة:

- زيادة الأرباح من خلال تحسين التدفق النقدي، واستثمار الأموال بشكل أفضل؛

- تقليل تكاليف التمويل من خلال تقليل الشركة من الحاجة إلى الاقتراض لتغطية النفقات؛

- يقلل من خطر عدم سداد الديون.

• فوائد الخصم النقدي للعميل:

- توفير المال يحصل العميل على خصم على قيمة المشتريات؛

- يمكن أن يؤدي الدفع المبكر إلى بناء علاقة أفضل مع المورد.

4. الصيغة المبسطة للتعبير عن الائتمان التجاري:

(30 net/1/10) هي طريقة مختصرة لوصف شروط الدفع في عملية البيع بالآجل.

30 يوم: تعني أن العميل لديه 30 يوماً كحد أقصى لسداد قيمة المشتريات.

1%: إذا قام العميل بسداد المبلغ المستحق خلال أول 10 أيام، فإنه يحصل على

خصم 1%

Net: تعني "صافي"، أي المبلغ الإجمالي المستحق الدفع.

بمعنى آخر، الشروط تقول: "إذا اشتريت منا اليوم، يمكنك دفع ثمن المشتريات خلال

30 يوماً القادمة؛ ولكن إذا قمت بالسداد خلال أول 10 أيام، ستحصل على خصم 1% من

إجمالي المبلغ."

4. أنواع السياسات الائتمانية

• سياسة ائتمان متشددة: تتميز بمعايير صارمة لاختيار العملاء، مما يقلل من مخاطر

عدم السداد فهي تحافظ على السيولة النقدية للشركة، ولكن قد يؤدي إلى فقدان بعض

فرص البيع وتقل المرونة في التعامل مع العملاء مما يؤثر على حجم المبيعات.

• سياسة ائتمان متساهلة: تتميز بمعايير أقل صرامة، مما يزيد من فرص البيع والحصص السوقية ومرونة مع العملاء، ولكن يزيد أيضاً من مخاطر عدم السداد. وزيادة في التكاليف التحصيل.

• سياسة ائتمان متوازنة: تحاول تحقيق توازن بين تحقيق النمو وتقليل المخاطر، من خلال تطبيق معايير اختيار دقيقة ومراقبة مستمرة لحسابات العملاء.

ثانياً: سياسة تحصيل ديون العملاء

سياسة تحصيل ديون العملاء هي عملية تتبع وتسجيل وتحصيل الديون المستحقة على الزبائن نتيجة بيع منتجات أو خدمات على حساب. تهدف هذه العملية إلى ضمان استمرارية تدفق النقد للمؤسسة وتحسين علاقاتها مع الزبائن.

1. أهمية سياسة التحصيل:¹

- تحسين التدفق النقدي من خلال متابعة تحصيل الديون بانتظام، تضمن المؤسسات توافر السيولة النقدية اللازمة لتغطية نفقاتها اليومية وتوسيع أعمالها.
- تقليل الديون المتعثرة حيث تساعد في تقليل المبالغ التي لا يتم تحصيلها من الزبائن، مما يحمي أرباح الشركة.
- بناء علاقات قوية مع الزبائن من خلال التعامل مع الزبائن بشكل مهني واحترافي، يمكن للشركات بناء علاقات طويلة الأمد معهم وزيادة ولائهم.
- تحسين اتخاذ القرارات توفر البيانات المتعلقة بحسابات الزبائن معلومات قيمة تساعد المدراء في اتخاذ قرارات استراتيجية، مثل تحديد أسعار الائتمان، وتقييم أداء المنتجات، وتحديد الزبائن الأكثر ربحية.

¹ عبد الحميد مصطفى منعم، إدارة رأس المال العامل، القاهرة، 1993، ص 173.

2. الأدوات المستخدمة في إدارة الذمم المدينة:

- **جدول أعمار الديون:** يوضح هذا الجدول توزيع الديون المستحقة حسب فترة استحقاقها، مما يساعد في تحديد الزبائن المتأخرين في السداد وتقييم فعالية إجراءات التحصيل.¹
- **متوسط فترة التحصيل:** تمثل متوسط عدد الأيام التي تستغرقها الشركة لتحصيل مستحقاتها من الزبائن، كلما كانت الفترة أقصر، كان ذلك مؤشراً على كفاءة عملية.
- **نسبة المدينين إلى المبيعات:** تقيس هذه النسبة نسبة المبيعات التي تم بيعها بأجل إلى إجمالي المبيعات، وتساعد في تقييم مدى اعتماد الشركة على المبيعات الآجلة.
- **تحليل السيولة النقدية:** يساعد في تقييم قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وتحديد أي نقص في السيولة النقدية.
- **برامج إدارة علاقات العملاء:** توفر هذه البرامج مجموعة من الأدوات التي تساعد في إدارة تفاعلات الشركة مع الزبائن، بما في ذلك تتبع المبيعات، وإدارة الحسابات، وتسجيل المكالمات، وإرسال رسائل البريد الإلكتروني.

ثالثاً: سياسات إدارة وتحصيل ديون العملاء

سياسات تحصيل الديون المدينة، هي مجموعة القواعد والإجراءات التي تتبعها المؤسسات لتحصيل الأموال المستحقة عليها من العملاء. هذه السياسات تلعب دوراً حاسماً في الحفاظ على السيولة النقدية للمؤسسة وتقليل المخاطر المالية. لذلك يجب ان تكون:

- متوافقة مع القوانين واللوائح المحلية؛
- عادلة ومهنية في التعامل مع جميع العملاء؛
- مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات في الظروف السوقية.

¹ A.Labadie, O.Rousseau, Op.cit, p147.

1. أهمية سياسات تحصيل:

- الحفاظ على السيولة النقدية، تساعد سياسات التحصيل على ضمان تدفق الأموال النقدية بشكل مستمر، مما يساهم في استمرارية الأعمال وتلبية الالتزامات المالية؛
- تقليل الخسائر إذ تساعد في تقليل الخسائر الناتجة عن الديون المتعثرة، حيث يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعادة الأموال قبل فوات الأوان؛
- حماية العلاقة مع العملاء من خلال التعامل مع العملاء المتأخرين بطريقة مهنية، يمكن الحفاظ على العلاقة التجارية على المدى الطويل؛
- تحسين كفاءة عمليات التحصيل، وتقليل الوقت والجهد اللازمين لاستعادة الأموال.

2. عناصر تحديد سياسات التحصيل:

- تحديد المراحل حيث تقيم عملية التحصيل إلى مراحل متتالية، بدءًا من الاتصال الأولي بالعميل وحتى اللجوء إلى الإجراءات القانونية؛
- تحديد المسؤوليات لكل فرد أو قسم في الشركة فيما يتعلق بعملية التحصيل؛
- تحديد الإجراءات التي ستتبع في كل مرحلة من مراحل التحصيل، مثل إرسال رسائل تذكير، إجراء مكالمات هاتفية، أو اللجوء إلى وكالات التحصيل؛
- تحديد المواعيد النهائية لكل مرحلة من مراحل التحصيل، وذلك لضمان سرعة اتخاذ الإجراءات؛
- تحديد التكاليف المتوقعة لكل مرحلة من مراحل التحصيل، وذلك لتحديد الجدوى الاقتصادية لكل إجراء.

3. مراحل عملية التحصيل:

• مرحلة الاتصال الأولي:

- إرسال رسالة تذكير ودية بالدين المستحق؛

- إجراء مكالمات هاتفية لتأكيد استلام الرسالة؛
- يجب توثيق جميع الاتصالات والإجراءات المتخذة مع العملاء المتأخرين، وذلك لتسهيل المتابعة وحل أي نزاعات قانونية قد تنشأ.

● **مرحلة المتابعة:**

- إرسال رسائل تذكير متكررة؛
- إجراء مكالمات هاتفية دورية؛
- التواصل مع الضامن (إذا كان هناك ضامن).

● **مرحلة التفاوض:**

- محاولة الوصول إلى اتفاق مع العميل لتسوية الدين وتقديم خيارات سداد مرنة.

● **مرحلة اللجوء إلى وكالات التحصيل:**

- تكليف وكالة تحصيل بالتعامل مع الحساب.

● **المرحلة الإجراءات القانونية:**

- رفع دعوى قضائية لاسترداد الحقوق.

4. عوامل مؤثر في اختيار إجراءات التحصيل:

- حجم الدين كلما كان الدين أكبر، زادت حدة الإجراءات المتخذة؛
- مدة التأخير كلما زادت مدة التأخير، زادت احتمالية اللجوء إلى الإجراءات القانونية؛
- تعتبر سياسات تحصيل الديون من العناصر الأساسية التي تضمن استمرارية الأعمال وصحتها المالية، ففي ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة تواجه المؤسسات العديد من الصعوبات في تحصيل مستحقاتها المالية من العملاء، إن تأخر السداد يؤدي إلى تآكل السيولة النقدية للمؤسسة ويضعها في موقف حرج، لذلك فإن وضع سياسات تحصيل فعالة يمثل خطوة حاسمة للحفاظ على استقرار الشركة وتجنب الأزمات المالية.

خلاصة الفصل

يهدف هذا الفصل إلى بناء أساس نظري متين لدراسة تأثير أدوات التحليل المالي وإدارة الذمم المدينة على تحقيق التوازن المالي للمؤسسات، بدأنا في المبحث الأول بتفصيل مفهوم التحليل المالي وأهميته في توفير رؤى حول الوضع المالي والأداء، مما يجعله أداة أساسية لاتخاذ القرارات التي تؤثر على التوازن المالي.

انتقلنا في المبحث الثاني لاستكشاف مفهوم التوازن المالي نفسه، مع التركيز على أهميته كهدف استراتيجي للمؤسسات، وعلى دور عنصر السيولة والربحية فيه، وهما جانبان يتأثران بشكل مباشر بكفاءة الإدارة المالية.

في المبحث الثالث، تناولنا إدارة الذمم المدينة وتحصيل ديون العملاء، حيث أوضحنا كيف أن الإدارة الفعالة للائتمان والتحصيل تساهم في تحسين التدفقات النقدية وتقليل المخاطر، وهما عاملان حيويان للحفاظ على التوازن المالي.

يقدم هذا الفصل تصورًا نظريًا يربط بين قدرة التحليل المالي على تشخيص الوضع المالي، وأهمية الإدارة الفعالة للذمم المدينة في تعزيز السيولة وتقليل المخاطر، وكلاهما يصب في تحقيق هدف الشركة المتمثل في التوازن المالي.

الفصل الثاني:
الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد

يحتل موضوع الدراسات السابقة جانباً محورياً في تحقيق الدراسة العلمية، فالتطرق الى ما تعرض إليه الباحثين يبني الأساس لموضوع الدراسة الحالية من حيث النماذج المختارة والمتغيرات المستخدمة والطرق التي عولجت بها العلاقة بين المتغيرات، والنتائج التي توصلت إليها، وما له من أهمية بالغة في اكتشاف وبلورة مشكلة بحثنا وتحديد أبعاده وإجراءات سيرها، من ضبط المحتوى النظري، وتحديد عينة ومتغيرات الدراسة التطبيقية، هذا الى جانب أساليب اختبار الفرضيات ومحاولة إبراز أوجه التشابه والاختلاف معها، فالدراسات السابقة تعتبر نقطة انطلاق للاتجاه السليم لبحث جدير بالدراسة والتدقيق.

بحسب المصادر التي توفرت لدينا حول موضوع دراستنا، تبين وجود فجوة معرفية تتعلق بتأثير تحصيل ديون العملاء على الأبعاد الأربعة للتوازن المالي في القطاع الاقتصادي، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، وتسعى الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل عميق للعلاقة بين تحصيل الديون والأداء والتوازن المالي للمؤسسة، ومن المتوقع أن تساهم نتائج هذه الدراسة في تطوير فهمنا لآليات عمل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتوفير توصيات عملية للمديرين والمؤسسات المالية لتحسين إدارة الذمم المدينة وتعزيز الاستدامة المالية، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: الدراسات السابقة العربية؛
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية؛
- المبحث الثالث: التعليق على الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الدراسات العربية

يهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على الأبحاث السابقة التي تم إنجازها في هذا المجال على المستوى العربي والتي تناولت موضوع الدراسة في أحد أو بعض أو كل جوانبه فيما يلي:

1. دراسة (بوطويل هند، 2024)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير إدارة الذمم المدينة للمؤسسات الصناعية للإنتاج البلاط على ربحيتها بولاية سطيف - الجزائر، وتم اختيار 19 منها كعينة خلال الفترة من 2015 إلى 2019.

تم جمع البيانات المالية من القوائم المالية للمؤسسات المشمولة بالدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والدراسة القياسية لتحليل العلاقة بين المتغيرات. كما استخدم النماذج الإحصائية، نموذج البيانات اللوحية (Panel data model) الذي يسمح بالتحكم في التأثيرات الثابتة لكل وحدة تحليل (كل مؤسسة) والتي قد تؤثر على النتائج، لتحليل البيانات المستعرضة والزمني.

تمثلت أبعاد الدراسة إدارة الذمم المدينة كمتغير مستقل (مقاس بمعدل دوران الذمم المدينة)، والربحية كمتغير تابع (مقاسة بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية).

أما نتائج الدراسة المتوصل إليها من خلال الدراسة الإحصائية، تأكيد الفرضيتين الفرعيتين بوجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمعدل دوران الذمم المدينة على نسبة العائد على حقوق الملكية وعلى نسبة العائد على الأصول، وبالتالي تأكيد الفرضية الرئيسية التي مفادها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معدل دوران الذمم المدينة ومقاييس الربحية للمؤسسات الصناعية لإنتاج البلاط. حيث أن إدارة الذمم المدينة تتحكم بالتغير الحاصل

للربحية بقوة وبالعلاقة عكسية فكلما زادت الذمم المدينة انخفضت الربحية لأن الفترة الزمنية الطويلة لتحصيل الذمم المدينة تجذب العملاء لكن يمكن أن تكون مكلفة وقد يؤدي ذلك إلى صعوبة التدفق النقدي، وفي نفس الوقت قد تؤدي الفترة القصيرة لتحصيل الذمم المدينة إلى خسارة العملاء.

وكانت التوصيات الدراسة انه على المؤسسات الصناعية لإنتاج البلاط بولاية سطيف أن تعطي أهمية كبيرة لإدارة الذمم المدينة لكي تصبح أكثر كفاءة وفعالية لتحقيق أكبر قدر من الربحية التي تعتبر الهدف الرئيسي لأي مؤسسة ومن من الضروري على المؤسسات الصناعية محل الدراسة تغيير سياستها لإدارة الذمم المدينة وتشدد في تحصيل مستحقاتها. على المؤسسات محل الدراسة تحديد الاستثمار الأمثل في الذمم المدينة بشرط ألا تضعف مركزها المالي بسبب ارتفاع المبيعات الآجلة الذي يؤدي إلى مخاطر كثيرة من بينها تكلفة الفرصة البديلة وتكلفة تحصيل الذمم بالإضافة إلى تحديد الاستثمار في كل مكون من مكونات رأس المال العامل والتركيز أكثر في الدراسات والبحوث على موضوع إدارة الذمم المدينة في الجزائر باستخدام الأساليب القياسية الحديثة.¹

2. دراسة (يسري محمد على خيري، 2022)

هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الائتمان التجاري والربحية في المؤسسات المصرية، مع التركيز على دور التحفظ المحاسبي في التأثير على هذه العلاقة من خلال الممارسات المحاسبية الحذرة،

تم تطبيق الدراسة على شركات المساهمة غير المالية المصرية، وتم اختيار منها كعينة 75 بعدد مشاهدات 375 مشاهدة خلال الفترة من 2016 إلى 2020.

¹ بوطويل هند، "أثر إدارة الذمم المدينة على ربحية المؤسسات الصناعية لإنتاج البلاط بولاية سطيف"، مقالة علمية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 12، العدد 02، جوان 2024، ص ص: 231_213.

وقد تم جمع البيانات من التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية، واستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل العلاقة بين المتغيرات (الائتمان التجاري، الربحية، التحفظ المحاسبي)، والوصول إلى النتائج، تم استخدام برنامج الحزمة (STATA 14 V9) لتحليل البيانات الإحصائية.

وتمثلت أبعاد الدراسة في الائتمان التجاري (كمقياس نسبة الذمم المدينة إلى إجمالي الأصول، نسبة الذمم الدائنة إلى إجمالي الأصول)، الربحية (كمقياس معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية)، التحفظ المحاسبي (كمقياس بنسبة مخصصات الديون إلى الدين المتداول).

وتم اقتراح نموذج يوضح العلاقة بين الائتمان التجاري كمتغير مستقل والربحية كمتغير تابع، مع الأخذ في الاعتبار تأثير التحفظ المحاسبي كمتغير وسيط. توصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة بين الائتمان التجاري كالذمم المدينة والربحية، مما يعني أن زيادة الائتمان التجاري تؤدي إلى زيادة الربحية.

وأن التحفظ المحاسبي يؤثر سلباً على العلاقة بين الائتمان التجاري والربحية، مما يعني أن زيادة التحفظ المحاسبي يقلل من تأثير الائتمان التجاري الإيجابي على الربحية. وأن هناك عوامل أخرى تؤثر على العلاقة بين الائتمان التجاري والربحية، مثل حجم الشركة وقطاع النشاط.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بإدارة الائتمان التجاري بشكل فعال، مع الأخذ في الاعتبار تأثير التحفظ المحاسبي على الربحية، وكذا ضرورة اهتمام إدارة المؤسسات بوضع استراتيجيات وسياسات وآليات واضحة لعملية منح الائتمان التجاري واعتبارها أدوات للحفاظ على القدرة التنافسية للشركة.

كما يجب أن تكون البيئة القانونية للدولة داعمة لردع التقصير في السداد المتعمد، وذلك من أجل طمأنة المؤسسات التي تمارس أعمالها بالائتمان التجاري، مما يترتب عليه استفادة متزايدة على المستوى الاقتصادي القومي.¹

3. دراسة (رافعة إبراهيم الحمادي، عبد الجليل عبد المحسن عمران، 2022)

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى اختبار التوازن المالي للمصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام عينة من (09) مصارف خلال الفترة الزمنية 2004 – 2019، وقد حددت الدراسة أهدافاً فرعية تتضمن كل من قياس مستوى التوازن المالي في المصارف باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، وتحديد العوامل المؤثرة في التوازن المالي للمصارف، ومقارنة أداء المصارف من حيث التوازن المالي.

تم اختبار أربعة أبعاد مالية للتوازن المالي هي (السيولة، الربحية، المرونة، الملاءة المالية)، مقاسة بأربع مؤشرات مالية (نسبة التداول، العائد على الموجودات، نسبة كفاية رأس المال، نسبة إجمالي الدين على حقوق الملكية)، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات الواردة في التقارير والكشوفات للمصرف عينة البحث، كما استخدمت البرمجيات الجاهزة منها برنامج (Exce 2010)، وبرنامج (SPSS.v.22)، لاختبار الفرضية والإجابة عن التساؤل المتعلق بمشكلة الدراسة والوصول إلى الأهداف، بالاعتماد على نموذج تحليلي لقياس الأبعاد الأربعة للتوازن المالي (السيولة، الربحية، المرونة، والسلامة المالية) لتقييم الوضع المالي للمصارف.

وكما توصل اليه البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود تفاوت في مستوى التوازن المالي بين المصارف المبحوث، وجود علاقة بين مؤشرات التوازن المالي وأداء المصارف،

¹ يسري محمد على خيرى، " أثر الحفظ المحاسبي على العلاقة بين الائتمان التجاري وربحية المؤسسات: دراسة تطبيقية"، مقالة علمية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 46، العدد 03، يوليو 2022، ص: 401_450.

وتعرض بعض المصارف إلى اختلال في التوازن المالي نتيجة لضعف في أحد الأبعاد أو أكثر.

كما قدم البحث مجموعة توصيات من أهمها، ضرورة قيام المصارف بتقييم وضعها المالي بشكل دوري باستخدام مؤشرات التوازن المالي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز التوازن المالي في المصارف التي تعاني من ضعف .

4. دراسة (محمد فخري محمد، 2021)

هدفت الدراسة للتعرف على مدى تأثير الذم المدينة على الربحية في المؤسسات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، بالاعتماد على (الذم القائمة، معدل دوران الذم المدينة) متغيرا مستقلا والربحية (العائد على حقوق الملكية، العائد على الموجودات) كمتغير تابع، وأجريت الدراسة للفترة من (2010-2019) حسب البيانات المالية المتاحة في سوق عمان المالي، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها لاختبار فرضياتها اختبرت الدراسة قطاع المؤسسات في سوق عمان المالي لعينة من المؤسسات الصناعية، باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المتمثلة ب(معامل ارتباط بيرسون)، وافترضت الدراسة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية لمقاييس الذم المدينة والربحية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها :

- أن المؤسسات المبحوثة لديها متوسط سنوي عالٍ للذم القائمة من مبيعاتها الآجلة وأن عدد من المؤسسات لديها مستويات مرتفعة لقيم هذا المؤشر ولا تقع ضمن ضوابط المعايير المالية.
- أن هناك تباين واضح في أساليب تحصيل الديون وحركة الذم المدينة لديها وهذا بدوره يقودنا إلى أن هناك اختلاف في سياسات الائتمان التي تمنحها لزمائنها والتي تعتمد على المؤسسات المبحوثة وقد يعود ذلك لطبيعة عملها حيث إن العينة المبحوثة تضم شركات تعمل في صناعات مختلفة.

- تعاني المؤسسات المبحوثة من ضعف واضح في تحصيل ديونها وبطء في حركة الذمم المدينة لديها وبالتالي فإنه مؤشر سلبي على طول فترة الائتمان التي تمنحها المؤسسات عينة البحث لزبائنها مما يعرضها لفشل عدم السداد من قبل عدد من زبائنها في حالة توقفهم عن الدفع.
- ارتفاع قيمة مؤشر معدل دوران الذمم المدينة لدى المؤسسات المبحوثة في عدد من أعوام الدراسة وانخفاضه في أعوام أخرى مما يدل على أن المؤسسات المبحوثة تعاني من تذبذب واضح في معدل دوران الذمم المدينة لديها وذلك على وفق أعوام الدراسة.
- ظهر أن المؤسسات المبحوثة لديها اختلاف واسع المدى في معدل دوران الذمم المدينة وبالتالي فإن هناك تباين واضح في حجم الاستثمارات بالذمم المدينة وقد يعود ذلك لاختلاف سياساتها في التشدد أو التساهل تجاه منح الائتمان للزبائن.
- تبين أن المؤسسات المبحوثة لديها مستويات مرتفعة لنسبة الذمم المدينة مقابل مبيعاتها في عدد من أعوام الدراسة والتي لم يتم استحصالتها من الزبائن مما يعني أنها ستعاني مستقبلاً من عدم توافر السيولة لسد احتياجاتها التشغيلية والمالية، مما يعرضها لمخاطر مالية كبيرة.
- هناك تباين واضح لدى المؤسسات المبحوثة في استثمار وتوظيف أموالها في الذمم المدينة مما يؤثر وجود اختلاف في سياسات الائتمان التي تمنحها لزبائنها والتي تعتمد المؤسسات المبحوثة وقد يعود ذلك لطبيعة عملها باعتبارها تعمل في صناعات مختلفة.
- تباين قدرات المؤسسات المبحوثة على تحقيق مستويات مختلفة من الربحية، وتستننتج الباحث بأن أسباب الاختلاف في مستويات الربحية يمكن أن تعزى إلى التحوط والتحفيز الشديد لإدارات عدد من المؤسسات المبحوثة في استخدام السيولة لديها من أجل زيادة مستويات الربحية المتحققة، أو أنها لا تعمل على استثمار حقوق الملكية في فرص

- الربحية المتاحة لها وذلك باعتمادها على تمويل استثماراتها عن طريق القروض. وهذا يعطي دلالة أولية على أن غالبية المؤسسات المبحوثة قد اتجهت لتحقيق هدف السيولة بالدرجة الأولى والاكتفاء بربحية منخفضة على حساب تحقيق الربحية العالية.
- ظهر أن هناك اختلاف في كفاءة إدارات المؤسسات في العينة على استثمار موجودات الشركة وبالتالي تحقيق مستويات مختلفة من الربحية على وفق هذا المؤشر. ويمكن القول إن المؤسسات المبحوثة تختلف في مديات تحقيق العائد الناتج من استثمار وتشغيل موجوداتها وبشكل واسع، مما يشير إلى التباين الواضح في سياسات استثمار موجودات الشركة لديها وانعكاس ذلك على كل من كفاءة الإدارة وقيمة العائد المتحقق عنها.
 - انخفاض كفاءة إدارة المؤسسات المبحوثة في استثمار ما تملكه من موجودات في تحقيق الإيرادات وعن ذلك يمكن القول بأن المؤسسات المبحوثة تركز على زيادة أرصدها النقدية من خلال عدم استثمار أموالها في أصول ثابتة أو في مشاريع جديدة، مما يقلل من قدرتها على النمو والتوسع في المستقبل.
 - من خلال نتائج الاختبار الإحصائي لمعامل الارتباط تم إثبات أنه كلما تحسنت مستويات كفاءة إدارة الذمم المدينة لدى المؤسسات المبحوثة كلما أدى ذلك إلى زيادة مستويات الربحية لتلك المؤسسات، والعكس صحيح. وهذا بدوره يقود إلى تحسن مستويات مؤشرات الربحية والسيولة والنشاط لديها.
 - أن ارتفاع مستويات الذمم القائمة ونسبة الذمم المدينة يؤدي إلى انخفاض الربحية، أما ارتفاع مستويات معدل دوران الذمم المدينة يؤدي إلى ارتفاع الربحية، والعكس صحيح. وتوصي الدراسة على:

- ضرورة أن تعمل إدارة المؤسسات الأردنية على وضع سياسة ائتمانية متشددة في استحصال الذمم القائمة لديها والعمل على تقليص فترة تحصيل الديون من زبائنها من اجل ضمان الحصول على مستحقاتها في الوقت المحدد.
- ينبغي أن تعمل إدارة كل من المؤسسات المبحوثة على تحسين معدل دوران الذمم المدينة لديها وذلك من خلال تخفيض مستويات حجم استثماراتها بالذمم المدينة
- على المؤسسات الأردنية زيادة الاهتمام بمؤشر الذمم المدينة لديها وذلك لارتفاع مستوياته لديها وعن طريق التخلي عن سياستها المالية الحالية في إدارة الذمم المدينة لديها وتبني سياسة مالية تمكنها من التوظيف السليم لأموالها في الذمم المدينة.
- نقترح أن تلجأ المؤسسات إلى تحسين أدائها المالي وذلك بالتركيز على تحسن كفاءتها في إدارة الذمم المدينة لديها والعمل على انتهاج سياسات مالية تسهم في رفع مستويات الربحية وبعتماد مؤشرات العائد على حق الملكية والعائد على الموجودات.
- أن تقوم المؤسسات الأردنية بتنويع مجالات توظيف مواردها المالية وبما يسهم في رفع مستويات العائد على الملكية لأنها سجلت أقل مستوى لهذا العائد من بين المؤسسات المبحوثة.¹

¹ محمد فخري محمد، " مدى تأثير الذمم المدينة على الربحية: دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات المدرجة في سوق عمان المالي"، مقالة علمية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، العدد02، نيسان 2021، ص ص: 11_01.

المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية

يهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على الأبحاث والدراسات الأجنبية السابقة التي تم إنجازها في هذا المجال والتي تناولت موضوع الدراسة في أحد أو بعض أو كل جوانبه فيما يلي:

1. دراسة

(Roni Herison, Romansyah Sahabuddin, Muhammad Azis, Fajrini Azis,2022)

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير دوران رأس المال العامل، دوران الحسابات المدينة، ودوران المخزون على الربحية شركات القطاع الفرعي لتجارة التجزئة المدرجة في بورصة إندونيسيا، تم استخدام بيانات التقارير المالية لشركات إندونيسية من (2015-2019) أجريت الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، حيث تم الاعتماد على معدل دوران رأس المال العامل ومعدل دوران الذمم المدينة ومعدل دوران المخزون كمتغيرات مستقلة والربحية (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع. والنموذج المستخدم هو نموذج الانحدار الخطي لتحليل العلاقة بين هذه الأبعاد والربحية، تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين دوران رأس المال العامل ودوران الحسابات المدينة مع الربحية، بينما قد تكون العلاقة بين دوران المخزون والربحية سلبية أو غير ذات دلالة إحصائية، وتوصي الدراسة بتحسين إدارة رأس المال العامل والحسابات المدينة لتعزيز الربحية، مع مراقبة دقيقة لإدارة المخزون لتجنب التأثيرات السلبية المحتملة.¹

E. Chuke Nwude , Elias I. Agbo « Impact of Accounts Receivable Period on the ¹ Profitability of Quoted Insurance Companies in Nigeria”, Transylvanian Review , No.25 ; February 2018, pp: 6649-6658.

2. دراسة (E.Chuke Nwude, elias IAgbo,2018)

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير فترة الذمم المدينة على ربحية شركات التأمين في نيجيريا، حيث تناولت هذه الدراسة تأثير متوسط فترة التحصيل على ربحية شركات التأمين في نيجيريا، تم استخدام التقارير المالية السنوية لعينة مكونة من 20 شركات للتأمين في نيجيريا خلال الفترة (2000-2011)، وتم الاعتماد على معدل العائد على الأصول كمتغير تابع، وفترة الذمم المدينة كمتغير مستقل.

استخدمت هذه الدراسة تحليل الانحدار باستخدام برنامج (SPSS)، لمعرفة تأثير فترة الذمم المدينة على العائد على الأصول، مع أخذ النسبة الحالية والنمو وحجم الشركة ونسبة إجمالي الأصول المالية الثابتة، وتوصلت الدراسة إلى أن فترة الذمم المدينة لها تأثير سلبي وغير معنوي على ربحية شركات التأمين على الرغم من أن التأثير لم يكن كبيرا، إن النسبة الحالية، ونسبة إجمالي الأصول المالية الثابتة، ونسبة أصول الدين والنمو، لها علاقة إيجابية متوقعة. بينما يشير حجم الشركة إلى علاقة غير متوقعة مع الربحية، قد يكون هذا الارتباط غير المتوقع بسبب الفجوات في الأداء الإداري، وخلصت الدراسة إلى أن فترة حسابات الذمم المدينة ليس لها علاقة سببية كبيرة بربحية شركات التأمين المدرجة في نيجيريا. كان التأثير الثابت سلبيا على الرغم من أن التأثير لم يكن كبيرا.¹

3. دراسة (Ahmad DAHIYAT,2016)

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك المدرجة في بورصة عمان، بشكل أكثر تحديداً، تسعى الدراسة إلى الإجابة على السؤال: هل هناك علاقة بين مستوى السيولة والملاءة في البنك وبين قدرته على تحقيق الأرباح؟

¹ E. Chuke Nwude , Elias I. Agbo « Impact of Accounts Receivable Period on the Profitability of Quoted Insurance Companies in Nigeria”, Transylvanian Review , No.25 ; February 2018, pp: 6649-6658.

طبقت الدراسة على جميع البنوك المدرجة في بورصة عمان، وهي (15 بنكاً)، تم استخدام بيانات من التقارير المالية السنوية للبنوك المدرجة، للفترة من 2012 إلى 2014. وتمثلت متغيرات وأبعاد الدراسة في أن كل من السيولة التي قيست باستخدام النسبة السريعة (Quick Ratio)، الملاءة قيست باستخدام نسبة الدين (Debt Ratio) كمتغيرات مستقلة، والربحية التي قيست باستخدام نسبة العائد على الأصول (Return on Assets) كمتغير تابع، حيث تم استخدام نموذج الانحدار البسيط لتحليل العلاقة بين المتغيرات، السيولة، التي تمثل قدرة البنك على تلبية التزاماته قصيرة الأجل، والملاءة، تمثل قدرة البنك على تحمل الخسائر والوفاء بالتزاماته طويلة الأجل، والربحية، تمثل قدرة البنك على تحقيق أرباح من أصوله.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين السيولة (المقاسة بالنسبة السريعة) والربحية (المقاسة بنسبة العائد على الأصول)، أي أن زيادة السيولة تؤدي إلى انخفاض الربحية. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة أثر بين الربحية والسيولة والمرونة المالية، في التعافي المالي، وأوصت الدراسة أنه يجب تحقيق التوازن بين الحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة وتحقق أقصى عائد على الاستثمارات. تقييم فرص الاستثمار بعناية قبل اتخاذ قرار الاستثمار مع تطوير نماذج تقييم المخاطر. التعافي المالي، وأوصت الدراسة أنه يجب تحقيق التوازن بين الحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة وتحقق أقصى عائد على الاستثمارات. تقييم فرص الاستثمار بعناية قبل اتخاذ قرار الاستثمار مع تطوير نماذج تقييم المخاطر.

التعافي المالي، وأوصت الدراسة أنه يجب تحقيق التوازن بين الحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة وتحقق أقصى عائد على الاستثمارات. تقييم فرص الاستثمار بعناية قبل اتخاذ قرار الاستثمار مع تطوير نماذج تقييم المخاطر.¹

¹ Ahmad DAHIYAT « Does Liquidity and Solvency Affect Banks Profitability

Evidence from Listed Banks in Jordan”, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Science, Vol. 6, No.1, January 2016, pp. 35–40.

4. (senija Dencic-Mihajlov,2015)

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير إدارة الذمم المدينة على ربحية شركات جمهورية صربيا المدرجة في السوق المالي وهدفت أيضا إلى دراسة تأثير الأزمة المالية على هذه العلاقة خلال فترات الركود (2008-2011)، وتم استخدام عينة مكونة من 108 شركات هي أنجح المؤسسات الصربية، استخدمت بياناتها المالية خلال الأزمة، استخدمت الدراسة تحليل الانحدار لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة إدارة الذمم المدينة والربحية، (إدارة الذمم المدينة تشمل تتبع الحسابات المدينة وكفاءة تحصيل الديون سياسة الائتمان، أما الربحية تقاس بنسبة العائد على الأصول) ،وقد تم بناء نموذجًا إحصائيًا لقياس تأثير متغيرات تتعلق بإدارة الحسابات المدينة على الربحية، مع الأخذ في الاعتبار عوامل أخرى مثل حجم الشركة والصناعة التي تعمل بها. طبقت الدراسة على جميع البنوك المدرجة في بورصة عمان، وهي (15 بنكا)، تم استخدام بيانات من التقارير المالية السنوية للبنوك المدرجة، للفترة من 2012 إلى 2014. وتمثلت متغيرات وأبعاد الدراسة في أن كل من السيولة التي قيست باستخدام النسبة السريعة (Quick Ratio)، الملاءة قيست باستخدام نسبة الدين (Debt Ratio) كمتغيرات مستقلة، والربحية التي قيست باستخدام نسبة العائد على الأصول (Return on Assets) كمتغير تابع، حيث تم استخدام نموذج الانحدار البسيط لتحليل العلاقة بين المتغيرات، السيولة، التي تمثل قدرة البنك على تلبية التزاماته قصيرة الأجل، والملاءة، تمثل قدرة البنك على تحمل الخسائر والوفاء بالتزاماته طويلة الأجل، والربحية، تمثل قدرة البنك على تحقيق أرباح من أصوله.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين السيولة (المقاسة بالنسبة السريعة) والربحية (المقاسة بنسبة العائد على الأصول)، أي أن زيادة السيولة تؤدي إلى انخفاض الربحية. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة أثر بين الربحية والسيولة والمرونة المالية، في التعافي المالي، وأوصت الدراسة أنه يجب تحقيق التوازن بين الحفاظ على مستوى كافٍ من

السيولة وتحقق أقصى عائد على الاستثمارات. تقييم فرص الاستثمار بعناية قبل اتخاذ قرار الاستثمار مع تطوير نماذج تقييم المخاطر. التعافي المالي، وأوصت الدراسة أنه يجب تحقيق التوازن بين الحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة وتحقق أقصى عائد على الاستثمارات. تقييم فرص الاستثمار بعناية قبل اتخاذ قرار الاستثمار مع تطوير نماذج تقييم المخاطر.

التعافي المالي، وأوصت الدراسة أنه يجب تحقيق التوازن بين الحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة وتحقق أقصى عائد على الاستثمارات. تقييم فرص الاستثمار بعناية قبل اتخاذ قرار الاستثمار مع تطوير نماذج تقييم المخاطر.¹

توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة إيجابية بين الذمم المدينة والربحية، ولكن ليست بشكل كبير، وهذا يعني أن تأثير الذمم المدينة على ربحية المؤسسات يتغير في أوقات الأزمات. وقد أوصت الدراسة بأهمية وضع سياسات واضحة لائتمان العملاء، وضرورة متابعة تحصيل الديون بشكل فعال، استخدام أنظمة حاسوبية لإدارة الحسابات المستحقة القبض.²

¹ Ahmad DAHIYAT « Does Liquidity and Solvency Affect Banks Profitability Evidence from Listed Banks in Jordan », International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Science, Vol. 6, No.1, January 2016, pp. 35–40.

² Ksenija Denčić-Mihajlov, « IMPACT OF ACCOUNTS RECEIVABLE MANAGEMENT ON THE PROFITABILITY DURING THE FINANCIAL CRISIS: EVIDENCE FRO SERBIA », University of Niš, Faculty of Economic, Serbia, Conference 12 November 2015, pp: 01–11.

المبحث الثالث: التعليق على الدراسات السابقة

كما ذكر سابقا، فإن الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة بالموضوع تعتبر قليلة، سواءً وطنيا أو خارج الوطن، وهذا راجع إلى حداثة الدراسة، الذي يعتمد على تطبيق مفاهيم حديثة لتوازن المالي وبالتالي تأثير تحصيل ديون العملاء على أبعاد هذا التوازن، وفي ضوء تحليل الدراسات السابقة، يمكن أن نبرز أوجه الشبه والاختلاف بين كل دراسة والدراسة الحالية والتعليق عليها.

المطلب الأول: التعليق على الدراسات السابقة العربية

في هذا المطلب سيتم إبراز أوجه الشبه والاختلاف بين كل دراسة من الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية.

1. دراسة (بوطويل هند، 2024)

المقارنة بين دراسة بعنوان "أثر إدارة الذمم المدينة على ربحية المؤسسات الصناعية لإنتاج البلاط بولاية سطيف"، ودراستنا الحالية، من خلال المقارنة نبرز نقاط التشابه والاختلاف الرئيسية:

أوجه التشابه في الهدف العام فكلا الدراستين تهدف إلى فهم العلاقة بين متغيرات مالية مرتبطة بالعملاء (الذمم المدينة) والأداء المالي للشركات. تشابهت المنهجية، حيث تعتمد كلتا الدراستين على تحليل البيانات الكمية واستخدام النماذج الإحصائية لتحليل العلاقة بين المتغيرات.

التركيز على القطاع الاقتصادي فكلا الدراستين تركز على المؤسسات في القطاع الاقتصادي.

أوجه الاختلاف في الدراسة الحالية تمثلت في المتغير التابع لدراسة الحالية تستخدم مجموعة أوسع من المؤشرات المالية لقياس الأداء، مما يوفر صورة أكثر شمولية.

أما المتغيرات المستقلة، فالدراسة الحالية تستخدم مؤشر متوسط فترة التحصيل وهو أكثر تحديداً لقياس كفاءة تحصيل الديون، بينما الدراسة السابقة تستخدم معدل دوران الذمم المدينة.

مجتمع الدراسة الحالية تركز على مؤسسة واحدة، مما يتيح تحليلاً أعمق، ولكن يقلل من تعميم النتائج. أيضاً الفترة الزمنية، تختلف قليلاً بين الدراستين، الدراسة الحالية تغطي الفترة من 2019 إلى 2023، هذه الفترة تشمل فترة ما قبل الجائحة وخلالها وبعدها، مما يتيح تحليل تأثير الأحداث العالمية على نتائج الدراسة، أما الدراسة السابقة فهي تغطي الفترة من 2015 إلى 2019، هذه الفترة تسبق الجائحة بشكل كامل، مما يوفر قاعدة مقارنة مختلفة.

أما الدراسة السابقة تستخدم منهجية أكثر تفصيلاً تشمل نموذج البيانات اللوحية. ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسة السابقة هو أن القيمة المضافة للدراسة الحالية تتميز بالتخصص في قطاع الاتصالات، مما يوفر فهماً أعمق لتأثير تحصيل الديون على هذا القطاع الذي يتميز بخصائصه الخاصة.

تعددية المؤشرات المالية، مما توفير صورة أكثر شمولية عن الأثر المالي لعمليات التحصيل، والتركيز على مؤشر متوسط فترة التحصيل يعتبر أكثر دقة في قياس كفاءة تحصيل الديون.

الحدثة، كون الدراسة أجريت في فترة زمنية أكثر حداثة، فقد تكون أكثر قدرة على التقاط التغيرات الحديثة في بيئة الأعمال.

إبراز أثر جائحة كورونا على تحصيل الديون وعلى الأداء والتوازن المالي لشركة.

2. دراسة (يسري محمد على خيري، 2022)

خلال المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة، نبرز نقاط التشابه والاختلاف

الرئيسية:

تمثلت أوجه التشابه في الهدف العام فكلا الدراستين تهدف إلى فهم العلاقة بين متغيرات مالية مرتبطة بالعملاء (الذمم المدينة) والأداء المالي للشركات. تشابهت المنهجية، حيث تعتمد كلتا الدراستين على تحليل البيانات الكمية واستخدام النماذج الإحصائية. التركيز على القطاع الاقتصادي فكلا الدراستين تركز على المؤسسات في القطاع الخاص. أوجه الاختلاف في الدراسة السابقة تمثلت في المتغير التابع لدراسة الحالية تستخدم مجموعة أوسع من المؤشرات المالية لقياس الأداء، مما يوفر صورة أكثر شمولية. أما المتغيرات المستقلة، فالدراسة الحالية تستخدم مؤشر متوسط فترة التحصيل وهو أكثر تحديداً لقياس كفاءة تحصيل الديون. مجتمع الدراسة الحالية تركز على مؤسسة واحدة، مما يتيح تحليلاً أعمق، ولكن يقلل من تعميم النتائج.

الفترة الزمنية، تختلف قليلاً بين الدراستين، مما قد يؤثر على النتائج. وما يميز دراستنا الحالية عن الدراسة السابقة هو أن القيمة المضافة للدراسة الحالية تتميز بالتخصص في قطاع الاتصالات، مما يوفر فهماً أعمق لتأثير تحصيل الديون على هذا القطاع الذي يتميز بخصائصه الخاصة. أما تعددية المؤشرات المالية، توفير صورة أكثر شمولية عن الأثر المالي لعمليات التحصيل، والتركيز على مؤشر متوسط فترة التحصيل يعتبر أكثر دقة في قياس كفاءة تحصيل الديون.

الحدثة، كون الدراسة أجريت في فترة زمنية أكثر حداثة، فقد تكون أكثر قدرة على التقاط التغيرات الحديثة في بيئة الأعمال.

3. دراسة (رافعة إبراهيم الحمادي، عبد الجليل عبد المحسن عمران. 2022)

الدراسة بعنوان "التوازن المالي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (2004-2019)" للباحث عبد الجليل عبد عمران

خلال المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة، نبرز نقاط التشابه والاختلاف الرئيسية:

تمثلت أوجه التشابه في الهدف العام كلا الدراستين تهدف إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية، تشابهت المنهجية، حيث اعتمدت كلتا الدراستين على تحليل البيانات المالية واستخدام المؤشرات المالية.

أوجه الاختلاف في الدراسة الحالية القطاع المستهدف يختلف حيث في الدراسة الحالية تركز على قطاع الاتصالات، بينما الدراسة السابقة تركز على القطاع المصرفي، واختلفت الدراستين في المتغيرات المستقلة والتابعة، إذ تختلف المؤشرات المالية المستخدمة في كلتا الدراستين، وذلك راجع إلى طبيعة القطاع، الدراسة الحالية تركز على تحصيل الديون، أما الدراسة السابقة تركز على التوازن المالي الشامل، أهداف الدراسة فالدراسة الحالية تقييم تأثير تحصيل الديون، أما الدراسة السابقة تقييم التوازن المالي، البيانات المتاحة في الدراسة الحالية أكثر تفصيلاً حول تحصيل الديون، أما في الدراسة السابقة بيانات أوسع تغطي جميع جوانب الميزانية العمومية، الاختلاف في الإطار النظري، حيث الدراسة الحالية تركز على إدارة الذمم المدينة، وفي الدراسة السابقة تركز على نظريات التوازن المالي.

الاختلاف نجده أيضاً في العينة، فالدراسة الأولى تركز على مؤسسة واحدة، بينما الدراسة الثانية تشمل عينة أكبر من المصارف، وتختلف الفترة الزمنية قليلاً بين الدراستين. ما يميز دراستنا تقدم فهماً أعمق لكيفية تأثير عامل محدد (تحصيل الديون) على التوازن المالي لمؤسسة في قطاع اقتصادي، استخدام مؤشر "متوسط فترة التحصيل" كأداة لقياس كفاءة تحصيل الديون، وهو مؤشر حاسم في قطاع الاتصالات، وكذا تقديم تحليل مفصل لكيفية تأثير تحصيل الديون على مؤشرات الأداء المالي المختلفة.

4. دراسة (محمد فخري محمد، 2021)

المقارنة بين دراسة بعنوان " مدى تأثير الذمم المدينة على الربحية دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات المدرجة في سوق عمان المالي للمدة (2010 - 2019)", ودراستنا الحالية. خلال المقارنة بين الدراسة الحالية ودراسة محمد فخري محمد، نبرز نقاط التشابه والاختلاف الرئيسية:

تمثلت أوجه التشابه في الهدف العام فكلا الدراستين تهدف إلى فهم العلاقة بين الذمم المدينة والأداء المالي للشركات، وكلا الدراستين تركز على الذمم المدينة كمؤشر رئيسي، كلا الدراستين تستخدم مؤشرات الربحية كمتغير تابع.

أما أجه الاختلاف فإن الدراسة الحالية تركز على قطاع الاتصالات، بينما الدراسة السابقة تركز على المؤسسات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، والمؤشرات المستخدمة لقياس الذمم المدينة في الدراسة الحالية تستخدم متوسط فترة التحصيل، بينما الدراسة الثانية تستخدم الذمم القائمة ومعدل دوران الذمم المدينة.

ركزت الدراسة الحالية على مؤسسة واحدة، بينما الدراسة الثانية تشمل عينة أكبر من المؤسسات، وتختلف الفترة الزمنية قليلاً بين الدراستين.

كذلك تختلف المنهجيات الإحصائية المستخدمة في كلتا الدراستين، أما المتغيرات المستقلة، الزمنية تختلف قليلاً بين الدراستين.

وما يميز دراستنا أنها توفر فهماً أعمق لتأثير الذمم المدينة على قطاع الاتصالات، والتركيز على مؤشر متوسط فترة التحصيل الذي يعتبر أكثر دقة في قياس كفاءة تحصيل الديون.

أما ما يميز الدراسة السابقة أنها تتيح تعميم النتائج على نطاق أوسع وتغطي مجموعة متنوعة من الصناعات، مما يوفر صورة أكثر شمولية، كما أن تركيزها على معدل دوران الذمم المدينة يعتبر مقياساً جيداً لكفاءة إدارة الذمم المدينة.

كلا الدراستين أظهرتا وجود علاقة بين الذمم المدينة والربحية، ولكن بآليات مختلفة.

المطلب الثاني: التعليق على الدراسات السابقة الأجنبية

في هذا المطلب سيتم إبراز أوجه الشبه والاختلاف بين كل دراسة من الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية.

1. دراسة

Roni Herison, Romansyah Sahabuddin, Muhammad Azis,)

(Fajrini Azis, 2022

تأثير دوران رأس المال العامل، دوران الحسابات المدينة، ودوران المخزون على الربحية في القطاع الإندونيسي.

ودراستنا الحالية تمثلت أوجه التشابه، في أن الهدف العام كلا الدراستين تهدف إلى دراسة تأثير إدارة الأصول المتداولة على الربحية، كذلك المتغير التابع، فالدرستين تستخدم مؤشرات ربحية كمتغير تابع رئيسي، القطاع المستهدف، به تشابه كون القطاعين تجاريين الأول تجاري اقتصادي في الاتصالات والآخر تجاري اقتصادي في البيع بالتجزئة، أما المنهجية الدراستين تعتمدان على تحليل الانحدار لتحديد العلاقة بين المتغيرات.

تمثلت أوجه الاختلاف في المتغيرات المستقلة، الدراسة الحالية تركز على متوسط فترة التحصيل، بينما الدراسة السابقة تركز على مجموعة أوسع من مؤشرات دوران الأصول المتداولة؛ والعينة تختلف في كلتا الدراستين من حيث الحجم والبلد، كما تختلف الفترة الزمنية التي تغطيها كل دراسة.

ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسة السابقة هو أن القيمة المضافة لها تكمن في

- التخصص الذي يوفر فهماً أعمق لتأثير تحصيل الديون على هذا قطاع الاتصالات.

- التركيز على مؤشر متوسط فترة التحصيل الأكثر دقة في قياس كفاءة تحصيل

الديون.

بعكس الدراسة السابقة التي تغطي مجموعة واسعة من مؤشرات دوران الأصول المتداولة، مما يوفر صورة أكثر شمولية عن تأثير إدارة الأصول المتداولة على الربحية. أيضا قطاع التجاري يوفر فهماً أعمق للتحديات التي تواجه شركات التجزئة فيما يتعلق بإدارة المخزون والحسابات المدينة، كما أوضحت الدراسة العلاقة الإيجابية بين دوران رأس المال العامل ودوران الحسابات المدينة والربحية.

2. دراسة (E.Chuke Nwude, elias IAgbo,2018)

المقارنة بين الدراسة بعنوان " تأثير فترة الذمم المدينة على ربحية شركات التأمين في نيجيريا"، ودراستنا الحالية

Impact of Accounts Receivable period on the profitability of
quoted insurance companies in Nigeria

خلال المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة، نبرز نقاط التشابه والاختلاف الرئيسية:

تمثلت أوجه التشابه في الهدف العام كلا الدراستين تهدف إلى دراسة تأثير الذمم المدينة على الأداء المالي للشركات، كما نلاحظ أن المتغير المستقل متشابهان فكلا الدراستين تستخدم مؤشراً مرتبطاً بالذمم المدينة (متوسط فترة التحصيل أو فترة الذمم المدينة)، المتغير التابع أيضا كلا الدراستين تستخدم مؤشرات الربحية كمتغير تابع رئيسي.

أوجه الاختلاف في الدراسة الحالية القطاع المستهدف في الدراسة الحالية تركز على قطاع الاتصالات، بينما الدراسة الثانية تركز على قطاع التأمين،

المؤشرات المستخدمة لقياس الذمم المدينة تختلف في الدراسة الحالية تستخدم متوسط فترة التحصيل، بينما الدراسة السابقة تستخدم فترة الذمم المدينة. وتختلف العينة المستخدمة في كلتا الدراستين من حيث الحجم والجغرافيا، وكذا الفترة الزمنية التي تغطيها كل دراسة.

وما يميز دراستنا الحالية عن الدراسة السابقة هو أن القيمة المضافة للدراسة الحالية تتميز بالتخصص في قطاع الاتصالات، مما يوفر فهماً أعمق لتأثير تحصيل الديون على هذا القطاع الذي يتميز بخصائصه الخاصة، والتركيز على مؤشر متوسط فترة التحصيل يعتبر المؤشر الأكثر دقة في قياس كفاءة تحصيل الديون.

بينما الدراسة السابقة فتخصصت في قطاع التأمين، مما يوفر فهماً أعمق للتحديات التي تواجه شركات التأمين فيما يتعلق بتحصيل الديون، وقامت بتحليل العوامل الأخرى، مثل تأثير حجم الشركة ونسبة الأصول الثابتة على الربحية، كما أظهرت أن فترة الذمم المدينة لها تأثير سلبي وغير معنوي على الربحية، مما يشير إلى أن التأثير ليس قوياً أو ثابتاً.

3. دراسة (senija Dencic–Mihajlov,2015)

أوجه التشابه، وتكمن في أن الدراستين تهدف إلى دراسة تأثير إدارة الذمم المدينة على الربحية.

وقد استخدم نفس المتغير التابع للدراستين واستعملت نفس مؤشرات الربحية كمتغير تابع رئيسي، أما المتغير المستقل فكلا الدراستين تتناول جوانب مختلفة من إدارة الذمم المدينة. تعددت وتباينت أوجه الاختلاف، حيث إن القطاع المستهدف، في الدراسة الحالية تركز على قطاع الاتصالات والقطاع الاقتصادي التجاري، بينما الدراسة السابقة، فقد تعددت القطاعات لتشمل مجموعة مختلفة من المؤسسات الناجحة ومدرجة في سوق المال.

اختلفت العينة المستخدمة في كلتا الدراستين من حيث الحجم والبلد محل الدراسة، وتباينت الفترة الزمنية التي تغطيها كل منهما، مع تركيز الدراسة السابقة على فترة الأزمة المالية، أما دراستنا الحالية لم تركز على الأزمات إل أن فترة الدراسة تتخللها فترة الوباء والتي كان لها تأثير مباشر على الذمم المدينة وتحصيل الديون.

نتائج الدراسة السابقة توصلت إلى أنه توجد علاقة موجبة بين الذمم المدينة والربحية، مع تأثير الأزمة المالية.

أما عن القيمة المضافة لدراستنا تمثلت في التخصص بالنسبة للقطاع الاقتصادي مما يوفر فهم أعمق لتأثير تحصيل الديون على التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية، وخاصة كفاءة وإدارة تحصيل ديون العملاء بعكس ما تميزت به الدراسة السابقة من شمولية، أيضا سلطت الضوء على تأثير الأزمة المالية وأهمية إدارة الذمم المدينة خلال الفترات الصعبة.

4. دراسة (Ahmad DAHIYAT,2016)

المقارنة بين دراسة بعنوان "هل تؤثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك؟ أدلة من البنوك المدرجة في الأردن ودراستنا الحالية،

تمثلت أوجه التشابه، في أن كلا الدراستين تهدف إلى دراسة العلاقة بين المؤشرات المالية المختلفة والتوازن المالي للشركات، وأنها تستخدم نفس مؤشرات القياس فالسيولة استخدم مؤشر السيولة السريعة وللملاءة المالية نسبة الدين والربحية كمتغير تابع مقياس بمعد العائد على الأصول. ولدراسة هذه العلاقة اعتمدت الدراستان على تحليل الانحدار بين المتغيرات.

تمثلت أوجه الاختلاف في أن القطاع المستهدف، فالدراسة الحالية تركز على قطاع الاقتصادي غير المصرفي، بينما الدراسة السابقة تركز على قطاع البنوك والمصارف، أيضا يكمن الإخلاف في المتغيرات المستقلة، الدراسة الحالية تركز على متوسط فترة التحصيل، بينما الدراسة السابقة تركز على السيولة والملاءة المالية، وتختلف العينة المستخدمة أيضا في كلتا الدراستين من حيث الحجم والجغرافيا؛ أما الفترة الزمنية فتباينت في كل دراسة.

ما يميز دراستنا هو التخصص في القطاع الاقتصادي، الاتصالات بصفة خاصة، توفير فهماً أعمق لتأثير تحصيل الديون على هذا القطاع على توازنه المالي.

حيث ركزنا على مؤشر متوسط فترة التحصيل من أجل الدقة في قياس كفاءة تحصيل الديون. بعكس الدراسة السابقة التي تخصصت في قطاع البنوك، مما يوفر فهماً أعمق للعلاقة

بين السيولة والملاءة المالية والربحية في القطاع المصرفي.

أيضا تحليل العلاقة بين مجموعة واسعة من المتغيرات المالية، فكانت علاقة عكسية بين السيولة (المقاسة بالنسبة السريعة) والربحية، وتوصلت إلى وجود علاقة أثر بين الربحية والسيولة والمرونة المالية.

خلاصة الفصل

أظهرت الدراسات السابقة علاقة إدارة الذمم المدينة بالأداء المالي والتوازن، تنوعاً في القطاعات المدروسة والمنهجيات المستخدمة، وتتفق جميعاً على أهمية هذا المتغير في التأثير على الربحية، فجاءت أوجه التشابه لفهم العلاقة بين إدارة الذمم المدينة والأداء والتوازن المالي، واستخدم بشكل عام تحليل الانحدار كأداة إحصائية.

اختلفت الدراسات في اختيار القطاع، وشملت قطاعات اقتصادية، صناعية، تجارية خدماتية، وتنوعت المؤشرات لقياس إدارة الذمم المدينة بين متوسط فترة التحصيل ومعدل دوران الذمم المدينة، والحجم الزمني للعينات.

كما أظهرت الدراسات وجود علاقة بين إدارة الذمم المدينة والأداء المالي، ووجود علاقة بين مؤشرات التوازن المالي، لكن طبيعة العلاقة وتأثيرها تختلف باختلاف القطاع والظروف الاقتصادية، وأشارت الدراسات أن تحسين إدارة الذمم المدينة يؤدي إلى تحسين الأداء المالي، بينما أشارت دراسات أخرى إلى أن التأثير غير مباشر أو متأثر بعوامل أخرى مثل الأزمات المالية.

الفصل الثالث:

الطريقة والأدوات

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات المستخدمة

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى شرح الأساليب والأدوات التي تم استخدامها في الدراسة والتي أدت إلى الحصول على النتائج المرجوة، وسيتم من خلاله وصف الطريقة العلمية التي تم اتباعها في الدراسة، وشرح الأدوات والتقنيات التي تم استخدامها لجمع وتحليل البيانات، وكذلك وصف العينات المستخدمة في الفصل، كما سيتم من خلال هذا الفصل تحليل النتائج المستخلصة وتقييم الدراسة بشكل عام.

المبحث الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

سنتحدث في هذا الجزء عن مجتمع وعينة الدراسة المستخدمة، وسنتطرق إلى وحدة المعاينة في الدراسة، حيث سنتعرف على المديرية العملية للاتصالات الجزائرية خنشة ونوضح حجم العينة وتركيبها وسياسة الائتمان التي تعتمد عليها وطريقة تحصيلها لديونها، وكيفية اختيار النسب أو العناصر المشمولة في الدراسة، وسنتحدث عن المتغيرات المدروسة ونموذج الدراسة المستخدم.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

سنتعرف فيما يلي على مجتمع وعينة الدراسة، كما سنقدم نبذة مختصرة عن تطبيق سياسة الائتمان وتحصيل ديون العملاء في المديرية العملية للاتصالات الجزائرية خنشة، بناءً عن إجراءات استرداد الديون المعمول بها والمطبقة بالشركة في هذا الإطار، وذلك لفهم حقيقة تلك العملية وتأثيرها على التوازن المالي للمؤسسة.

1. مجتمع الدراسة

أرادت الباحثة من خلال هذه الدراسة إبراز واقع تطبيق تحصيل ديون العملاء وتأثيره على التوازن المالي في مجتمع الدراسة، الذي يشمل المؤسسات الاقتصادية، وتمثل سياسة الائتمان وإدارة تحصيل الديون عنصراً مهماً في هذا السياق، إذ يساعد على تعزيز التوازن المالي داخل الشركة وتحسين فعالية الأداء المالي.

أ. وحدة المعاينة

- تقديم مؤسسة اتصالات الجزائر: اتصالات الجزائر هي مؤسسة ذات أسهم برأسمال عمومي (SPA)، تنشط في مجال الاتصالات السلكية، واللاسلكية، والهاتف الثابت، والإنترنت. تأسست وفق القانون 2000/03 المؤرخ في 05 أوت 2000، المتعلق بإعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والذي كرس الفصل بين نشاطات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمحدد للقواعد العامة للبريد

والمواصلات، فضلا عن قرارات المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE) بتاريخ 01 مارس 2001 الذي نص على إنشاء مؤسسة عمومية اقتصادية أطلق عليها اسم "اتصالات الجزائر".

وفق هذا القانون الذي حدد نظام مؤسسة عمومية اقتصادية تحت الصيغة القانونية "مؤسسة ذات أسهم" برأسمال اجتماعي قدره 115 00.000.000.000 دج ومقيدة في المركز الوطني للسجل التجاري يوم 11 ماي 2002.¹

• **الخدمات التي تقدمها اتصالات الجزائر:**

تقدم مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك:²

- **خدمات الهاتف الثابت:** تشمل خدمات الهاتف الأرضي التقليدية وخدمات الهاتف عبر بروتوكول الإنترنت (VoIP)؛
 - **خدمات الإنترنت:** توفير خدمة الإنترنت ذات النطاق العريض (ADSL, Fiber) للشركات والأفراد، بما في ذلك خدمات الإنترنت المتنقلة؛
 - **خدمات البيانات:** توفير خدمات نقل البيانات المختلفة، مثل خدمات الاستضافة والتخزين السحابية؛
 - **خدمات البيانات:** تقدم خدمات البيانات للشركات والمؤسسات الحكومية، بما في ذلك خدمات الاستضافة والشبكات الخاصة الافتراضية؛
 - **خدمات القيمة المضافة:** تقديم مجموعة من الخدمات الإضافية، مثل خدمات المكالمات الدولية، وخدمات الإنترنت المتخصص؛
 - **خدمات الدعم الفني:** تقديم الدعم الفني للزبائن في حالة مواجهتهم لأي مشاكل تقنية
- أهمية اتصالات الجزائر:**

¹ اتصالات الجزائر، من <https://www.algeriatelecom.dz/ar/page/le-groupe-p2> ، تم الاطلاع عليه

في: 2025/04/01.

² معلومات مقدمة من طرف المديرية التجارية وخليية الإعلام بمقر المديرية العملية لاتصالات الجزائر خنشة.

- تعتبر اتصالات الجزائر العمود الفقري لشبكة الاتصالات في الجزائر، حيث توفر البنية التحتية اللازمة لتقديم خدمات الاتصالات المختلفة؛
- تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للجزائر من خلال توفير خدمات الاتصالات اللازمة لدفع عجلة التنمية في مختلف القطاعات؛
- تقدم خدماتها لجميع شرائح المجتمع، مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

• **التحديات التي تواجه اتصالات الجزائر:**

- توسيع تغطية شبكات الاتصالات في المناطق النائية؛
- تحسين جودة الخدمات المقدمة، خاصة في المناطق النائية؛
- مواكبة التطور التكنولوجي السريع وتقديم أحدث الخدمات والتقنيات.

2. عينة الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على المديرية العملية للاتصالات الجزائر لولاية خنشلة بغرض معرفة سياسة الائتمان واستراتيجيات تحصيل ديون العملاء وتأثيرها على التوازن المالي للمؤسسة.

ولتحقيق هذا الهدف، تمّ اختيار خمسة سنوات الأخيرة لمعالجة مشكلة البحث والمتمثلة في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023.

3. لمحة عن السياسة الائتمانية وإدارة تحصيل ديون العملاء في اتصالات الجزائر:¹

أ. استرجاع الديون على مستوى الوكالات التجارية:

- **توقيع عقد الاشتراك:** تبدأ العملية بتوقيع العميل عقد الاشتراك للحصول على الخدمة.

¹ Procédure de recrutement des créances, ALGERIE TÉLÉCOM, Direction Générale,

Direction Recrutement, 2015, p p : 1- 36.

- **التنفيذ والفاثورة:** يتم تقديم الخدمة للعميل ثم يتم إصدار فاتورة له.
- **الدفع:** يقوم العميل بسداد الفاتورة خلال مدة تقدر بـ 30 يوم.
- **متابعة الدفع:** إذا لم يتم الدفع في الوقت المحدد، يتم اتخاذ الإجراءات التالية:
 - المرحلة الأولى يتم الاتصال بالعميل هاتفياً لتذكيره بالدين وحثه على السداد؛
 - المرحلة الثانية إذا لم يتم السداد بعد الاتصال الأول، يتم إرسال رسالة كتابية للعميل؛
 - المرحلة الثالثة التخلف عن السداد، يتم تقييد أو تعليق الخدمة المقدمة للعميل.
- رد فعل العميل إذا قام العميل بالاتصال للاحتجاج على هذه الإجراءات، يتم تسجيل احتجاجه.
- **الإجراءات القانونية** إذا لم يتم تسوية الموقف بعد اتخاذ جميع الإجراءات السابقة، يتم تحويل الملف إلى القسم القانوني لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
 - ب. استرجاع الديون على مستوى الوكالات التجارية:
- **الإشراف على عملية الاسترجاع:**
 - **مراقبة التقويم المحاسبي:** يحرص رئيس القسم على تطبيق التقويم المحاسبي بشكل صارم في جميع مراحل عملية الاسترجاع.
 - **متابعة أداء فريق العمل:** يقوم بمتابعة أداء فريق العمل المكلف باسترجاع الديون والتأكد من التزامهم بالإجراءات المحددة.
 - **تنفيذ الإجراءات التحفيزية والقسرية:** يعمل على تنفيذ الإجراءات التحفيزية والقسرية لتحفيز العملاء على سداد ديونهم.
- **إدارة الديون المتنازع عليها:**
 - الدين ضمن نظام SBSS يشمل ذلك الديون المسجلة في النظام الحالي للمعلومات؛
 - الدين خارج نظام SBSS الديون غير المسجلة في النظام وجميع الفواتير اليدوية؛
 - متابعة سير الإجراءات القانونية المتعلقة بالديون المتنازع عليها.

• التعاون مع الأقسام الأخرى:

المشارك في لجان تسوية الديون لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن الديون المعقدة.

ثانيا: متغيرات ونموذج الدراسة

يمثل نموذج الدراسة المقترح تصورا لعلاقة التأثير المحتملة بين المتغير المستقل (إدارة تحصيل ديون العملاء) والمتغير التابع (التوازن المالي)، حيث تحاول الدراسة من خلاله تقديم تفسير واقعي للظاهرة المدروسة، وهذا في ضوء إشكالية الدراسة وفروضها.

1. المتغير المستقل:

تحصيل ديون العملاء تشير عملية التحصيلات إلى سياسة الائتمان وجهود استرداد الديون غير المسددة من العملاء، عندما تقوم الشركة ببيع منتجاتها وخدماتها بالائتمان لعملائها، واستخدمت الدراسة نسبة متوسط فترة تحصيل العملاء، وهي متوسط الفترة الزمنية الواقعة ما بين بيع الشركة لبضاعتها وخدماتها وبين تحصيل الذمم المدينة الناتجة عنها.

2. المتغيرات التابع:

التوازن المالي يمكن قياسه من خلال نسب السيولة والربحية والملاءة والاستقلالية المالية، التي تمثل في محصلتها النهائية الصحة المالية للشركة، أما لدراسة تأثير إدارة تحصيل الديون على هذا التوازن فقد اعتمدنا النسب بما يتماشى ونشاط الشركة التالية:

- **مؤشر السيولة** ممثل بـ نسبة السريعة توضح قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الأكثر سيولة؛
- **مؤشر الربحية** ممثل بـ **معدل العائد على الأصول** يستخدم لقياس كفاءة الشركة في تحقيق الأرباح من أصولها؛
- **مؤشر الملاءة** ممثل بـ = نسبة القدرة على سداد تظهر مدى قدرة الشركة على سداد ديونها باستخدام أصولها؛

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات المستخدمة

- مؤشر الاستقلالية المالية ممثل بـ نسبة الأموال الخاصة تعكس مدى اعتماد الشركة على التمويل الذاتي مقارنة بالتمويل الخارجي.

يمكن تلخيص متغيرات الدراسة وطرق قياسها في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: متغيرات الدراسة

الرمز	طريقة الحساب	متغيرات الدراسة	
QAR	$\frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}}$	نسبة السيولة السريعة Quick-Acid Ratio	المتغيرات التابعة
ROA	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$	معدل العائد على الأصول Return on Assets	
ARD	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$	نسبة القدرة على السداد Assets Ratio Débat	
EAR	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون المالية}}$	نسبة الاستقلالية المالية Equity to Assets Ratio	
ACP	$365 \times \frac{\text{متوسط العملاء}}{\text{المبيعات}}$	متوسط فترة التحصيل Aérage Collection Période	المتغير المستقلة

المبحث الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتناول فيما يأتي موضوع الأدوات المستخدمة في الدراسة حيث سنتعرف على مجموعة الأدوات التي تم اعتمادها لتحقيق أهداف البحث وتوفير البيانات الضرورية للتحليل والاستنتاجات وسنستكشف أهمية صدق وثبات الأدوات، ودورها في تحقيق الدقة والموثوقية في الدراسات العلمية.

أولاً: أداة الدراسة

استخدمنا في الدراسة الحالية مصدرين رئيسيين للحصول على البيانات اللازمة وهما:
1. المصادر الثانوية: تمثلت في الكتب والدوريات والرسائل الجامعية، والتي استخدمت في بناء الإطار النظري للدراسة.

المصادر الأولية: تم تصميم أداة الدراسة (دراسة حالة) اعتماداً على القوائم المالية السنوية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023 م التي تم الحصول عليها

ثانياً: الأدوات الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، اعتمدت الباحثة على جمع الوثائق المحاسبية (القوائم المالية) كأداة رئيسية لتوفير البيانات الأولية لفترة الخمس سنوات الأخيرة المتعلقة بالشركة محل الدراسة، تم الحصول على هذه الوثائق من مصلحة المحاسبة والمالية بالتعاون مع المسؤول المختص، بعد جمع البيانات، تم إدخالها ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج Eviews 13 ، الذي يعتبر أداة فعالة لتحليل البيانات المالية واختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير تحصيل ديون العملاء على التوازن المالي للمؤسسة، ويتميز برنامج Eviews بقدرته على تحليل السلاسل الزمنية، مما يسمح بفحص وتحليل البيانات الممتدة عبر فترة زمنية معينة، واختبار العلاقات بين المتغيرات المالية عبر الزمن، هذا التحليل الزمني مكن الباحثة من إجراء اختبارات دقيقة لمتابعة تأثيرات تحصيل الديون على المتغيرات المالية المدروسة على مدى الخمس سنوات.

خلاصة الفصل:

يوضح هذا الفصل المنهجية المتبعة في الدراسة، والتي تعتمد على دراسة حالة في المديرية العملية للاتصالات الجزائرية بولاية خنشلة خلال الفترة 2019-2023. شملت عينة الدراسة البيانات المالية للمؤسسة خلال هذه السنوات الخمس، من خلالها تم تحديد متوسط فترة تحصيل العملاء كمتغير مستقل، بينما تم قياس التوازن المالي كمتغير تابع من خلال أربعة مؤشرات (نسبة السيولة السريعة، معدل العائد على الأصول، نسبة القدرة على السداد، ونسبة الاستقلالية المالية). لجمع البيانات، تم الاعتماد على مصادر أولية ممثلة بالقوائم المالية السنوية، وتحليل هذه البيانات واختبار العلاقة بين المتغيرات، استخدام البرنامج الإحصائي Eviews 13 ، الذي يتميز بقدرته على تحليل السلاسل الزمنية وفحص تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة عبر الزمن.

الفصل الرابع:
التحليل الإحصائي
واختبار الفرضيات

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

تمهيد:

يستهل هذا الفصل مرحلة محورية في دراستنا، حيث ننقل من وصف البيانات إلى تحليلها الإحصائي واختبار الفرضيات التي تم طرحها، حيث يهدف الفصل إلى تقديم فهم معمق للنتائج التي تم الحصول عليها، وذلك من خلال تطبيق أدوات التحليل الإحصائي المناسبة، سنقوم بتحليل البيانات بشكل منهجي للكشف عن العلاقات بين المتغيرات المدروسة، وتقييم مدى دلالتها الإحصائية، بالإضافة إلى ذلك، سنسعى إلى التحقق من الافتراضات الأساسية للنماذج الإحصائية المستخدمة لضمان موثوقية النتائج، هذا الفصل سيوفر الأساس الكمي للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها.

المبحث الأول: التحليل الإحصائي

سنتحدث فيما يلي عن النتائج التي تم الحصول عليها من الدراسة المقامة حيث يهدف هذا المطلب إلى تقديم نتائج واضحة وشاملة للقراء، وذلك من أجل فهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وتحليلها بشكل موجز، سنتناول أيضا النتائج الرئيسية التي تم العثور عليها والتركيز على النقاط الأكثر إثارة للاهتمام والمعنوية.

أولاً: التوصيف المالي للتوازن المالي

من خلال تحليل الجدول (02) للتوصيف المالي للمديرية للفترة 2019-2023، يمكن ملاحظة تقلبات واضحة في أداء الشركة على مختلف الأصعدة. بالنسبة لنسبة السيولة السريعة، شهدت الشركة تذبذبًا ملحوظًا، حيث تراجعت بشكل كبير في عام 2023 إلى 0.31، مما يشير إلى أزمة سيولة حادة قد تؤثر على قدرتها في تلبية التزاماتها قصيرة الأجل. أما فيما يتعلق بالربحية، فقد سجلت انخفاضًا تدريجيًا منذ عام 2019، وصولًا إلى تسجيل خسائر في عام 2023 بنسبة -0.03، مما يعكس تدهورًا كبيرًا في الأداء المالي العام للمؤسسة. من جانب آخر، أظهرت الملاءة المالية ارتفاعًا حادًا في نسبة الديون إلى الأصول في عام 2023 لتصل إلى 2.89، وهو مؤشر خطير على الاعتماد المتزايد على الديون، ما يضع الشركة في موقف مالي حرج. أما الاستقلالية المالية، فقد شهدت تراجعًا حادًا إلى نسبة سلبية (-0.15) في عام 2023، مما يعني أن الشركة تعتمد بشكل كامل على الديون، مما يزيد من مخاطرها المالية. على الرغم من هذه التحديات، شهدت الشركة تحسنًا ملحوظًا في متوسط فترة التحصيل التي انخفضت بشكل كبير إلى 30.86 يومًا في 2023، مما يعكس جهودًا واضحة لتحسين كفاءة التحصيل.

بشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن الشركة بحاجة ماسة إلى تعزيز استراتيجياتها المالية، خاصة فيما يتعلق بإدارة الديون والسيولة، للحفاظ على استقرارها المالي في المستقبل.

الجدول رقم 2: التوصيف المالي لنسب التوازن المالي للمديرية للمدة 2019 -

2023

النسبة	طريقة الحساب	2019	2020	2021	2022	2023
السيولة السريعة	$\frac{\text{الأصول الجارية - المخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}}$	1.06	0.99	0.94	1.26	0.31
الربحية	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$	0.04	0.02	0.00	0.00	-0.03
الملاءمة المالية	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$	1.09	1.06	1.14	0.87	2.89
الاستقلالية المالية	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون المالية}}$	0.13	0.07	0.00	0.02	-0.15
متوسط فترة التحصيل	$\frac{\text{متوسط العملاء}}{\text{المبيعات}} \times 365 \text{ يوم}$	247.38	260.50	273.63	241.57	30.86

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الميزانيات المالية

ثانياً: تحليل نتائج استقرار السلاسل

تم تطبيق نموذج $ARIMA(0,0,0)$ على المتغيرات التابعة بعد أخذ الفروق الأولى لكل منها، يُعتبر نموذج $ARIMA$ أداة تحليلية قوية تُستخدم عندما تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستواها الأول، حيث يتم أخذ الفرق الأول لإزالة أي اتجاهات أو جذر وحدة قد يؤثر على استقرار البيانات، الهدف من استخدام $ARIMA$ في هذا السياق هو تحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى سلاسل مستقرة حتى يتمكن من تحليل العلاقة بين المتغيرات بطريقة دقيقة.

• **معامل التحديد المستقر (R-deux المستقر):** تم استخدامه لقياس مدى قدرة النموذج على تفسير التباين في البيانات الزمنية. إذا كانت القيم مرتفعة، فهذا يدل على أن النموذج يعكس بشكل جيد التغيرات في السلاسل الزمنية ويعطي نتائج موثوقة.

• **MAPE /RMSE** تُستخدم هذه الإحصاءات لتقييم جودة التنبؤ. حيث **RMSE** يقيس الفرق المطلق بين القيم الفعلية والقيم المتوقعة، بينما **MAPE** يقيس نسبة الخطأ، القيم المنخفضة لـ **RMSE** تشير إلى دقة التنبؤ، في حين أن **MAPE** المرتفع قد يشير إلى الحاجة إلى تحسينات إضافية لتقليل التباين بين القيم الفعلية والمتوقعة.

الجدول رقم 3: معامل التحديد المستقر

النموذج	(المستقر R-deux) معامل التحديد المستقر
السيولة السريعة QAR	0.735
معدل العائد على الأصول ROA	0.249
القدرة على السداد ARD	0.891
الاستقلالية المالية EAR	0.541

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات 13 Eviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن السيولة السريعة والقدرة على السداد أظهرتا استقراراً جيداً بعد تطبيق الفرق الأول، حيث بلغت قيم معامل التحديد المستقر 0.735 و 0.891 على التوالي. هذه القيم المرتفعة تشير إلى أن النموذج المستخدم قادر على تفسير نسبة كبيرة من التباين في البيانات الزمنية بعد تطبيق الفرق الأول. بعبارة أخرى، أصبحت السلسلتين الزمنيتين مستقرتين بما فيه الكفاية بعد إزالة جذر الوحدة أو الاتجاهات غير المستقرة.

- **الاستقلالية المالية** أظهرت استقراراً متوسطاً بقيمة معامل التحديد المستقر = 0.541 . هذه القيمة تشير إلى أن النموذج يفسر أكثر من نصف التباين في السلسلة الزمنية.

- معدل العائد على الأصول أظهر قيمة منخفضة جدًا (معامل التحديد المستقر = 0.249)، مما يعني أن السلسلة الزمنية الخاصة بهذا المتغير لم تصل إلى الاستقرار المطلوب بعد تطبيق الفرق الأول.

الجدول رقم 4: جودة التكيف (Qualité de l'ajustement)

الحد الأقصى	الحد الأدنى	المتوسط	الإحصاءات
0.891	0.249	0.604	معامل (المستقر R-deux) التحديد المستقر
0.891	0.249	0.604	R-deux
0.427	0.013	0.211	RMSE (جذر متوسط الأخطاء)
254.860	25.182	144.404	MAPE (متوسط نسبة الخطأ)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews 13

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي :

معامل التحديد المستقر (R-deuxالمستقر) و R-deux متساويان، مما يدل على أن النموذج استقر بشكل معقول بعد تطبيق الفروق، هذا التساوي يشير إلى أن النتائج المقدمة من النموذج تعكس بدقة التباين في البيانات الزمنية بعد أخذ الفروق.

• **RMSE (جذر متوسط الخطأ) :** القيم المنخفضة نسبيًا لمتوسط (0.211) **RMSE** .

تشير إلى أن النموذج يقدم توقعات معقولة بالقيم المستقبلية. يُظهر هذا المؤشر أن الفرق بين القيم الفعلية والقيم المتوقعة ليس كبيرًا في معظم الحالات، مما يعزز الثقة في دقة النموذج.

• **MAPE (متوسط نسبة الخطأ) :** على الرغم من أن **RMSE** كان منخفضًا، فإن

MAPE المرتفع (144.404) يشير إلى وجود تفاوتات كبيرة بين القيم المتوقعة والقيم الفعلية لبعض المتغيرات.

بناءً على التحليل، أظهرت المتغيرات المتعلقة بـ السيولة السريعة والقدرة على السداد استقراراً جيداً بعد تطبيق الفرق الأول، مما يعزز الثقة في استخدام هذه النتائج في التحليل المستقبلي. كما أظهر متغير الاستقلالية المالية مستوى مقبولاً من الاستقرار بعد تطبيق الفرق الأول، مما يتيح الاعتماد على النتائج بشكل موثوق.

أما بالنسبة لمعدل العائد على الأصول، فإن التحليل يشير إلى أهمية استكمال الدراسة لضمان تحقيق استقرار كامل لهذا المتغير.

بشكل عام، يُظهر النموذج دقة تنبؤية جيدة للمتغيرات المدروسة، مما يسمح باستخدام النتائج في التحليل والتنبؤ المستقبلي بثقة.

ثالثاً: اختبار التجانس (Heteroskedasticity Test)

يهدف اختبار التجانس إلى التحقق مما إذا كان التباين في الأخطاء العشوائية ثابتاً عبر جميع مستويات المتغيرات المستقلة. يعتبر هذا التحقق ضرورياً لضمان صحة النموذج الانحداري، حيث إن وجود تباين غير متجانس (Heteroskedasticity) قد يؤدي إلى تقديرات غير دقيقة وتباين في الأخطاء المتبقية، مما يقلل من كفاءة النموذج.

تم تطبيق اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للتحقق مما إذا كان التباين في الأخطاء العشوائية ثابتاً أم متغيراً. وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 5: نتائج اختبار التجانس للنماذج المقدر باستخدام Breusch-Pagan-Godfrey

النموذج	F-statistic	Prob(F-statistic)	Obs*R-squared	Prob (Chi-Square)
النموذج الأول (Y1)	0.4622	0.5453	0.6675	0.4139
النموذج الثاني (Y2)	0.6687	0.4734	0.9113	0.3398
النموذج الثالث (Y3)	0.4841	0.5366	0.6948	0.4046
النموذج الرابع (Y4)	0.7001	0.4642	0.9460	0.3307

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات Eviews 13

الفرضية الصفرية: (H0)

- لا يوجد تباين غير متجانس، والتباين في الأخطاء ثابت عبر مستويات المتغيرات المستقلة.

الفرضية البديلة: (H1)

- يوجد تباين غير متجانس، والتباين في الأخطاء غير ثابت عبر مستويات المتغيرات المستقلة.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن استنتاج أن نتائج اختبار التجانس باستخدام **Breusch-Pagan-Godfrey** على النماذج الأربعة تشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد تباين غير متجانس في الأخطاء العشوائية.

بالنسبة للنموذج الأول الذي يحلل تأثير تحصيل الديون على السيولة السريعة، فإن قيمة **F-statistic** بلغت 0.4622 مع قيمة احتمالية **Prob(F-statistic) = 0.5453**، وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن التباين في الأخطاء العشوائية متجانس. كما أن قيمة $Obs * R^2 = 0.6675$ والاحتمالية المصاحبة لها **Prob (Chi-Square) = 0.4139** تعزز هذا الاستنتاج.

في النموذج الثاني الذي يختبر تأثير تحصيل الديون على العائد على الأصول، كانت قيمة **F-statistic = 0.6687** وقيمة الاحتمالية **Prob(F-statistic) = 0.4734**، وهي أيضًا أكبر من 0.05، مما يشير إلى أن التباين في الأخطاء متجانس ولا يوجد تباين غير متجانس. الأمر ذاته ينطبق على النموذج الثالث الذي يحلل تأثير تحصيل الديون على القدرة على السداد، حيث بلغت قيمة **F-statistic = 0.4841** مع **Prob(F-statistic) = 0.5366**. أخيرًا، النموذج الرابع الذي يختبر تأثير تحصيل الديون على الاستقلالية المالية يشير إلى نتائج مشابهة، حيث بلغت قيمة **F-statistic = 0.7001** مع قيمة احتمالية **Prob(F-statistic) = 0.4642**، مما يعني أن التباين في الأخطاء متجانس.

بناءً على ما سبق، جميع النماذج تظهر لا يوجد تباين غير متجانس في الأخطاء العشوائية. هذه النتيجة تدعم موثوقية النماذج وتؤكد أن التقديرات الناتجة من هذه النماذج يمكن الاعتماد عليها في تقييم العلاقة بين تحصيل الديون وكل من السيولة السريعة، العائد على الأصول، القدرة على السداد، والاستقلالية المالية.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات

أولاً: اختبار الارتباط الذاتي لنماذج الدراسة (Autocorrelation Test)

الفرضية الصفرية والبدلية:

1. الفرضية الصفرية: (H_0) لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (عدم وجود ارتباط بين الأخطاء المتتالية).

2. الفرضية البديلة: (H_1) يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (يوجد ارتباط بين الأخطاء المتتالية).

يهدف اختبار الارتباط الذاتي إلى التحقق من عدم وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية المتتالية في النماذج المقدر. إذا كانت هناك علاقة ارتباط ذاتي بين الأخطاء، فإن ذلك يشير إلى أن النموذج يعاني من مشاكل في الافتراضات الأساسية لتحليل الانحدار. وجود ارتباط ذاتي في الأخطاء يمكن أن يؤثر سلباً على تقديرات المعاملات ويقلل من موثوقية النتائج.

1. النموذج الأول: أثر متوسط فترة التحصيل على نسبة السيولة السريعة

الجدول رقم 6: نموذج أثر متوسط فترة التحصيل على نسبة السيولة السريعة

النسبة	طريقة الحساب	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة السيولة السريعة	$\frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}}$	1.06	0.99	0.94	1.26	0.31
متوسط فترة التحصيل	$\frac{\text{متوسط العملاء}}{\text{المبيعات}} \times 365 \text{ يوم}$	247.38	260.50	273.63	241.57	30.86

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على الميزانيات المالية

• **متغيرات الدراسة:** سنعمل في هذه الخطوة على تحديد متغيرات الدراسة وبناء معادلة النموذج القياسي الذي يتوافق مع البحث.

- **المتغير التابع:** يتمثل في نسبة السيولة السريعة ويرمز له بـ QAR .

- **المتغير المستقل:** يتمثل في متوسط فترة التحصيل ويرمز له بـ ACP .

الجدول رقم 7: نتائج اختبار الارتباط الذاتي باستخدام Breusch-Godfrey

للمنموذج الأول

النتائج	القيمة
F-statistic	23.6251
Prob. F(2,1)	0.14396
Obs*R-squared	4.8964
Prob. Chi-Square(2)	0.08645
Durbin-Watson stat	2.7906

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات **Eviews 13**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة $0.14396 = \text{Prob}(F\text{-statistic})$

تشير إلى أن احتمال وجود ارتباط ذاتي غير كافٍ لرفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن

الأخطاء العشوائية مستقلة عن بعضها البعض. بالإضافة إلى ذلك، تشير قيمة **Durbin-**

Watson = 2.7906 إلى أن النموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي، مما يعزز

من موثوقية نتائج النموذج وتوافقه مع الافتراضات الإحصائية.

2. النموذج الثاني: أثر متوسط فترة التحصيل على العائد على الموجودات

الجدول رقم 8: نموذج أثر متوسط فترة التحصيل على العائد على الموجودات

النسبة	طريقة الحساب	2019	2020	2021	2022	2023
العائد على الموجودات	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$	0.04	0.02	0.00	0.00	-0.03
متوسط فترة التحصيل	$\frac{\text{متوسط العملاء}}{\text{المبيعات}} \times 365 \text{ يوم}$	247.38	260.50	273.63	241.57	30.86

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الميزانيات المالية

• متغيرات الدراسة: تتمثل في:

- المتغير التابع: يتمثل في العائد على الأصول ويرمز له بـ ROA ؛
- المتغير المستقل: يتمثل في متوسط فترة التحصيل ويرمز له بـ ACP .

الجدول رقم 9: نتائج اختبار الارتباط الذاتي باستخدام Breusch-Godfrey للنموذج الثاني

النتائج	القيمة
F-statistic	1.9944
Prob. F(2,1)	0.44771
Obs*R-squared	3.9978
Prob. Chi-Square(2)	0.1355
Durbin-Watson stat	3.1692

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews 13

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان قيمة $0.44771 = \text{Prob}(F\text{-statistic})$ تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية. كما أن قيمة **Durbin-Watson = 3.1692** تُعد مؤشرًا جيدًا على أن النموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي، مما يسمح بالاعتماد على نتائجه لتفسير العلاقة بين تحصيل الديون والعائد على الأصول بشكل دقيق.

3. النموذج الثالث: أثر متوسط فترة التحصيل على القدرة على سداد الديون

الجدول رقم 10: نموذج أثر متوسط فترة التحصيل على القدرة على سداد الديون

النسبة	طريقة الحساب	2019	2020	2021	2022	2023
الملاءمة المالية	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$	1.09	1.06	1.14	0.87	2.89
متوسط فترة التحصيل	$365 \times \frac{\text{متوسط العملاء المبيعات}}{\text{يوم}}$	247.38	260.50	273.63	241.57	30.86

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الميزانيات المالية

• متغيرات الدراسة: تتمثل في:

- المتغير التابع: يتمثل في نسبة القدرة على سداد الديون ويرمز له بـ ARD ؛
- المتغير المستقل: يتمثل في متوسط فترة التحصيل ويرمز له بـ ACP .

الجدول رقم 11: نتائج اختبار الارتباط الذاتي باستخدام **Breusch-Godfrey** للنموذج الثالث

النتائج	القيمة
F-statistic	2.7021
Prob. F(2,1)	0.39516
Obs*R-squared	4.2193
Prob. Chi-Square(2)	0.1213
Durbin-Watson stat	2.9234

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات **Eviews 13**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان قيمة $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.39516$ تشير إلى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي في الأخطاء العشوائية.

كما أن قيمة **Durbin-Watson = 2.9234** تُعتبر مثالية لعدم وجود ارتباط ذاتي. بناءً على هذه النتائج، يُظهر النموذج استقراراً وموثوقية في تقدير العلاقة بين تحصيل الديون والقدرة على السداد.

4. النموذج الرابع: أثر متوسط فترة التحصيل على نسبة الاستقلالية المالية

الجدول رقم 12: نموذج أثر متوسط فترة التحصيل على نسبة الاستقلالية المالية

النسبة	طريقة الحساب	2019	2020	2021	2022	2023
الاستقلالية المالية	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون المالية}}$	0.13	0.07	0.00	0.02	-0.15
متوسط فترة التحصيل	$\text{متوسط العملاء} \times \frac{\text{المبيعات}}{365 \text{ يوم}}$	247.38	260.50	273.63	241.57	30.86

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الميزانيات المالية

• متغيرات الدراسة: تتمثل في:

- المتغير التابع: يتمثل في نسبة الاستقلالية المالية ويرمز له بـ EAR ؛
- المتغير المستقل: يتمثل في متوسط فترة التحصيل ويرمز له بـ ACP .

الجدول رقم 13: نتائج اختبار الارتباط الذاتي باستخدام Breusch-Godfrey

للمنموذج الرابع

النتائج	القيمة
F-statistic	1.8014
Prob. F(2,1)	0.48971
Obs*R-squared	4.2193
Prob. Chi-Square(2)	0.1213
Durbin-Watson stat	2.9234

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews 13

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج اختبار تشير Breusch-Godfrey إلى عدم وجود ارتباط ذاتي حيث أن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.48971$ وهي أكبر من 0.05 . بالإضافة إلى ذلك، تدل قيمة $\text{Durbin-Watson} = 2.9234$ على أن النموذج مستقر ويمكن الاعتماد عليه لتحليل العلاقة بين تحصيل الديون والاستقلالية المالية.

بشكل عام تشير جميع نتائج اختبار Breusch-Godfrey إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في الأخطاء العشوائية في النماذج المقدر، وهذا يعني أن جميع النماذج مستقرة وموثوقة لتقديم نتائج دقيقة فيما يتعلق بتحليل العلاقة بين تحصيل الديون والسيولة السريعة، العائد على الأصول، القدرة على السداد، والاستقلالية المالية.

خامسا: تحديد نوع الأثر في بيانات متغيرات الدراسة

في هذا الجزء، سيتم تحليل نتائج نماذج الأثر الثلاثة: نموذج التجمع (Pooled Model)، نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects Model)، ونموذج الأثر العشوائي (Random Effects Model). حيث يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج التجمع، بينما يعتمد نموذج الأثر الثابت على المربعات الصغرى

المعممة (GLS). لاختيار النموذج الأنسب بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي، يتم استخدام اختبار Hausman. لتحديد النموذج الأنسب بين نماذج الأثر الثابت والعشوائي.

1. النموذج الأول: تأثير تحصيل الديون على السيولة السريعة (Y1)

الجدول رقم 14: نتائج تقديرات المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة

النموذج	المعامل الثابت (Cons.)	الخطأ المعياري	قيمة t	الاحتمالية (Prob.)	معامل التحديد R ²	إحصائية Durbin-Watson	إحصائية F	اختبار Hausman
نموذج التجمع (Pooled)	0.0041455	0.0003737	11.0933	0.0004	0.7129	1.6141	11.0933 / (0.0004)	
نموذج الأثر الثابت (Fixed)	0.0031665	0.0009025	3.5086	0.0392	0.8040	2.7741	3.5086 / (0.0392)	
نموذج الأثر العشوائي (Random)	0.0031665	0.0009025	3.5086	0.0392	0.8040	2.7742	3.5086 / (0.0392)	0.9999

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews 13

من خلال الجدول أعلاه و استنادًا إلى التحليل الإحصائي للنماذج الثلاثة واستخدام اختبار Hausman لتحديد النموذج الأنسب، تبين أن نموذج الأثر العشوائي (Random Effects Model) هو الأفضل لتفسير العلاقة بين المتغيرات في هذه الدراسة. نتيجة اختبار Hausman أظهرت قيمة احتمالية بلغت 0.9999، مما يشير إلى قبول فرضية عدم التي

تفيد بأن نموذج الأثر العشوائي هو الأنسب بالمقارنة مع نموذج الأثر الثابت. هذا النموذج يحقق أيضاً معامل تحديد (R^2) مرتفعاً بنسبة 80.40%، مما يدل على قدرة جيدة في تفسير التغيرات في المتغير التابع، بالإضافة إلى أن النموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي وفقاً لإحصائية **Durbin-Watson** التي بلغت 2.7742، وهي قيمة قريبة من القيمة المثالية 2.

بناءً على هذه النتائج، يتم اعتماد نموذج الأثر العشوائي كنموذج الأنسب لإجراء التحليلات المتقدمة واختبار جودة النموذج لاحقاً.
أ. اختبار جودة النموذج المختار:

بعد تحديد نموذج الأثر العشوائي كنموذج الأنسب استناداً إلى النتائج الإحصائية واختبار Hausman، سنقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات الإضافية للتأكد من جودة هذا النموذج ومدى ملاءمته لتحليل البيانات بشكل صحيح. يهدف هذا الجزء إلى فحص مدى تماسك النموذج ودقته في تفسير البيانات من خلال التحقق من الفرضيات الأساسية المطلوبة لجودة النماذج الإحصائية.

سيتم التركيز على إجراء الاختبارين التاليين:

- اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية: للتحقق من معنوية المعلمات المقدرة في النموذج ومدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: لضمان أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً، وهو أمر أساسي لضمان صحة النموذج وموثوقية النتائج المستخلصة.

من خلال هذه الاختبارات، سنتمكن من التحقق من أن النموذج المختار يحقق الفرضيات الأساسية التي تجعله أداة موثوقة في تفسير العلاقة بين المتغيرات المعنية في هذه الدراسة.

ب. اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية:

يعد اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية خطوة مهمة لتقييم مدى فعالية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات في المتغير التابع. لتحقيق هذا الهدف، نقوم بإجراء تحليلين رئيسيين: **اختبار معامل التحديد (R^2)** لدراسة مدى تفسير المتغيرات المستقلة للتغيرات في المتغير التابع، و**اختبار فيشر (F -test)** لدراسة معنوية النموذج ككل وتحديد مدى قوة النموذج في تفسير البيانات.

• اختبار معامل التحديد: (R^2)

في نموذج الأثر العشوائي المستخدم في هذه الدراسة، بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة 0.8040. وهذا يعني أن 80.40% من التغيرات في نسبة السيولة السريعة ($Y1$) يمكن تفسيرها بواسطة المتغير المستقل **متوسط فترة التحصيل (X)**. هذه القيمة المرتفعة تعكس قدرة عالية للنموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات، مما يشير إلى أن النموذج مناسب إلى حد كبير لتحليل هذه البيانات.

• اختبار فيشر: (F -test)

يتمثل الدور الأساسي لاختبار فيشر (F -test) في قياس معنوية النموذج ككل، وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت المتغيرات المستقلة تسهم بشكل جوهري في تفسير المتغير التابع. إذا كانت قيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار فيشر أقل من مستوى الدلالة المعتاد (0.05)، فهذا يعني أن النموذج قادر على تفسير البيانات بشكل معنوي.

في النموذج الحالي، بلغت قيمة إحصائية F 12.3100، وكانت قيمة الاحتمالية (**Prob.**) المصاحبة لها 0.0392. وبما أن هذه القيمة أقل من 0.05، يمكن الاستنتاج بأن النموذج ككل معنوي إحصائياً، مما يعزز الفرضية القائلة بأن المتغيرات المستقلة تسهم بشكل دال في تفسير التغيرات في المتغير التابع.

بناءً على هذه النتائج، يُظهر نموذج الأثر العشوائي قدرة إحصائية قوية على تفسير العلاقة بين متوسط فترة التحصيل ونسبة السيولة السريعة، مما يجعله نموذجًا موثوقًا وجديرًا بالاعتماد في هذه الدراسة.

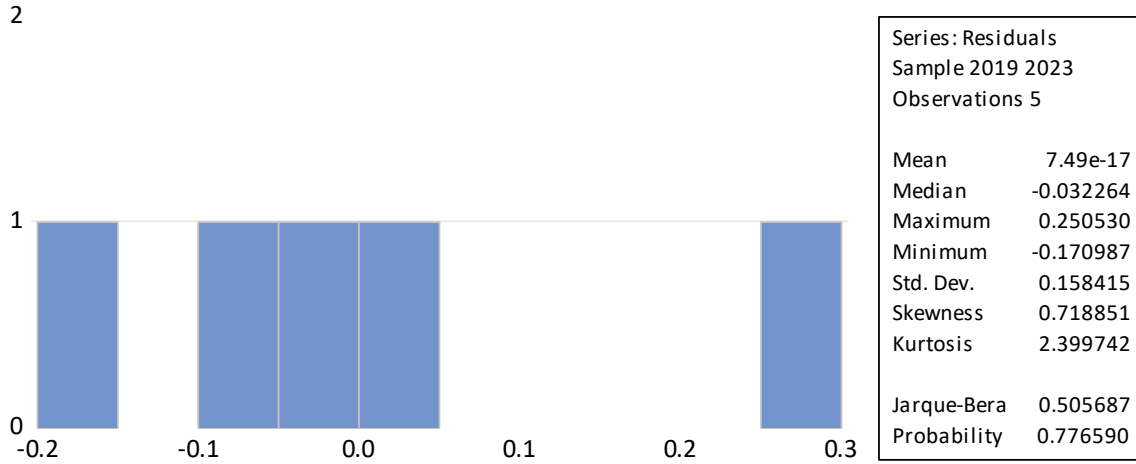
ت. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام إحصائية Jarque-Bera للتحقق من مدى توافق البواقي مع التوزيع الطبيعي، وهو شرط أساسي لضمان صحة النموذج الإحصائي وموثوقيته. أظهرت نتائج الاختبار أن قيمة Jarque-Bera بلغت 0.5057، مع احتمالية قدرها 0.7766، وهي أعلى من مستوى الدلالة 0.05. بناءً على هذه النتيجة، نقبل الفرضية الصفرية التي تفيد بأن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً، مما يشير إلى عدم وجود انحرافات كبيرة عن التوزيع الطبيعي.

إلى جانب ذلك، أظهرت نتائج تحليل الانحراف (Skewness) أن قيمة الانحراف بلغت 0.7189، وهو انحراف طفيف إلى اليمين، لكنه لا يمثل مشكلة كبيرة من الناحية الإحصائية. أما التفرطح (Kurtosis) فقد بلغت قيمته 2.3997، وهي قريبة من القيمة المثالية للتوزيع الطبيعي (3)، مما يشير إلى أن توزيع البواقي ليس بعيداً عن الشكل المثالي للتوزيع الطبيعي.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن النموذج المختار يحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي، مما يعزز من موثوقية ودقة النتائج المستخلصة من التحليل.

الشكل رقم 6: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من مخرجات Eviews 13

ث. تحليل نموذج الأثر العشوائي:

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول السابق، يمكن استخلاص ما يلي:

أظهر معامل التحديد (R^2) لنموذج الأثر العشوائي قيمة بلغت **0.8040**، وهو ما يعني أن النموذج قادر على تفسير حوالي **80.40%** من التغيرات في المتغير التابع، وهو نسبة عالية تشير إلى قوة تفسير النموذج للعلاقة بين متوسط فترة التحصيل ونسبة السيولة السريعة. هذه النسبة تدل على أن المتغير المستقل يساهم بشكل كبير في تفسير التغيرات في المتغير التابع.

بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال إحصائية فيشر (**F-statistic**) التي بلغت **12.3100**، وباحتمالية قدرها **0.0392**، يتضح أن النموذج معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة **5%**، مما يشير إلى وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل متوسط فترة التحصيل والمتغير التابع نسبة السيولة السريعة. وتؤكد هذه النتيجة أن النموذج المختار يوفر تفسيراً دقيقاً وموثوقاً للعلاقة بين المتغيرات.

أما بالنسبة للاتجاه العام للعلاقة بين المتغيرين، فقد أظهر المعامل الثابت (Coefficient) قيمة موجبة بلغت 0.0031665، مما يدل على وجود علاقة طردية بين متوسط فترة التحصيل ونسبة السيولة السريعة. هذا يعني أنه كلما ارتفعت فترة التحصيل، ارتفعت نسبة السيولة السريعة، مما يعكس تأثيرًا إيجابيًا للمتغير المستقل على المتغير التابع. هذا الاتجاه يتوافق مع بعض الدراسات السابقة التي أشارت إلى وجود تأثير إيجابي لفترات التحصيل الأطول على الأداء المالي للشركات، إلا أنه قد يختلف عن بعض الدراسات التي أشارت إلى تأثيرات مختلفة بناءً على طبيعة البيانات والقطاع المدروس. بناءً على هذه النتائج، يمكننا القول بأن نموذج الأثر العشوائي الذي تم اختياره يقدم تفسيرًا معنويًا وموثوقًا للعلاقة بين متوسط فترة التحصيل ونسبة السيولة السريعة، مما يؤكد الفرضية القائلة بوجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية بين المتغيرين.

2. النموذج الثاني: تأثير تحصيل الديون على العائد على الأصول (Y2):

الجدول رقم 15: نتائج تقديرات المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة

النموذج	المعامل الثابت (Cons.)	الخطأ المعياري	قيمة t	الاحتمالية (Prob.)	معامل التحديد R ²	إحصائية Durbin-Watson	إحصائية F (قيمة الاحتمالية)	اختبار Hausman
نموذج التجمع (Pooled)	0.000054	0.000045	1.1959	0.2978	0.2146	0.5657	1.1959 (0.2978)	/
نموذج الأثر الثابت (Fixed)	-0.0343	0.0228	-1.5042	0.2296	0.5523	0.9500	3.7008 (0.1501)	/
نموذج الأثر العشوائي (Random)	-0.0343	0.0228	-1.5042	0.2296	0.5523	0.9500	3.7008 (0.1501)	0.9999

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews 13

استنادًا إلى الجدول أعلاه والتحليل الإحصائي للنماذج الثلاثة، وباستخدام اختبار

Hausman لتحديد النموذج الأنسب، تبين أن نموذج الأثر العشوائي (**Random**)

Effects Model) هو الأفضل لتفسير العلاقة بين المتغيرات في هذه الدراسة، حيث أظهرت

نتيجة اختبار **Hausman** قيمة احتمالية بلغت **0.9999**، مما يشير إلى قبول النموذج

العشوائي كأكثر ملاءمة مقارنة بنموذج الأثر الثابت.

حقق هذا النموذج أيضاً معامل تحديد (R^2) بنسبة 55.23%، مما يعني أن النموذج قادر على تفسير 55.23% من التغيرات في المتغير التابع (العائد على الأصول)، وهذا يعكس قدرة متوسطة للنموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت إحصائية Durbin-Watson قيمة 0.9500، وهي أقل من 2، مما قد يشير إلى وجود بعض الارتباط الذاتي البسيط.

أ. اختبار جودة النموذج المختار:

بعد تحديد نموذج الأثر العشوائي كنموذج الأنسب بناءً على اختبار Hausman، من الضروري التحقق من جودة النموذج ومدى قدرته على تحليل البيانات بشكل صحيح حيث تشمل هذه المرحلة اختبارين إضافيين لضمان موثوقية النتائج:

- اختبار المعلومات من الناحية الإحصائية: للتحقق من معنوية المتغيرات المستقلة ومدى تأثيرها على المتغير التابع.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: لضمان أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً، مما يعزز صحة النموذج.

من خلال هذه الاختبارات، سنتمكن من التحقق من قدرة النموذج على تفسير البيانات وفقاً للفرضيات الأساسية.

ب. اختبار المعلومات من الناحية الإحصائية:

يعد هذا الاختبار خطوة مهمة لتحديد مدى فعالية المتغير المستقل في تفسير التغيرات في المتغير التابع. يتمثل ذلك في إجراء تحليلين أساسيين:

• اختبار معامل التحديد: (R^2)

في نموذج الأثر العشوائي المستخدم، بلغ معامل التحديد 55.23% (R^2) وهذا يعني أن 55.23% من التغيرات في العائد على الأصول (Y_2) يتم تفسيرها بواسطة متوسط فترة

التحصيل (X) ، تشير هذه النسبة إلى أن قدرة النموذج على التفسير متوسطة، ولكنها أقل مما يمكن أن يكون مطلوباً لتقديم استنتاجات قوية.

• اختبار فيشر: (F-test)

يتمثل دور اختبار فيشر (F-test) في تحديد ما إذا كان النموذج ككل معنوياً، أي أن المتغيرات المستقلة تسهم بشكل جوهري في تفسير المتغير التابع. في النموذج الحالي، بلغت إحصائية F قيمة 3.7008، مع قيمة احتمالية (Prob.) بلغت 0.1501، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 هذا يعني أن النموذج ككل غير معنوي إحصائياً، وبالتالي فإن متوسط فترة التحصيل ليس له تأثير دال إحصائياً على العائد على الأصول في هذا النموذج. بشكل عام يمكن القول أنه على الرغم من أن نموذج الأثر العشوائي يُظهر قدرة تفسيرية مقبولة بنسبة 55.23%، إلا أن نتائج اختبار فيشر تشير إلى أن النموذج ككل غير معنوي إحصائياً. وبالتالي، قد يكون هناك عدم كفاية في تأثير متوسط فترة التحصيل على العائد على الأصول في هذه الحالة.

ت. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

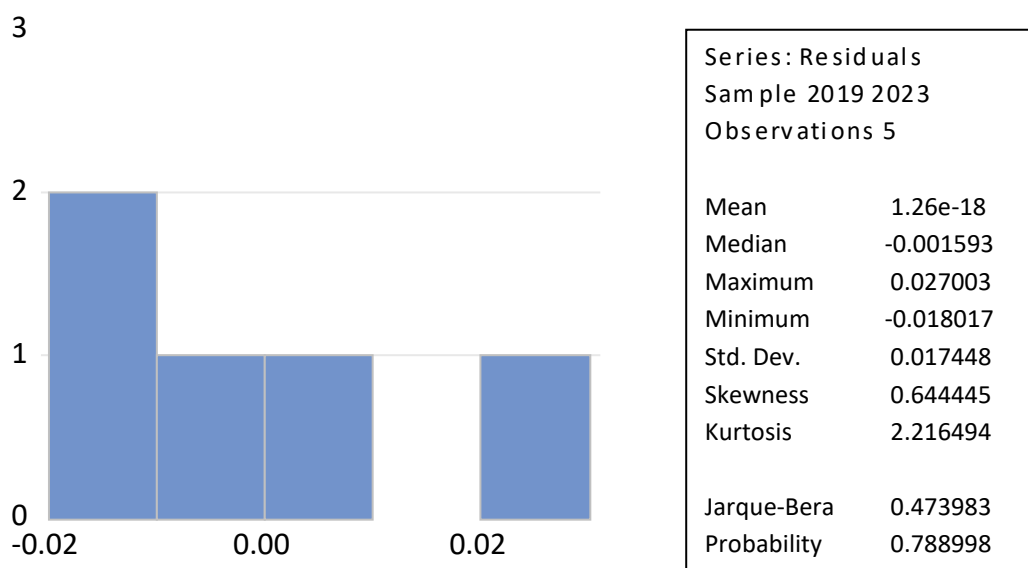
تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام إحصائية Jarque-Bera للتحقق من مدى توافق البواقي مع التوزيع الطبيعي، وهو شرط أساسي لضمان صحة النموذج الإحصائي وموثوقيته. أظهرت نتائج الاختبار أن قيمة Jarque-Bera بلغت 0.473983، مع احتمالية قدرها 0.788998، وهي أعلى من مستوى الدلالة 0.05 بناءً على هذه النتيجة، نقبل الفرضية الصفرية التي تفيد بأن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً، مما يشير إلى عدم وجود انحرافات كبيرة عن التوزيع الطبيعي.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج تحليل الانحراف (Skewness) أن قيمة الانحراف بلغت 0.644445، وهو انحراف طفيف إلى اليمين ولكنه لا يمثل مشكلة كبيرة من الناحية الإحصائية. أما التفرطح (Kurtosis) فقد بلغت قيمته 2.216494، وهي قريبة من القيمة

المثالية للتوزيع الطبيعي (3)، مما يشير إلى أن توزيع البواقي قريب من الشكل المثالي للتوزيع الطبيعي.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول بأن النموذج المختار يحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي، مما يعزز من موثوقية ودقة النتائج المستخلصة من التحليل.

الشكل رقم 7: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من مخرجات Eviews 13

ث. تحليل نموذج الأثر العشوائي:

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول السابق، يمكن استخلاص ما يلي:

أظهر معامل التحديد (R^2) لنموذج الأثر العشوائي قيمة بلغت **0.5523**، وهو ما يعني أن النموذج قادر على تفسير حوالي **55.23%** من التغيرات في المتغير التابع العائد على الأصول. (Y_2) هذه النسبة تعكس قدرة متوسطة للنموذج في تفسير العلاقة بين متوسط فترة التحصيل والعائد على الأصول. ورغم أنها ليست نسبة مرتفعة للغاية، فإنها تشير إلى أن المتغير المستقل يساهم إلى حد ما في تفسير التغيرات في المتغير التابع.

بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال إحصائية فيشر (F-statistic) التي بلغت 3.7008، وباحتمالية قدرها 0.1501، يتضح أن النموذج غير معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 5%. هذا يشير إلى أن العلاقة بين المتغير المستقل متوسط فترة التحصيل والمتغير التابع العائد على الأصول ليست قوية بما يكفي لتكون معنوية عند هذا المستوى من الدلالة. أما بالنسبة للاتجاه العام للعلاقة بين المتغيرين، فقد أظهر المعامل الثابت (Coefficient) قيمة موجبة بلغت 0.0001912، مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين متوسط فترة التحصيل والعائد على الأصول. وهذا يعني أنه كلما ارتفعت فترة التحصيل، ازداد العائد على الأصول، ولكن هذه العلاقة ليست معنوية إحصائياً بالنظر إلى النتائج السابقة. بناءً على هذه النتائج، وعلى الرغم من وجود اتجاه إيجابي طفيف بين متوسط فترة التحصيل والعائد على الأصول، فإن النموذج لا يظهر معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%. وبالتالي، نقبل الفرضية الصفرية ونستنتج أن متوسط فترة التحصيل لا يؤثر بشكل معنوي على العائد على الأصول في هذا النموذج.

3. النموذج الثالث: تأثير تحصيل الديون على القدرة على السداد (Y3)

الجدول رقم 16: نتائج تقديرات المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة

النموذج	المعامل الثابت (Cons.)	الخطأ المعياري	قيمة t	الاحتمالية (Prob.)	معامل التحديد R ²	أحصائية Durbin-Watson	أحصائية F (قيمة الاحتمالية)	اختبار Hausman
نموذج التجمع (Pooled)	0.004395	0.002693	1.6324	0.1779	-1.7464	1.1402	1.6324 (0.1779)	/
نموذج الأثر الثابت (Fixed)	3.0981	0.248979	12.4431	0.0011	0.9478	2.9492	54.4682 (0.0051)	/
نموذج الأثر العشوائي (Random)	3.0981	0.248979	12.4431	0.0011	0.9478	2.9492	54.4682 (0.0051)	0.9999

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews 13

من خلال الجدول أعلاه واستناداً إلى التحليل الإحصائي للنماذج الثلاثة واستخدام

اختبار Hausman لتحديد النموذج الأنسب، تبين أن نموذج الأثر العشوائي (Random

Effects Model) هو الأفضل لتفسير العلاقة بين المتغيرات في هذه الدراسة. نتيجة اختبار

Hausman أظهرت قيمة احتمالية بلغت 0.9999، مما يشير إلى قبول فرضية عدم التي

تفيد بأن نموذج الأثر العشوائي هو الأنسب بالمقارنة مع نموذج الأثر الثابت.

هذا النموذج يحقق أيضاً معامل تحديد (R^2) مرتفعاً بنسبة **94.78%**، مما يدل على قدرة جيدة في تفسير التغيرات في القدرة على السداد. ($Y3$) يشير هذا إلى أن المتغير المستقل متوسط فترة التحصيل (X) يساهم بشكل كبير في تفسير التغيرات في المتغير التابع القدرة على السداد.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت إحصائية **Durbin-Watson** قيمة **2.9492**، وهي قريبة جداً من القيمة المثالية **2**، مما يدل على أن النموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي.

أ. اختبار جودة النموذج المختار:

بعد تحديد نموذج الأثر العشوائي كالنموذج الأنسب استناداً إلى النتائج الإحصائية واختبار **Hausman**، سنقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات الإضافية للتأكد من جودة هذا النموذج ومدى ملاءمته لتحليل البيانات بشكل صحيح. يهدف هذا الجزء إلى فحص مدى تماسك النموذج ودقته في تفسير البيانات من خلال التحقق من الفرضيات الأساسية المطلوبة لجودة النماذج الإحصائية.

سيتم التركيز على إجراء الاختبارين التاليين:

اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية: للتحقق من معنوية المعلمات المقدرة في النموذج ومدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: لضمان أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً، وهو أمر أساسي لضمان صحة النموذج وموثوقية النتائج المستخلصة.

من خلال هذه الاختبارات، سنتمكن من التحقق من أن النموذج المختار يحقق الفرضيات الأساسية التي تجعله أداة موثوقة في تفسير العلاقة بين المتغيرات المعنية في هذه الدراسة.

ب. اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية:

يعد اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية خطوة مهمة لتقييم مدى فعالية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات في المتغير التابع. لتحقيق هذا الهدف، نقوم بإجراء تحليلين رئيسيين: **اختبار معامل التحديد (R^2)** لدراسة مدى تفسير المتغيرات المستقلة للتغيرات في المتغير التابع، و**اختبار فيشر (F -test)** لدراسة معنوية النموذج ككل وتحديد مدى قوة النموذج في تفسير البيانات.

• اختبار معامل التحديد: (R^2)

في نموذج الأثر العشوائي المستخدم في هذه الدراسة، بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة **94.78%** وهذا يعني أن حوالي **94.78%** من التغيرات في القدرة على السداد (Y_3) يمكن تفسيرها بواسطة المتغير المستقل **متوسط فترة التحصيل (X)**. هذه القيمة المرتفعة تعكس قدرة عالية للنموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات، مما يشير إلى أن النموذج مناسب إلى حد كبير لتحليل هذه البيانات.

• اختبار فيشر: (F -test)

يتمثل الدور الأساسي لاختبار فيشر (F -test) في قياس معنوية النموذج ككل، وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت المتغيرات المستقلة تسهم بشكل جوهري في تفسير المتغير التابع. إذا كانت قيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار فيشر أقل من مستوى الدلالة المعتاد (**0.05**)، فهذا يعني أن النموذج قادر على تفسير البيانات بشكل معنوي.

في النموذج الحالي، بلغت قيمة إحصائية **F 54.4682** ، وكانت قيمة الاحتمالية (**Prob.**) المصاحبة لها **0.0051**. وبما أن هذه القيمة أقل من **0.05**، يمكن الاستنتاج بأن النموذج ككل **معنوي إحصائياً**، مما يعزز الفرضية القائلة بأن المتغيرات المستقلة تسهم بشكل دال في تفسير التغيرات في المتغير التابع.

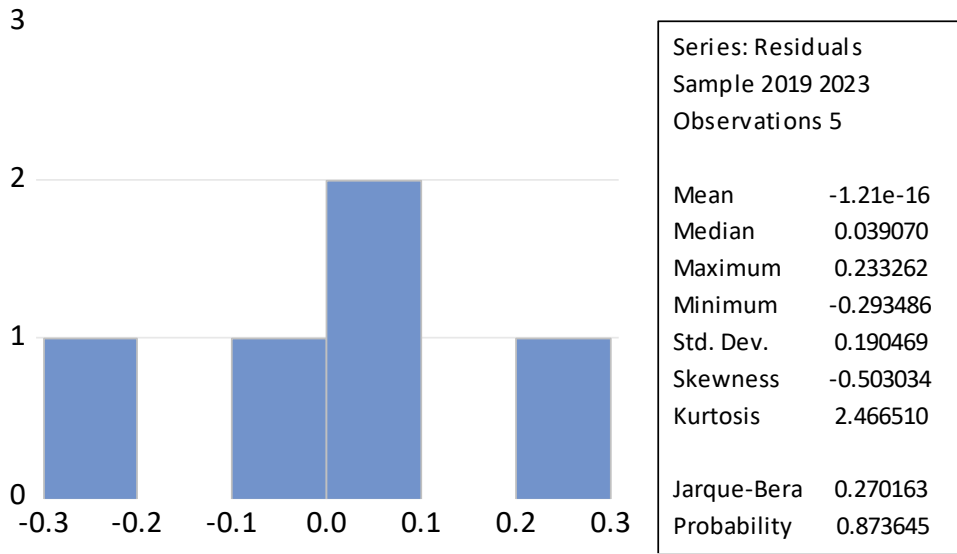
ت. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام إحصائية Jarque-Bera للتحقق من مدى توافق البواقي مع التوزيع الطبيعي، وهو شرط أساسي لضمان صحة النموذج الإحصائي وموثوقيته. أظهرت نتائج الاختبار أن قيمة Jarque-Bera بلغت **0.270163**، مع احتمالية قدرها **0.873645**، وهي أعلى من مستوى الدلالة 0.05 بناءً على هذه النتيجة، نقبل الفرضية الصفرية التي تفيد بأن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً، مما يشير إلى عدم وجود انحرافات كبيرة عن التوزيع الطبيعي.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج تحليل الانحراف (Skewness) أن قيمة الانحراف بلغت **-0.503034**، وهو انحراف طفيف إلى اليسار، لكنه لا يمثل مشكلة كبيرة من الناحية الإحصائية. أما التفرطح (Kurtosis) فقد بلغت قيمته **2.466510**، وهي قريبة من القيمة المثالية للتوزيع الطبيعي (3)، مما يشير إلى أن توزيع البواقي ليس بعيداً عن الشكل المثالي للتوزيع الطبيعي.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن نموذج الأثر العشوائي يحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي، مما يعزز من موثوقية ودقة النتائج المستخلصة من التحليل.

الشكل رقم 8: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من مخرجات Eviews 13

ج. تحليل نموذج الأثر العشوائي:

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول السابق، يمكن استخلاص ما يلي:

أظهر معامل التحديد (R^2) لنموذج الأثر العشوائي قيمة بلغت **0.9478**، وهو ما يعني أن النموذج قادر على تفسير حوالي **94.78%** من التغيرات في المتغير التابع القدرة على السداد (Y_3). هذه النسبة العالية تشير إلى قوة تفسير النموذج للعلاقة بين متوسط فترة التحصيل والقدرة على السداد. هذه النسبة تدل على أن المتغير المستقل يساهم بشكل كبير في تفسير التغيرات في المتغير التابع.

بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال إحصائية فيشر (**F-statistic**) التي بلغت **54.4682**، وباحتمالية قدرها **0.0051**، يتضح أن النموذج معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة **5%**، مما يشير إلى وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل متوسط فترة التحصيل والمتغير التابع القدرة على السداد. وتؤكد هذه النتيجة أن النموذج المختار يوفر تفسيراً دقيقاً وموثوقاً للعلاقة بين المتغيرات.

أما بالنسبة للاتجاه العام للعلاقة بين المتغيرين، فقد أظهر المعامل الثابت (Coefficient) قيمة سالبة بلغت -0.0080084 ، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين متوسط فترة التحصيل والقدرة على السداد. هذا يعني أنه كلما ارتفعت فترة التحصيل، انخفضت القدرة على السداد، مما يعكس تأثيراً سلبياً للمتغير المستقل على المتغير التابع. هذا الاتجاه قد يتفق أو يختلف مع الدراسات السابقة بناءً على طبيعة البيانات والقطاع المدروس. بناءً على هذه النتائج، يمكننا القول بأن نموذج الأثر العشوائي الذي تم اختياره يقدم تفسيراً معنوياً وموثوقاً للعلاقة بين متوسط فترة التحصيل والقدرة على السداد، مما يؤكد الفرضية القائلة بوجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية بين المتغيرين.

4. النموذج الرابع: تأثير تحصيل الديون على الاستقلالية المالية (Y4):

الجدول رقم 17: نتائج تقديرات المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة

النموذج	المعامل الثابت (Cons)	الخطأ المعياري	قيمة t	الاحتمالية (Prob)	معامل التحديد (R^2)	إحصائية Durbin-Watson	إحصائية F (قيمة الاحتمالية)	اختبار Hausman
نموذج التجمع (Pooled)	0.0001922	0.0001823	1.0546	0.3511	0.2000	0.7612	1.0546 (0.3511)	/

/	7.5354 (0.0710)	1.1432	0.7152	0.1022	-2.3298	0.07293	-0.1699	نموذج الأثر الثابت (Fixed)
0.9999	7.5354 (0.0710)	1.1432	0.7152	0.1022	-2.3298	0.07293	-0.1699	نموذج الأثر العشوائي (Random)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews 13

من خلال الجدول أعلاه واستنادًا إلى التحليل الإحصائي للنماذج الثلاثة واستخدام اختبار Hausman لتحديد النموذج الأنسب، تبين أن نموذج الأثر العشوائي (Random Effects Model) هو الأفضل لتفسير العلاقة بين المتغيرات في هذه الدراسة. نتيجة اختبار Hausman أظهرت قيمة احتمالية بلغت 0.9999، مما يشير إلى قبول فرضية عدم التي تفيد بأن نموذج الأثر العشوائي هو الأنسب بالمقارنة مع نموذج الأثر الثابت.

هذا النموذج يحقق أيضًا معامل تحديد (R^2) جيدًا بنسبة 71.52%، مما يدل على قدرة متوسطة في تفسير التغيرات في المتغير التابع: Y4 (الاستقلالية المالية) هذه القيمة تشير إلى أن حوالي 71.52% من التغيرات في الاستقلالية المالية يمكن تفسيرها بواسطة المتغير المستقل X (تحصيل الديون)

بالإضافة إلى ذلك، من خلال إحصائية Durbin-Watson التي بلغت 1.1432، يمكن ملاحظة أن هناك بعض الارتباط الذاتي في النموذج، لأن القيمة المثالية لـ Durbin-Watson تكون قريبة من 2، لكن القيم القريبة من 1 قد تشير إلى وجود بعض الارتباط الذاتي في البواقي.

أما بالنسبة لاختبار فيشر (F-test)، فقد أظهرت النتائج أن إحصائية F بلغت 7.5354 مع قيمة احتمالية (Prob.) بلغت 0.0710. وبما أن هذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتاد (0.05)، يمكن القول بأن النموذج غير معنوي إحصائيًا عند مستوى دلالة

5% ، مما يعني أن المتغير المستقل (تحصيل الديون) قد لا يكون له تأثير دال إحصائياً على المتغير التابع (الاستقلالية المالية) في هذا النموذج.

أ. اختبار جودة النموذج المختار:

بعد تحديد نموذج الأثر العشوائي كالنموذج الأنسب استناداً إلى النتائج الإحصائية واختبار Hausman ، نقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات الإضافية للتأكد من جودة هذا النموذج ومدى ملاءمته لتحليل البيانات. يهدف هذا الجزء إلى فحص مدى دقة النموذج في تفسير البيانات من خلال التحقق من الفرضيات الأساسية المطلوبة لجودة النماذج الإحصائية. سيتم التركيز على إجراء الاختبارين التاليين:

- اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية: للتحقق من معنوية المعلمات المقدرة في النموذج ومدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: لضمان أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً، وهو أمر أساسي لضمان صحة النموذج وموثوقية النتائج المستخلصة.

من خلال هذه الاختبارات، سنتمكن من التحقق من أن النموذج المختار يحقق الفرضيات الأساسية التي تجعله أداة موثوقة في تفسير العلاقة بين المتغيرات المعنية في هذه الدراسة.

ب. اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية:

للتحقق من معنوية المعلمات المقدرة في النموذج ومدى تأثير المتغير المستقل (تحصيل

الديون) على المتغير التابع (الاستقلالية المالية)، نقوم بإجراء تحليلين:

• معامل التحديد (R^2): في نموذج الأثر العشوائي، بلغت قيمة معامل التحديد

0.7152، مما يعني أن حوالي 71.52% من التغيرات في الاستقلالية المالية يمكن

تفسيرها بواسطة تحصيل الديون.

• إحصائية فيشر (F-statistic) بلغت قيمة إحصائية فيشر 7.5354 مع احتمالية 0.0710، مما يشير إلى أن النموذج ليس معنوياً إحصائياً عند مستوى 5%، لكنه قريب من ذلك.

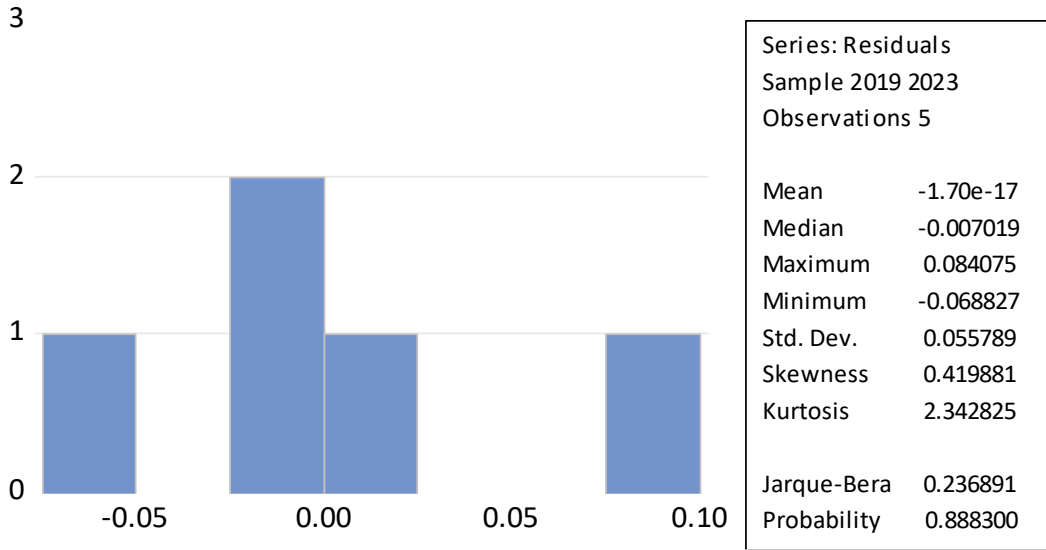
ت. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام إحصائية Jarque-Bera للتحقق من مدى توافق البواقي مع التوزيع الطبيعي، وهو شرط أساسي لضمان صحة النموذج الإحصائي وموثوقيته. أظهرت نتائج الاختبار أن قيمة Jarque-Bera بلغت 0.236891 مع احتمالية قدرها 0.888300، وهي أعلى من مستوى الدلالة 0.05. بناءً على هذه النتيجة، نقبل الفرضية الصفرية التي تفيد بأن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً، مما يشير إلى عدم وجود انحرافات كبيرة عن التوزيع الطبيعي.

إلى جانب ذلك، أظهرت نتائج تحليل الانحراف (Skewness) أن قيمة الانحراف بلغت 0.419881، وهو انحراف طفيف إلى اليمين، لكنه لا يمثل مشكلة كبيرة من الناحية الإحصائية. أما التفرطح (Kurtosis) فقد بلغت قيمته 2.342825، وهي قريبة من القيمة المثالية للتوزيع الطبيعي، مما يشير إلى أن توزيع البواقي ليس بعيداً عن الشكل المثالي للتوزيع الطبيعي.

بناءً على التحليل السابق، يمكن القول بأن نموذج الأثر العشوائي يُظهر قدرة تفسيرية مقبولة ($R^2=71.52\%$)، لكن النتائج ليست معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 5% وفقاً لاختبار F. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع النموذج بتوزيع طبيعي للبواقي استناداً إلى اختبار Jarque-Bera، مما يعزز من موثوقية النتائج.

الشكل رقم 9: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من مخرجات Eviews 13

ث. تحليل نموذج الأثر العشوائي:

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول السابق، يمكن استخلاص ما يلي:

أظهر معامل التحديد (R^2) لنموذج الأثر العشوائي قيمة بلغت **71.52%**، مما يعني أن النموذج قادر على تفسير حوالي **71.52%** من التغيرات في المتغير التابع، وهو نسبة مقبولة تشير إلى قدرة متوسطة للنموذج في تفسير العلاقة بين تحصيل الديون (X) والاستقلالية المالية (Y4).

بالإضافة إلى ذلك، وبناءً على إحصائية فيشر (F-statistic) التي بلغت **7.5354** مع قيمة احتمالية **0.0710**، يمكن ملاحظة أن النموذج غير معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة **5%**. أي أن المتغير المستقل (تحصيل الديون) ليس له تأثير معنوي على المتغير التابع (الاستقلالية المالية) في هذا النموذج.

أما بالنسبة للاتجاه العام للعلاقة بين المتغيرين، فقد أظهر المعامل الثابت (Coefficient) قيمة بلغت **-0.1699**، وهي قيمة سالبة تشير إلى وجود علاقة عكسية بين تحصيل الديون والاستقلالية المالية، هذا يعني أنه كلما ارتفعت جهود تحصيل الديون،

تراجعت الاستقلالية المالية، ولكن بسبب عدم المعنوية الإحصائية للنموذج، لا يمكن الاعتماد على هذا الاتجاه كاستنتاج قاطع.

بناءً على هذه النتائج، وعلى الرغم من وجود اتجاه عكسي بين تحصيل الديون والاستقلالية المالية، إلا أن النموذج لا يظهر معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% وبالتالي، نقبل الفرضية الصفرية ونستنتج أن تحصيل الديون لا يؤثر بشكل معنوي على الاستقلالية المالية في هذا النموذج.

خلاصة الفصل:

استهدف هذا الفصل إجراء تحليل إحصائي معمق للبيانات التي تم جمعها، بهدف فهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة وتقييم مدى موثوقية النماذج الإحصائية المستخدمة. في البداية تم توصيف الوضع المالي للمديرية خلال الفترة الدراسة، وأظهر تقلبات في مؤشرات مالية أساسية مثل السيولة السريعة، الربحية، الملاءة المالية، والاستقلالية المالية وكان التحسن الذي طرأ على متوسط فترة التحصيل في عام 2023.

ثم انتقل التحليل إلى فحص استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات، وقد تبين أن السيولة السريعة والقدرة على السداد أظهرتا استقرارًا جيدًا، بينما كان استقرار الاستقلالية المالية متوسطًا، وكان معدل العائد على الأصول الأقل استقرارًا.

لضمان صلاحية النماذج الإحصائية، تم إجراء اختبار التجانس واختبار الارتباط الذاتي أشارت النتائج إلى عدم وجود مشاكل كبيرة تتعلق بالتباين غير المتجانس أو الارتباط الذاتي في الأخطاء العشوائية للنماذج المستخدمة في تحليل تأثير متوسط فترة التحصيل على السيولة السريعة، العائد على الأصول، القدرة على السداد، والاستقلالية المالية.

تم اختيار نموذج الأثر العشوائي لتحليل تأثير متوسط فترة التحصيل على السيولة السريعة والعائد على الأصول الذي أظهر أن نموذج تأثير متوسط فترة التحصيل على السيولة السريعة يتمتع بقدرة تفسيرية ومعنوية إحصائية جيدة، بالإضافة إلى استيفائه لشروط التوزيع الطبيعي للبواقي. أما تأثير متوسط فترة التحصيل على العائد على الأصول فقد كانت معنويته الإحصائية أقل على مستوى النموذج ككل، ولكنه حقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي

الفصل الخامس:

مناقشة النتائج

الفصل الخامس مناقشة نتائج الدراسة

تمهيد

بعد استعراض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي في الدراسة الميدانية، يصبح من الضروري مناقشتها في سياق الأدبيات السابقة والنظريات المتعلقة بتأثير تحصيل ديون العملاء على التوازن المالي، سيتم هنا تحليل وتفسير مدى توافق أو اختلاف هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة، إلى جانب إظهار العوامل المحتملة التي قد تكون أثرت على النتائج.

المبحث الأول: مناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة

أولاً: الفرضية الأولى H01 "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتحصيل ديون العملاء على السيولة.".

أظهر معامل التحديد (R^2) لنموذج الأثر العشوائي قيمة بلغت 0.8040، مما يعني أن 80.40% من التغيرات في السيولة يمكن تفسيرها بواسطة تحصيل ديون العملاء. هذه النسبة العالية تعكس قدرة قوية للنموذج في تفسير العلاقة بين تحصيل الديون والسيولة. إحصائية فيشر (F-statistic) بلغت 12.3100 مع احتمالية 0.0392، وهو ما يشير إلى أن النموذج معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 5%. هذا يعزز رفض الفرضية الصفرية H01 التي تفيد بعدم وجود تأثير معنوي.

يشير هذا إلى أن هناك تأثيراً معنوياً لتحصيل ديون العملاء على السيولة، زيادة متوسط فترة التحصيل تؤدي إلى زيادة السيولة، وهذا يتماشى مع الأدبيات التي تشير إلى أن استرداد الديون بشكل أسرع يعزز السيولة المتاحة للمؤسسة، في حالة اتصالات الجزائر - خنشلة، يمكن أن يكون لزيادة الجهود في تحصيل الديون تأثير إيجابي على السيولة المالية للمؤسسة، مما يسمح لها بالاستفادة من الفوائض النقدية لتلبية احتياجات التشغيل أو الاستثمارات.

ثانياً: الفرضية الثانية H02 "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتحصيل ديون العملاء على الربحية.".

أظهر معامل التحديد (R^2) للنموذج قيمة بلغت 0.5523، مما يعني أن 55.23% من التغيرات في الربحية يمكن تفسيرها بتحصيل ديون العملاء. على الرغم من أن هذه النسبة متوسطة، إلا أن إحصائية فيشر (F-statistic) بلغت 3.7008 مع احتمالية 0.1501، وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن النموذج غير معنوي إحصائياً.

بناءً على هذه النتائج، لا يمكن اعتبار أن هناك تأثيراً معنوياً لتحصيل الديون على الربحية، وبهذا يتم قبول الفرضية الصفرية $H02$ ، على الرغم من أن الاتجاه العام يظهر وجود علاقة طردية طفيفة بين متوسط فترة التحصيل والربحية، إلا أن عدم المعنوية الإحصائية يعني أن هذه العلاقة غير كافية للتوصل إلى استنتاج قاطع.

يمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى عوامل مثل تأثير جائحة كوفيد-19، حيث قد يكون هناك انخفاض في استثمارات العملاء أو تأخر في السداد، مما أثر بشكل مباشر على أرباح الشركة، وبالتالي ضعف التأثير المتوقع بين تحصيل الديون والربحية.

ثالثاً: الفرضية الثالثة $H03$ "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتحصيل ديون العملاء على الملاءة المالية."

أظهر معامل التحديد (R^2) للنموذج قيمة بلغت 0.9478، مما يعني أن 94.78% من التغيرات في الملاءة المالية يمكن تفسيرها بتحصيل ديون العملاء. إحصائية فيشر بلغت 54.4682 مع احتمالية 0.0051، وهو ما يشير إلى أن النموذج معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

تشير هذه النتائج إلى رفض الفرضية الصفرية $H03$ وقبول وجود تأثير معنوي لتحصيل الديون على الملاءة المالية. هذا يعكس أن انخفاض متوسط فترة التحصيل يؤدي إلى تعزيز الملاءة المالية للمؤسسة، حيث تزداد قدرة الشركة على سداد التزاماتها من خلال تحسين تدفقات السيولة النقدية.

في حالة اتصالات الجزائر - خنشلة قد يكون هذا التأثير ذا دلالة كبيرة، حيث إن تحسين قدرة الشركة على تحصيل ديونها يؤدي إلى زيادة الملاءة المالية وتقليل مخاطر السيولة.

رابعاً: الفرضية الرابعة H04 "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتحصيل ديون العملاء على الاستقلالية المالية."

أظهر معامل التحديد (R^2) قيمة 0.7152، مما يعني أن 71.52% من التغيرات في الاستقلالية المالية يمكن تفسيرها بتحصيل ديون العملاء. مع ذلك، إحصائية فيشر (F-statistic) بلغت 7.5354 مع قيمة احتمالية 0.0710، مما يشير إلى أن النموذج غير معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

بناءً على هذه النتائج، نقبل الفرضية الصفرية H04 التي تفيد بعدم وجود تأثير معنوي لتحصيل الديون على الاستقلالية المالية، على الرغم من وجود علاقة عكسية بين متوسط فترة التحصيل والاستقلالية المالية، حيث كلما زادت فترة التحصيل، انخفضت الاستقلالية المالية، إلا أن هذه العلاقة ليست قوية بما يكفي لتكون معنوية إحصائياً.

يمكن أن يكون تأثير جائحة كوفيد-19 سبباً في ضعف هذا التأثير، حيث أن الضغوط المالية العامة على العملاء خلال الجائحة قد تسببت في تأخيرات السداد، مما أثر على قدرة الشركة على الحفاظ على مستوى عالٍ من الاستقلالية المالية.

بشكل عام توصلت الدراسة إلى أن تحصيل ديون العملاء له تأثير معنوي على السيولة والملاءة المالية في "اتصالات الجزائر - خنشلة"، بينما لا يظهر تأثير معنوي على الربحية والاستقلالية المالية، هذه النتائج تقدم فهماً واضحاً لدور تحصيل الديون في تحسين الأبعاد المالية للمؤسسة.

• **تحصيل الديون والسيولة:** أظهرت الدراسة أن هناك علاقة معنوية وقوية بين تحصيل الديون والسيولة، مما يشير إلى أن الجهود المبذولة لتحصيل الديون تسهم بشكل كبير في تعزيز التدفقات النقدية، زيادة السيولة تساعد الشركة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل وتوفير الفوائض النقدية اللازمة لتغطية النفقات التشغيلية.

- **تحصيل الديون والملاءة المالية:** أظهرت النتائج أن تحصيل الديون يؤثر بشكل إيجابي على الملاءة المالية للمؤسسة. هذا يعني أن تحسين جهود التحصيل يؤدي إلى تحسين قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، مما يقلل من مخاطر التعثر المالي ويعزز الاستقرار المالي على المدى الطويل.
- **تحصيل الديون والربحية:** على الرغم من وجود علاقة إيجابية طفيفة بين تحصيل الديون والربحية، إلا أن النتائج لم تكن معنوية إحصائيًا. قد يشير هذا إلى أن الربحية تعتمد على عوامل أخرى بخلاف تحصيل الديون، مثل تكاليف التشغيل، الهياكل السعرية، وكفاءة إدارة الموارد. بالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير جائحة كوفيد-19 قد يكون قد حد من قدرة الشركة على زيادة ربحيتها، حيث أثر التباطؤ الاقتصادي على أداء العديد من المؤسسات.
- **تحصيل الديون والاستقلالية المالية:** لم يظهر تحصيل الديون تأثيرًا معنويًا على الاستقلالية المالية. رغم وجود علاقة عكسية تشير إلى أن زيادة الجهود في تحصيل الديون قد تؤدي إلى تقليل الاعتماد على الديون الخارجية، إلا أن هذه العلاقة لم تكن قوية بما يكفي لتكون ذات دلالة إحصائية، ويمكن تفسير ذلك بالضغط التي واجهتها الشركة خلال فترة الدراسة، والتي قد تكون دفعتها إلى اللجوء إلى تمويل إضافي لتعزيز استقلاليتها.

خامسا: تأثير تحصيل الديون على التوازن المالي

التوازن المالي هو الهدف الأسمى الذي تحاول الشركة تحقيقه من خلال إدارة أبعاد متعددة تشمل السيولة، الربحية، الملاءة المالية، والاستقلالية المالية، و بناءً على نتائج الدراسة، يمكن القول إن تحصيل ديون العملاء يساهم في تحسين بعض جوانب التوازن المالي، خاصة في ما يتعلق بالسيولة والملاءة المالية، ومع ذلك، فإن تأثيره على الربحية والاستقلالية المالية

لم يكن معنويًا، مما يشير إلى أن التوازن المالي للمؤسسة يحتاج إلى جهود أوسع تشمل إدارة الكلفة وتحسين العمليات التشغيلية.

سادسا: تأثير كوفيد-19

خلال الفترة المدروسة (2019-2023)، تزامنت جائحة كوفيد-19 مع تداعيات اقتصادية واسعة أثرت على أنماط الدفع وتحصيل الديون لدى العديد من المؤسسات. بالنسبة لـ "اتصالات الجزائر - خنشة"، قد يكون تأثير الجائحة قد حد من القدرة على تحصيل الديون بشكل فعال، خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على الاستقلالية المالية والربحية. وبالرغم من هذه التحديات، نجحت الشركة في تحسين بعض جوانب التوازن المالي مثل السيولة والملاءة المالية بفضل جهود التحصيل المستمرة.

أخيرا يمكن القول إن تحصيل ديون العملاء يؤثر بشكل معنوي على بعض جوانب التوازن المالي، ويعزز الاستقرار المالي للمؤسسة في مواجهة التحديات الاقتصادية، لكنه ليس كافيًا بمفرده لتحسين جميع أبعاد التوازن المالي، يتطلب تحسين الربحية والاستقلالية المالية أيضًا مراجعة جوانب أخرى من إدارة الشركة.

المبحث الثاني: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك توافقًا جزئيًا مع الدراسات السابقة فيما يتعلق بتأثير تحصيل ديون العملاء على أبعاد التوازن المالي، مع بعض التباينات في بعض النتائج التي قد تكون ناتجة عن اختلاف طبيعة البيئة الاقتصادية والفترة الزمنية المدروسة، خاصة في ظل جائحة كوفيد-19.

أولاً: الفرضية الأولى H01 "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتحصيل ديون العملاء

على السيولة."

نتائج دراستنا تتوافق مع دراسة Roni Herison وآخرين (2022) التي أظهرت أن دوران الحسابات المدينة يؤثر إيجابياً على السيولة، كذلك تتفق مع دراسة Ahmad DAHIYAT (2016) التي أكدت العلاقة الإيجابية بين تحصيل الديون والسيولة؛ في حالة اتصالات الجزائر - خنشلة، تشير النتائج إلى أن تحسين تحصيل الديون يعزز السيولة المتاحة، مما يسمح للمؤسسة بتلبية التزاماتها النقدية بشكل أفضل. هذه النتيجة تعزز الفكرة القائلة بأن تحصيل الديون الفعال يزيد من الفوائض النقدية للمؤسسة، وهي نقطة حاسمة في استقرارها المالي.

ثانياً: الفرضية الثانية H02 "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتحصيل ديون العملاء على الربحية."

نتائج دراستنا التي لم تُظهر تأثيراً معنوياً لتحصيل الديون على الربحية تتوافق مع دراسة E. Chuke Nwude وآخرين (2018) التي أشارت إلى أن فترة الذمم المدينة ليس لها تأثير معنوي على الربحية في شركات التأمين النيجيرية، ومع ذلك، تختلف نتائجنا مع دراسة يسري محمد علي خيري (2022) ودراسة بوطويل هند (2024) التي وجدت أن هناك تأثيراً معنوياً بين تحصيل الديون والربحية. هذا التباين قد يكون ناتجاً عن طبيعة القطاع المدروس، حيث تختلف الصناعات التي تركز على الائتمان التجاري بشكل أكبر من قطاع الاتصالات، بالإضافة إلى تأثير جائحة كوفيد-19 التي قد تكون قللت من تأثير الديون على الربحية في اتصالات الجزائر - خنشلة.

ثالثاً: الفرضية الثالثة H03 "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتحصيل ديون العملاء على الملاءة المالية."

تتوافق نتائجنا التي تشير إلى وجود تأثير معنوي لتحصيل الديون على الملاءة المالية مع دراسة Ahmad DAHIYAT (2016) ودراسة رافعة إبراهيم الحمادي وعبد الجليل عبد

المحسن عمران (2022)، حيث أشارت هذه الدراسات إلى أن تحسين تحصيل الديون يعزز من الملاءة المالية للمؤسسات. في حالة اتصالات الجزائر - خنشلة، تبرز النتائج دور تحصيل الديون في زيادة الملاءة المالية، مما يعزز من قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية ويقلل من مخاطر السيولة.

رابعاً: الفرضية الرابعة H04 "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتحصيل ديون العملاء على الاستقلالية المالية".

على الرغم من عدم وجود تأثير معنوي لتحصيل الديون على الاستقلالية المالية في دراستنا، إلا أن هذا يتوافق مع دراسة E. Chuke Nwude وآخرين (2018) التي وجدت أن فترات تحصيل الديون الطويلة يمكن أن تؤثر سلباً على جوانب مالية مثل الاستقلالية المالية. أيضاً، يتفق هذا مع دراسة محمد فخري محمد (2021) التي أشارت إلى أن المؤسسات التي تعاني من تأخر في تحصيل الديون تواجه صعوبة في تحقيق استقلالية مالية مستقرة. في حالة اتصالات الجزائر - خنشلة، يشير هذا إلى أن هناك حاجة لتعزيز نظم التحصيل المالي لتحقيق مستويات أعلى من الاستقلالية المالية، مع التركيز على تقليل الاعتماد على الديون كأداة تمويل رئيسية.

بشكل عام، تتوافق نتائج دراستنا مع العديد من الدراسات السابقة، خاصة فيما يتعلق بتأثير تحصيل الديون على السيولة والملاءة المالية. ومع ذلك، هناك تباين في تأثير تحصيل الديون على الربحية والاستقلالية المالية، حيث لم تظهر النتائج معنوية في هذين البعدين، يمكن تفسير هذا التباين بالعوامل الاقتصادية الخاصة بالبيئة الجزائرية وتأثيرات جائحة كوفيد-19، والتي قد تكون أضعفت الروابط المتوقعة بين تحصيل الديون وهذه الأبعاد المالية

خلاصة الفصل:

من خلال نتائج التحليل، يمكن استنتاج أنّ تحصيل ديون العملاء له تأثير متباين على أبعاد التوازن المالي في المديرية العملية للاتصالات الجزائر بخنشلة، فقد أظهرت الدراسة أنّ تحصيل الديون يؤثر بشكل كبير وإيجابي على السيولة والملاءة المالية للمؤسسة، حيث يساهم في تحسين قدرة الشركة على تلبية التزاماتها المالية وزيادة الفوائض النقدية المتاحة، هذا يعزز استقرار الشركة ويسهم في تعزيز قدرتها على الاستمرار في النشاط المالي.

لم يظهر تحصيل الديون تأثيراً معنوياً على الربحية أو الاستقلالية المالية، ورغم وجود اتجاهات إيجابية أو سلبية طفيفة في العلاقة، إلا أنّ النتائج تشير إلى أنّ تلك الأبعاد لم تتأثر بشكل كبير بتحصيل الديون في هذه الفترة، قد يعود ذلك إلى عوامل مثل الظروف الاقتصادية الاستثنائية خلال فترة الدراسة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، التي أثرت بشكل كبير على نمط السداد وسلوك العملاء.

بناءً على النتائج، يمكن الاستنتاج أنّ تحسين عملية تحصيل الديون يعد عاملاً مهماً لتعزيز السيولة والملاءة المالية، مما يعزز استقرار الشركة المالي، ومع ذلك ينبغي على الشركة مواصلة تحسين إدارة الديون وتطوير سياسات التحصيل لضمان تأثير أوسع وأعمق على الأداء المالي العام.

الخاتمة

الخاتمة

في الختام، تمت دراسة "أثر تحصيل ديون العملاء على التوازن المالي في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بخنشة" من خلال استكشاف العلاقة بين تحصيل الديون وأبعاد التوازن المالي المختلفة مثل السيولة، الربحية، الملاءة المالية، والاستقلالية المالية. اعتمدت الدراسة على الأدبيات السابقة والتحليلات الإحصائية للوصول إلى استنتاجات علمية وموثوقة تعكس طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات وتأثيراتها.

خلال الدراسة، تم استكشاف تأثير تحصيل ديون العملاء على أبعاد التوازن المالي الأربعة، وذلك عبر تحليل متعمق لبيانات الشركة خلال فترة الدراسة (2019-2023)، وقد أظهرت النتائج أن تحصيل الديون يلعب دورًا حيويًا في تحسين سيولة الشركة وملاءتها المالية، مع تفاوت تأثيره على الربحية والاستقلالية المالية.

وفي هذا السياق، نستعرض فيما يلي أهم النتائج المستخلصة من الدراسة والتوصيات المستندة إليها:

أولاً: النتائج

- **العلاقة بين تحصيل ديون العملاء والسيولة:** أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين تحصيل الديون والسيولة، حيث تمكنت الشركة من زيادة مستوى السيولة من خلال تسريع عملية التحصيل، مما يعزز قدرتها على مواجهة الالتزامات المالية بشكل أكثر فعالية.
- **العلاقة بين تحصيل ديون العملاء والربحية:** بالرغم من وجود علاقة طردية ضعيفة بين تحصيل الديون والربحية، إلا أن النتائج لم تثبت معنوية هذه العلاقة إحصائيًا. يمكن تفسير ذلك بتأثير عوامل أخرى مثل تأخر سداد الديون أو تأثير جائحة كوفيد-19، مما أثر على الأرباح بشكل غير مباشر.

- **العلاقة بين تحصيل ديون العملاء والملاءة المالية:** أظهرت النتائج وجود تأثير قوي ومعنوي لتحصيل الديون على الملاءة المالية، مما يعني أن تسريع عملية التحصيل يعزز قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها بشكل أكثر فعالية، وهو أمر حاسم في تحسين استقرار الشركة.
- **العلاقة بين تحصيل ديون العملاء والاستقلالية المالية:** أظهرت النتائج علاقة عكسية بين تحصيل الديون والاستقلالية المالية، إلا أن هذه العلاقة لم تكن معنوية. يمكن تفسير ذلك بالتأثيرات المتفاوتة لجائحة كوفيد-19 وطرق إدارة الديون في الشركة خلال الفترة المدروسة.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين فعالية تحصيل ديون العملاء وتعزيز التوازن المالي للمؤسسة. تركز هذه التوصيات على تطوير استراتيجيات تحصيل الديون وتعزيز كفاءة الإدارة المالية لتحسين الأداء المالي وتقليل المخاطر المرتبطة بالديون.

فيما يلي بعض التوصيات العملية التي يمكن للمؤسسات، وخاصة المديرية العملية للاتصالات الجزائر خنشلة، الاستفادة منها لتحسين توازنها المالي من خلال تحصيل الديون بفعالية أكبر.

- **تحسين استراتيجيات تحصيل الديون:** ينبغي تحسين طرق وآليات تحصيل الديون في الشركة لضمان زيادة السيولة والملاءة المالية، وذلك من خلال تطوير إجراءات أكثر فعالية وفرض آليات متابعة صارمة لتحصيل المستحقات.
- **تعزيز الرقابة على الربحية:** نظراً لعدم وجود تأثير معنوي لتحصيل الديون على الربحية، يجب على الشركة النظر في تحسين إدارة التكاليف وإعادة استثمار الأرباح لتعزيز الربحية.

• **التخطيط المالي السليم:** توصي الدراسة بإجراء تخطيط مالي يعتمد على تحليل معمق للتدفقات النقدية الناتجة عن تحصيل الديون، ما يعزز قدرة الشركة على الحفاظ على ملاءة مالية مستقرة.

• **تحسين استراتيجيات التعامل مع الأزمات:** تشير نتائج الدراسة إلى أهمية تعزيز استراتيجيات التعامل مع الأزمات، مثل تلك التي أحدثتها جائحة كوفيد-19، لتقادي تأثيراتها السلبية على التوازن المالي للشركة.

ثالثاً: آفاق الدراسة

تناول موضوع "أثر تحصيل ديون العملاء على التوازن المالي"، فتح الباب لعدة تساؤلات بحثية يمكن أن تكون مجالات خصبة للدراسات المستقبلية، من شأنها أن تقدم إضافات قيمة في فهم العلاقة بين تحصيل الديون وأداء المؤسسات المالية والاقتصادية وفيما يلي بعض الآفاق الممكنة للدراسات المستقبلية:

1. تأثير إعادة هيكلة الديون على التوازن المالي وأداء المؤسسات، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة.
2. دراسة العلاقة بين استراتيجيات تحصيل الديون والنمو المالي طويل الأجل، واستكشاف الأثر الذي يمكن أن تتركه سياسات التحصيل على استدامة الأعمال وتوسع المؤسسات.
3. تحليل كيف تسهم الابتكارات المالية والتكنولوجية الحديثة في تحسين عملية تحصيل الديون وتأثيرها على التوازن المالي، دراسة تأثير الحلول الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي وتقنيات البلوكتشين، على كفاءة تحصيل الديون وتقليل التكاليف المرتبطة بها.
4. العلاقة بين استراتيجيات تحصيل الديون وإدارة المخاطر المالية، وكيف يمكن للمؤسسات تقليل المخاطر المالية المرتبطة بالديون المعدومة أو المتأخرة عن السداد.

5. دراسة تأثير العوامل الاجتماعية، مثل سلوك العملاء والتغيرات الاقتصادية، على قدرة المؤسسات على تحصيل ديونها في الأوقات العادية وخلال الأزمات.
 6. إجراء مقارنة شاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (مثل الاتصالات، الصناعات الثقيلة، البنوك) لدراسة كيف تختلف استراتيجيات تحصيل الديون وتؤثر على الأداء المالي.
 7. دراسة تأثير بيئة العمل على فرق تحصيل الديون في المؤسسات، وكيف يؤثر التحفيز والتدريب على أداء الفرق، وبالتالي على كفاءة التحصيل وتحقيق التوازن المالي.
 8. تحليل دور التشريعات والقوانين المالية في تسهيل أو تعقيد عمليات تحصيل الديون، ودراسة كيفية تطوير هذه اللوائح لتحسين الكفاءة وتحقيق استقرار مالي أكبر للشركات.
- هذه الآفاق تمثل فرصة للباحثين لتوسيع مجال البحث في موضوع التوازن المالي وتحقيق استدامة المؤسسات عبر فهم أعمق لعوامل تحصيل الديون وتأثيرها على المدى القصير والطويل.

قائمة المراجع

الكتب

باللغة الفرنسية والإنجليزية:

1. Georges Legros, Mini manuel de finance d'entreprise, Édition Dunod, Paris, 2010.
2. Dov Ogien, Gestion financière de l'entreprise, Édition Dunod, Paris, 2008.
3. Marion, Analyse Financière - Concepts et Méthodes, Dunod, 1998.
4. P. Conso et F. Hemici, Gestion financière de l'entreprise, Dunod, 9ème édition, Paris, 2009.
5. A. Labadie, O. Rousseau, Crédit Management : Gérer le risque clients, Édition Economica, Paris, 1996..
6. J. Fred Weston et al., Essentials of Managerial Finance, 11th ed, 1996.

باللغة العربية:

1. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
2. وليد ناجي الحياي، محمد عثمان البطمة، التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار حزين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

4. عبد العزيز فهمي هيكل، مبادئ الأساليب الإحصائية، الطبعة الأولى، دون دار نشر، بيروت، 1999.
5. عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2014.
6. بويقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
7. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، تقييم كفاءة المؤسسات المسجلة في البورصة باستخدام نماذج التحليل التمييزي وأسلوب الشبكات العصبية الصناعية، دار المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2003.
8. عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من جهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002.
9. محمد الخلايلة، التحليل المالي، دار المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2003.
10. محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
11. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الأعمال، دار الجامعة، مصر، 2005.
12. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
13. عبد الحميد مصطفى منعم، إدارة رأس المال العامل، القاهرة، 1993.
14. يوسف قرشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.

15. عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، جامعة العلوم التكنولوجية، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الثانية، صنعاء، 2013.

الرسائل الجامعية

1. باصور رضوان، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات: حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2018.20-17
2. بلال دعماش، التوازن المالي وآثره على نظام الشركة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018/2019.
3. حالق ميرفا جورج، العوامل المؤثرة في الملاءة المالية بالمصارف التجارية السورية الخاصة، رسالة ماجستير منشورة، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سوريا، 2017.
4. إسماعيل إحسان كلاش، إدارة رأس المال العامل وتأثيرها على ربحية المنشأة - دراسة تحليلية على المنشآت الصناعية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، 2010.

المقالات العلمية

1. عبد الجليل عبد المحسن عمران، رافعة إبراهيم الحمداني، التوازن المالي: دراسة حالة لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2004-2019)، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثالث، العدد 02، نيسان 2022.
2. محمد فخري محمد، مدى تأثير الذمم المدينة على الربحية: دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات المدرجة في سوق عمان المالي، مقالة علمية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، العدد 02، نيسان 2021.

3. بوطويل هند، أثر إدارة الذمم المدينة على ربحية المؤسسات الصناعية لإنتاج البلاط بولاية سطيف، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 12، العدد 02، جوان 2024.
4. صباح حسن عبد العكيلي، تأثير السيولة على الربحية وقيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 124، كلية الإمام الكاظم، العراق، 2020.
5. معاش أمينة دلال، بن تريح بن تريح، أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على تحسين الربحية - دراسة حالة مطاحن الأغواط، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 05، العدد 02، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 2021.
6. الغصين راغب وزاهر، لاتا نبيل، أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين: دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية الخاصة، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 3، سوريا.
7. يسري محمد علي خيرى، أثر الحفظ المحاسبي على العلاقة بين الائتمان التجاري وربحية المؤسسات: دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 46، العدد 03، يوليو 2022.
8. E. Chuke Nwude, Elias I. Agbo, Impact of Accounts Receivable Period on the Profitability of Quoted Insurance Companies in Nigeria, Transylvanian Review, No.25, February 2018.
9. Ahmad Dahiya, Does Liquidity and Solvency Affect Banks Profitability? Evidence from Listed Banks in Jordan, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Science, Vol. 6, No.1, January 2016.
10. Ksenija Denčić-Mihajlov, Impact of Accounts Receivable Management on the Profitability During the Financial Crisis:

Evidence from Serbia, University of Niš, Faculty of Economic, Serbia, Conference, 12 November 2015.

الوثائق الرسمية

1. الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، الجزائر.

Procédure de recrutement des créances, ALGERIE TÉLÉCOM,
Direction Générale, Direction Recrutement, 2015.

المواقع الإلكترونية

1. محمد عبد الفتاح، البرمجة الخطية (*Linear Programming*) ، المدونة الإلكترونية،

العنوان الإلكتروني

2. <https://wwwmohfattah.blogspot.com/2012/04/blog-post.html>

3. اتصالات الجزائر،

<https://www.algeriatelecom.dz/ar/page/le-groupe-p2>

الملاحق

الملاحق

الملاحق رقم 1 : الميزانية المالية للأصول لسنة 2019

Algérie Télécom - SPA					
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia					
RC : 18083B02					
IF : 000216001808337					
AI : 16293838021					
BILAN ACTIF					
Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2019					
DOT		DOT_KHENCHELA		EDITE LE : 21-AVR-24 16:01:08	
A C T I F	Note	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
ECART D"ACQUISITION OU GOODWILL		0,00	0,00	0,00	0,00
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		0,00	0,00	0,00	0,00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		3 638 175 903,26	2 302 222 985,41	1 335 952 917,85	1 228 902 801,23
IMMOBILISATIONS ENCOURS		12 534 343,50	0,00	12 534 343,50	13 051 714,27
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTREPRISE ASSOCIEES		0,00	0,00	0,00	0,00
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES RATTACHEES		0,00	0,00	0,00	0,00
AUTRES TITRES IMMOBILISES		0,00	0,00	0,00	0,00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		384 571,30	0,00	384 571,30	384 571,30
IMPOTS DIFFERES ACTIF		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 651 094 818,06	2 302 222 985,41	1 348 871 832,65	1 242 339 086,80
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		65 662 382,57	3,50	65 662 379,07	69 642 345,69
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		465 399 892,99	0,00	465 399 892,99	500 352 226,21
AUTRES DEBITEURS		5 755 423,16	4 605 540,16	1 149 883,00	233 942,33
IMPOTS		2 431 752,74	0,00	2 431 752,74	5 541 515,56
AUTRES ACTIFS COURANTS		0,00	0,00	0,00	0,00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS COURANTS		0,00	0,00	0,00	0,00
TRESORERIE		9 516 808,44	0,00	9 516 808,44	46 455 241,00
TOTAL ACTIF COURANT		548 766 259,90	4 605 543,66	544 160 716,24	622 225 270,79
TOTAL GENERAL ACTIF		4 199 861 077,96	2 306 828 529,07	1 893 032 548,89	1 864 564 357,59

الملحق رقم 2: الميزانية المالية للخصوم لسنة 2019

Algérie Télécom - SPA Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia RC : 18083B02 IF : 000216001808337 AI : 16293838021			
BILAN PASSIF			
Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2019			
DOT DOT_KHENCHELA		EDITE LE : 21-AVR-24 16:01:08	
P A S S I F	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)		0,00	0,00
CAPITAL NON APPELE		0,00	0,00
PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES(1))		0,00	0,00
ECART DE REEVALUATION		0,00	0,00
ECART D'EQUIVALENCE(1)		0,00	0,00
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE)(1)		78 934 805,76	54 239 596,42
AUTRES CAPITAUX PROPRES		0,00	0,00
REPORT A NOUVEAU		- 737 934,21	- 374 530,61
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)			
PART DES MINORITAIRES(1)			
TOTAL I		78 196 871,55	53 865 065,81
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		0,00	0,00
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		0,00	0,00
AUTRES DETTES NON COURANTES		0,00	0,00
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		143 326 765,51	0,00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		143 326 765,51	0,00
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHE		91 659 747,68	71 918 889,33
IMPOT		213 144 629,91	207 127 991,57
AUTRES DETTES		146 839 789,83	191 702 189,76
TRESORERIE PASSIF		120,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		451 644 287,42	470 749 070,66
TOTAL GENERAL PASSIF		673 167 924,48	524 614 136,47

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDE.

الملحق رقم 3: الميزانية المالية للأصول لسنة 2020

Algérie Télécom - SPA Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia RC : 18083B02 IF : 000216001808337 AI : 16293838021					
BILAN ACTIF					
Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2020					
DOT		DOT_KHENCHELA		EDITE LE : 21-AVR-24 16:01:09	
A C T I F	Note	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
ECART D"ACQUISITION OU GOODWILL		0,00	0,00	0,00	0,00
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		0,00	0,00	0,00	0,00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		3 938 467 973,13	2 456 700 320,75	1 481 767 652,38	1 335 952 917,85
IMMOBILISATIONS ENCOURS		95 535 329,80	0,00	95 535 329,80	12 534 343,50
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTREPRISE ASSOCIEES		0,00	0,00	0,00	0,00
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES RATTACHEES		0,00	0,00	0,00	0,00
AUTRES TITRES IMMOBILISES		0,00	0,00	0,00	0,00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		384 571,30	0,00	384 571,30	384 571,30
IMPOTS DIFFERES ACTIF		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 034 387 874,23	2 456 700 320,75	1 577 687 553,48	1 348 871 832,65
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		93 544 058,55	3,50	93 544 055,05	65 662 379,07
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		497 410 684,22	0,00	497 410 684,22	465 399 892,99
AUTRES DEBITEURS		5 949 699,24	4 605 540,16	1 344 159,08	1 149 883,00
IMPOTS		22 189 895,84	0,00	22 189 895,84	2 431 752,74
AUTRES ACTIFS COURANTS		0,00	0,00	0,00	0,00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS COURANTS		0,00	0,00	0,00	0,00
TRESORERIE		9 235 323,75	0,00	9 235 323,75	9 516 808,44
TOTAL ACTIF COURANT		628 329 661,60	4 605 543,66	623 724 117,94	544 160 716,24
TOTAL GENERAL ACTIF		4 662 717 535,83	2 461 305 864,41	2 201 411 671,42	1 893 032 548,89

الملحق رقم 4: الميزانية المالية للخصوم لسنة 2020

Algérie Télécom - SPA Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia RC : 18083B02 IF : 000216001808337 AI : 16293838021			
BILAN PASSIF			
Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2020			
DOT DOT_KHENCHELA		EDITE LE : 21-AVR-24 16:01:09	
P A S S I F	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)		0,00	0,00
CAPITAL NON APPELE		0,00	0,00
PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES(1))		0,00	0,00
ECART DE REEVALUATION		0,00	0,00
ECART D'EQUIVALENCE(1)		0,00	0,00
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE)(I)		48 040 469,07	78 934 805,76
AUTRES CAPITAUX PROPRES		0,00	0,00
REPORT A NOUVEAU		0,00	- 737 934,21
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)			
PART DES MINORITAIRES(1)			
TOTAL I		48 040 469,07	78 196 871,55
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		0,00	0,00
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		0,00	0,00
AUTRES DETTES NON COURANTES		0,00	0,00
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		127 401 569,34	143 326 765,51
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		127 401 569,34	143 326 765,51
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHE		177 358 709,69	91 659 747,68
IMPOT		220 769 870,96	213 144 629,91
AUTRES DETTES		135 798 194,16	146 839 789,83
TRESORERIE PASSIF		0,00	120,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		533 926 774,81	451 644 287,42
TOTAL GENERAL PASSIF		709 368 813,22	673 167 924,48
(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDE.			

الملحق رقم 5: الميزانية المالية للأصول لسنة 2021

Algérie Télécom - SPA

Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia

RC : 18083B02

IF : 000216001808337

AI : 16293838021

BILAN ACTIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2021

DOT DOT_KHENCHELA EDITE LE : 21-AVR-24 16:01:21

A C T I F	Note	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
ECART D'ACQUISITION OU GOODWILL		0,00	0,00	0,00	0,00
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		0,00	0,00	0,00	0,00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		4 598 557 581,53	2 635 481 614,17	1 963 075 967,36	1 481 767 652,38
IMMOBILISATIONS ENCOURS		11 132 170,09	0,00	11 132 170,09	95 535 329,80
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTREPRISE ASSOCIEES		0,00	0,00	0,00	0,00
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES RATTACHEES		0,00	0,00	0,00	0,00
AUTRES TITRES IMMOBILISES		0,00	0,00	0,00	0,00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		384 571,30	0,00	384 571,30	384 571,30
IMPOTS DIFFERES ACTIF		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 610 074 322,92	2 635 481 614,17	1 974 592 708,75	1 577 687 553,48
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		60 768 594,35	0,00	60 768 594,35	93 544 055,05
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		514 385 661,97	0,00	514 385 661,97	497 410 684,22
AUTRES DEBITEURS		5 377 778,88	4 605 540,16	772 238,72	1 344 159,08
IMPOTS		29 390 899,48	0,00	29 390 899,48	22 189 895,84
AUTRES ACTIFS COURANTS		0,00	0,00	0,00	0,00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS COURANTS		0,00	0,00	0,00	0,00
TRESORERIE		5 921 152,61	0,00	5 921 152,61	9 235 323,75
TOTAL ACTIF COURANT		615 844 087,29	4 605 540,16	611 238 547,13	623 724 117,94
TOTAL GENERAL ACTIF		5 225 918 410,21	2 640 087 154,33	2 585 831 255,88	2 201 411 671,42

الملحق رقم 6: الميزانية المالية للخصوم لسنة 2021

Algérie Télécom - SPA Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia RC : 18083B02 IF : 000216001808337 AI : 16293838021			
BILAN PASSIF		Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2021	
DOT	DOT_KHENCHELA	EDITE LE : 21-AVR-24 16:01:21	
P A S S I F	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)		0,00	0,00
CAPITAL NON APPELE		0,00	0,00
PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES(1))		0,00	0,00
ECART DE REEVALUATION		0,00	0,00
ECART D'EQUIVALENCE(1)		0,00	0,00
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE)(I)		1 638 576,31	48 040 469,07
AUTRES CAPITAUX PROPRES		0,00	0,00
REPORT A NOUVEAU		- 851 797,13	0,00
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)			
PART DES MINORITAIRES(1)			
TOTAL I		786 779,18	48 040 469,07
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		0,00	0,00
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		0,00	0,00
AUTRES DETTES NON COURANTES		0,00	0,00
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		111 476 373,17	127 401 569,34
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		111 476 373,17	127 401 569,34
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHE		211 632 419,85	177 358 709,69
IMPOT		241 311 773,07	220 769 870,96
AUTRES DETTES		132 887 968,38	135 798 194,16
TRESORERIE PASSIF		27,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		585 832 188,30	533 926 774,81
TOTAL GENERAL PASSIF		698 095 340,65	709 368 813,22
(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDE.			

الملحق رقم 7: الميزانية المالية للأصول لسنة 2022

Algérie Télécom - SPA Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia RC : 18083B02 IF : 000216001808337 AI : 16293838021					
BILAN ACTIF					
Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2022					
DOT		DOT_KHENCHELA		EDITE LE : 21-AVR-24 16:01:32	
A C T I F	Note	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
ECART D"ACQUISITION OU GOODWILL		0,00	0,00	0,00	0,00
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		0,00	0,00	0,00	0,00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		4 897 517 204,67	2 851 983 908,98	2 045 533 295,69	1 963 075 967,36
IMMOBILISATIONS ENCOURS		16 298 725,66	0,00	16 298 725,66	11 132 170,09
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTREPRISE ASSOCIEES		0,00	0,00	0,00	0,00
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES RATTACHEES		0,00	0,00	0,00	0,00
AUTRES TITRES IMMOBILISES		0,00	0,00	0,00	0,00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		384 571,30	0,00	384 571,30	384 571,30
IMPOTS DIFFERES ACTIF		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 914 200 501,63	2 851 983 908,98	2 062 216 592,65	1 974 592 708,75
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		60 775 037,84	415 543,04	60 359 494,80	60 768 594,35
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		518 257 193,47	0,00	518 257 193,47	514 385 661,97
AUTRES DEBITEURS		5 101 904,01	4 605 540,16	496 363,85	772 238,72
IMPOTS		3 691 442,14	0,00	3 691 442,14	29 390 899,48
AUTRES ACTIFS COURANTS		0,00	0,00	0,00	0,00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS COURANTS		0,00	0,00	0,00	0,00
TRESORERIE		10 922 887,54	0,00	10 922 887,54	5 921 152,61
TOTAL ACTIF COURANT		598 748 465,00	5 021 083,20	593 727 381,80	611 238 547,13
TOTAL GENERAL ACTIF		5 512 948 966,63	2 857 004 992,18	2 655 943 974,45	2 585 831 255,88

الملحق رقم 8: الميزانية المالية للخصوم لسنة 2022

Algérie Télécom - SPA Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia RC : 18083B02 IF : 000216001808337 AI : 16293838021 DOT DOT_KHENCHELA			
BILAN PASSIF			
Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2022			
EDITE LE : 21-AVR-24 16:01:32			
P A S S I F	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)		0,00	0,00
CAPITAL NON APPELE		0,00	0,00
PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES(1))		0,00	0,00
ECART DE REEVALUATION		0,00	0,00
ECART D'EQUIVALENCE(1)		0,00	0,00
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE)(I)		9 435 876,53	1 638 576,31
AUTRES CAPITAUX PROPRES		0,00	0,00
REPORT A NOUVEAU		- 260 120,26	- 851 797,13
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)			
PART DES MINORITAIRES(1)			
TOTAL I		9 175 756,27	786 779,18
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		0,00	0,00
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		0,00	0,00
AUTRES DETTES NON COURANTES		0,00	0,00
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		95 551 177,00	111 476 373,17
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		95 551 177,00	111 476 373,17
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHE		70 776 910,81	211 632 419,85
IMPOT		230 068 066,82	241 311 773,07
AUTRES DETTES		122 889 379,94	132 887 968,38
TRESORERIE PASSIF		0,00	27,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		423 734 357,57	585 832 188,30
TOTAL GENERAL PASSIF		528 461 290,84	698 095 340,65
(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDE.			

الملحق رقم 9: الميزانية المالية للأصول لسنة 2023

Algérie Télécom - SPA Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia RC : 18083B02 IF : 000216001808337 AI : 16293838021					
BILAN ACTIF					
Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2023					
DOT		DOT_KHENCHELA		EDITE LE : 21-AVR-24 16:01:44	
A C T I F	Note	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
ECART D'ACQUISITION OU GOODWILL		0,00	0,00	0,00	0,00
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		0,00	0,00	0,00	0,00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		4 899 609 809,77	2 713 288 258,83	2 186 321 550,94	2 045 533 295,69
IMMOBILISATIONS ENCOURS		11 388 184,16	0,00	11 388 184,16	16 298 725,66
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTREPRISE ASSOCIEES		0,00	0,00	0,00	0,00
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES RATTACHEES		0,00	0,00	0,00	0,00
AUTRES TITRES IMMOBILISES		0,00	0,00	0,00	0,00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		384 571,30	0,00	384 571,30	384 571,30
IMPOTS DIFFERES ACTIF		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 911 382 565,23	2 713 288 258,83	2 198 094 306,40	2 062 216 592,65
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		45 017 388,04	371 914,71	44 645 473,33	60 359 494,80
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		69 496 133,32	0,00	69 496 133,32	518 257 193,47
AUTRES DEBITEURS		5 804 084,81	4 213 021,65	1 591 063,16	496 363,85
IMPOTS		40 239 049,12	0,00	40 239 049,12	3 691 442,14
AUTRES ACTIFS COURANTS		0,00	0,00	0,00	0,00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS COURANTS		0,00	0,00	0,00	0,00
TRESORERIE		4 823 173,73	0,00	4 823 173,73	10 922 887,54
TOTAL ACTIF COURANT		165 379 829,02	4 584 936,36	160 794 892,66	593 727 381,80
TOTAL GENERAL ACTIF		5 076 762 394,25	2 717 873 195,19	2 358 889 199,06	2 655 943 974,45

الملحق رقم 10: الميزانية المالية للخصوم لسنة 2023

Algérie Télécom - SPA Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia RC : 18083B02 IF : 000216001808337 AI : 16293838021			
BILAN PASSIF			
Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2023			
DOT DOT_KHENCHELA		EDITE LE :21-AVR-24 16:01:44	
P A S S I F	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)		0,00	0,00
CAPITAL NON APPELE		0,00	0,00
PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES(1))		0,00	0,00
ECART DE REEVALUATION		0,00	0,00
ECART D'EQUIVALENCE(1)		0,00	0,00
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE)(I)		- 71 675 863,61	9 435 876,53
AUTRES CAPITAUX PROPRES		0,00	0,00
REPORT A NOUVEAU		0,00	- 260 120,26
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)			
PART DES MINORITAIRES(1)			
TOTAL I		- 71 675 863,61	9 175 756,27
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		0,00	0,00
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		0,00	0,00
AUTRES DETTES NON COURANTES		0,00	0,00
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		84 642 606,70	95 551 177,00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		84 642 606,70	95 551 177,00
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHE		121 961 952,18	70 776 910,81
IMPOT		248 408 636,11	230 068 066,82
AUTRES DETTES		9 646 053,19	122 889 379,94
TRESORERIE PASSIF		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		380 016 641,48	423 734 357,57
TOTAL GENERAL PASSIF		392 983 384,57	528 461 290,84

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDE.